جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية – كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الاحتمال الصرفي في شروح الشافية المطبوعة، لعلماء النصف الأول من القرن الثامن الهجري

رسالة تقدمت بها الطالبة

رواء عبد الباقر جابر

إلى مجلس كلية الآداب – جامعة القادسية

وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة

بإشراف

أ.د. شكران حمد شلاكة

١٤٤٠ هـ ٢٠١٩ م

جامعة القادسية/ كلية: الآداب
الدراسات العليا

اقرار لجنة مناقشة رسالة الماجستير

نقر انا اعضاء لجنة مناقشة طالب الماجستير: مراد عبد الباقي جابر

قسم: اللغة العربية اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من

قبل الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة جيد جداً في

اللغة العربية وعليه وقعنا.

اعضاء لجنة المناقشة:

ت	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
1	أ.د. عباس علي إسماعيل	أستاذ		رئيسا
2	م. سلمان عبد علي سلطان	أستاذ		عضوا
3	م. بنا عبد الامير عبد	أستاذ مساعد		عضوا
4	د. شاكر اكبر شلاكة	استاذة		عضوا ومشرفاً

يصادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. ياسر علي عبد
عميد كلية الآداب
٢٠١٩/ ٥/ ١٩

توصية المشرف

أشهد أنَ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(الاحتمال الصرفيّ في شروح الشافية المطبوعة، لعلماء النصف الأول من القرن الثامن الهجري) للطالبة (رواء عبد الباقر جابر) جرى تحت إشرافي في كلية الآداب / جامعة القادسية ، وهي من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة .

المشرف

أ . د . شكران حمد شلاكة

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع

أ.م.د. أسيل سامي أمين

رئيس قسم اللغة العربية

الإهداء

أهدي بحثي هذا

إلى أستاذي الأول في الحياة الذي وعدني بالنجاح ورحل قبل أن يرى ثمرة جهدي

والدي رحمه الله

إلى من لم تنقطع بالدعاء ليلاً ونهاراً ونبراس طريقي

والدتي حباً واحتراماً

إلى مَن ضحّى براحته من أجل مساعدتي في تحقيق طموحي إلى مَن قاسمني همّي في جهدي هذا ، وابتهج لنجاحي، فاستحق ثمرة قلبي

زوجي العزيز

إلى النفوس الطيّبة والقلوب الطاهرة الرقيقة إلى رياحين عمري

أخي وأخواتي

إلى قرة عيني وثمرة فؤادي

أبنائي

توصية المشرف

أشهد أنَ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(الاحتمال الصرفيّ في شروح الشافية المطبوعة، لعلماء النصف الأول من القرن الثامن الهجري) للطالبة (رواء عبد الباقر جابر) جرى تحت إشرافي في كلية الآداب / جامعة القادسية ، وهي من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة .

المشرف

أ . د . شكران حمد شلاكة

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع

أ.م.د. أسيل سامي أمين

رئيس قسم اللغة العربية

الموضوع	الصفحة

المحتويات

المقدمة	أ-ت
التمهيد	١-٧
أولاً : الاحتمال في اللغة والاصطلاح	١-٤
ثانياً : مفهوم الاحتمال الصرفي	٥- ٧
الفصل الأول : الاحتمال الصرفي مع الترجيح	٨- ٧١
المبحث الأول : احتمالان مع الترجيح	٨-٣١
أولاً : التعدّد في النسب إلى شية	٨- ١٢
ثانياً : نوع الجمع في رَكْب	١٣- ١٦
ثالثاً : تعدّد الميزان الصرفي في ضَهْيأ	١٧- ٢٠
رابعاً : تعدّد الميزان الصرفي في سُبْرُوت	٢١- ٢٣
خامساً : المحذوف من التاءين في باب تتفعّل وتتفاعل	٢٤- ٢٨
سادساً : الوقف على تاء التأنيث الزائدة في الاسم المفرد	٢٩-٣١
المبحث الثاني: ثلاثة احتمالات مع الترجيح	٣٢-٤٨
أولاً :أصل(أشياء) ووزنها	٣٢- ٣٦
ثانياً : تعدّد مصدر الفعل الرباعي المضعّف	٣٧-٣٩
ثالثاً : التعدّد في تصغير إنسان	٤٠-٤٣
رابعاً : الزائد في المضعّف	٤٤-٤٨
المبحث الثالث: اربعة احتمالات فأكثر مع الترجيح	٤٩-٧١
أولاً : تعدد النسب إلى المركب المزجي	٥٠-٥٢
ثانياً : أصل حركة همزة الوصل	٥٣- ٥٧
ثالثاً : التعدّد في أصل سُرّيّة ووزنها	٥٨- ٦٢
رابعاً : التعدّد في وزن منجنيق	٦٣- ٦٦
خامساً : أصل يا هناهُ	٦٧-٧١
الفصل الثاني : الاحتمال الصرفي من دون ترجيح	٧٢- ١٢١
المبحث الأول : احتمالان من دون ترجيح	٧٢-٨٦
أولاً : التعدّد في النسب إلى ابن	٧٢-٧٣
ثانياً : (لجبات) بين فتح العين وسكونها	٧٤- ٧٦
ثالثاً: إبدال الواو والياء تاء في (افْتَعَل)	٧٧- ٨٢
رابعاً : حركة فاء الصيغة عند إدغام تاء (افْتَعَل) في مثلها	٨٣- ٨٦
المبحث الثاني : ثلاثة احتمالات من دون ترجيح	٨٧- ١٠٣
أولاً : أبنية الفعل الرباعي المزيد	٨٧-٨٩
ثانياً : جمع فُعْلَة بالألف والتاء	٩٠- ٩٤
ثالثاً : تخفيف الهمزة في مستهزئون	٩٥- ٩٩
رابعاً : حقيقة الألف	١٠٠-١٠٣
المبحث الثالث : أربعة احتمالات فأكثر من دون ترجيح	١٠٤-١٢١
أولاً :تعدّد جمع ما كان اسماً صحيحاً بزنة (فِعْل) جمع تكسير	١٠٤- ١٠٧
ثانياً : تعدّد جمع الصفة التي بزنة (فَعِل) جمع تكسير	١٠٨-١١٠

ثالثاً : تعدّد جمع الاسم الثلاثي المزيد بواو ثالثة	١١١ -١١٤
رابعاً : إلحاق التاء في الرباع المجموع جمع تكسير	١١٥ -١١٧
خامساً : الوقف على الهمزة المتطرفة وكان ما قبلها ساكناً	١١٨ -١٢١
الفصل الثالث : التفرّد في الاحتمال عند الشراح في الترجيح	١٢٢-١٧٦
أولاً : تفرد الجاربردي	١٢٣-١٣٨
١-خلفاء جمع خليف	١٢٣-١٢٥
٢- التعدّد في مصدر غَرِيَ	١٢٦-١٢٨
٣- الإجراء في (كساء ورداء)	١٢٩-١٣٤
٤-أصل اسْتَخَذَ	١٣٥ -١٣٨
ثانياً : تفرّد ركن الدين الاستراباذي	١٣٩-١٤٨
١-التاء كعوض في مصدر الفعل الثلاثي المزيد	١٣٩ -١٤٢
٢- أيمن بين الإفراد والجمع	١٤٣ -١٤٤
٣-نون برناساء	١٤٥-١٤٨
ثالثاً : تفرد الخضر اليزدي	١٤٩ -١٦١
١-النسب إلى حبلى	١٤٩-١٥١
٢- هيهات	١٥٢-١٥٤
٣-أوْلَق	١٥٥-١٥٧
٤- أسبقية التحول بين الصائت والصامت	١٥٨-١٦١
رابعاً : تفرّد الساكناني	١٦٢-١٧٦
١-التعدّد في تصغير (قائم)	١٦٢-١٦٥
٢-الوقف على المقصور المنوّن	١٦٦-١٧٠
٣-تعدّد وزن همّرش	١٧١-١٧٣
٤-أصل (آل)	١٧٤-١٧٦
الخاتمة	١٧٧-١٧٩
ثبت المصادر والمراجع	١٨٠ -١٩٠

المقـدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مستحقّ الحمد وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آل بيته من أنصاره ورفده سلاماً كاملاً متكاملاً يبدأ من أوله ولا ينتهي آخره .

تعدُّ الشافية في علم التصريف أشهر المتون المصنَّفة في علم الصرف ، ويُعدّ مصنّفها جمال الدين الدّويني المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) أشهر علماء عصره؛ إذ بزغ علمه في ميادين مختلفة، ولشهرة الشافية وأهميتها شُرحت شروحاً كثيرة، إذ رافقتها الشروح منذ تأليفها، وامتدت حتى قرون متأخرة .

ولرغبتي في دراسة علم الصرف اخترتُ الموضوع الموسوم بـ**(الاحتمال الصرفي في شروح الشافية المطبوعة، لعلماء النصف الأول من القرن الثامن الهجري)** للدراسة، بعد أن عرضه الأستاذ الدكتور(حيدر حبيب حمزة)، فكان عنواناً لرسالتي هذه .

وقد بلغ عدد الشروح المشمولة في الدراسة أربعة شروح هي: شرح ركن الدين الاستراباذي (ت ٧١٥هـ)، وشرح الخضر اليزدي (أتمّه ٧٢٠هـ)، وشرح الساكناني (ت بعد ٧٣٤هـ)، وشرح الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ) . وقد رُتبت آراؤهم في البحث بحسب القِدم، فكان أولهم الجاربردي؛ لأنه أتمّ تأليفه للشرح في(٧٠٥ هـ)، ثم ركن الدين؛ لوفاته(٧٢٠هـ)، يتبعه اليزدي؛ لإتمامه الشرح (٧٢٠ هـ)، وأخيراً الساكناني ؛ لوفاته بعد(٧٣٤ هـ). وهناك شرح خامس م أدخلته في هذه الدراسة؛ لسببين

١-أغفلت كثير من المصادر ذكر سنة وفاته، ثم إنّ الذين ذكروا سنة وفاته قد اختلفوا فيما بينهم، منهم مَنْ يرى أنّه توفي سنة(٧٢٨هـ)، ومنهم مَن يقول: إنّه توفي بعد سنة(٨٥٠هـ) .

٢-أنّه مطبوع في إيران طبعة حجرية سقيمة .

وكانت خطة الرسالة مقسّمة على ثلاثة فصول، مسبوقة بمقدمة وتمهيد، ومتلوّة بخاتمة .

أمّا التمهيد فهو تبيان موجز لظاهرة الاحتمال، عملت فيه على تعريف الاحتمال لغة واصطلاحاً، وبيان معنى الاحتمال عند الأصوليين والفلاسفة، ثم أوضحت مفهوم الاحتمال الصرفي عند عدد من الدارسين، وأخيراً عرضت مفهوم الاحتمال الصرفي من وجهة نظري .

وجاء الفصل الأول بعنوان (الاحتمال الصرفي مع الترجيح)، وفيه أوردت المواضع الصرفية المتضمنة للاحتمال مع ترجيح الشراح أحد هذه الاحتمالات، وقد قُسّم الفصل على ثلاثة مباحث: الأول: احتمالان مع الترجيح، والثاني: ثلاثة احتمالات مع الترجيح، والثالث: أربعة احتمالات فأكثر مع الترجيح . وكان تقسيم عدد الاحتمالات في المباحث وفق ورودها عند الشرّاح .

وكان الفصل الثاني بعنوان (**الاحتمال الصرفي من دون ترجيح**)، وقد خصصته لبيان مواضع الاحتمال الواردة عند الشرّاح وخلت من ترجيحهم ، وقد تضمّن ثلاثة مباحث: الأول: احتمالان من دون ترجيح ، والثاني : ثلاثة احتمالات من دون ترجيح ، والثالث : أربعة احتمالات فأكثر من دون ترجيح . وكان أيضاً التقسيم في المباحث بحسب عدد الاحتمالات لدى الشرّاح .

أما الفصل الثالث فقد عُنون بـ(**التفرّد في الاحتمال عند الشرّاح في الترجيح**) ، وتناولت فيه مواضع الاحتمال التي تفرّد بها شارح معيّن بترجيح عن بقية الشراح المعنيين بالدراسة . ولم يُقسّم هذا الفصل على مباحث بل قسِّم على مسائل صرفية، ولكل شارح أربع مسائل ما عدا ركن الدين، إذ كانت مسائل تفرّده ثلاثة؛ لندرتها، وصعوبة العثور عليها في البحث .

ثم ألحقت الفصول بخاتمة، احتوت على النتائج التي توصل إليها البحث، وقد تنوّعت مصادر البحث بين كتب المعاجم والنحو والصّرف والأصوات القديمة والحديثة، ومن المصادر التي استعانت بها الباحثة كتاب العين، وكتاب سيبويه، والمقتضب، والأصول في النحو، والتكملة، وغيرها، فضلاً على كتب الصرف والأصوات عند المحدثين كالتطور النحوي للغة العربية، والعربية الفصحى، وغيرها، وبعض الرسائل والأطاريح الأكاديمية .

وقد اتّبعت في ترتيب المسائل الصرفية منهجين :

الأول– في الفصلين الأول والثاني– ترتيبها وفق تسلسل مواضع الاحتمال في أبواب الشافية – والآخر– في الفصل الثالث– ترتيب المسائل وفق التسلسل الزمني للشرّاح، إذ كان لكل شارح مواضع تفرّد بها عن غيره، فاقتضى البحث ذكر ما تفرّد به كل شارح، ثم الانتقال إلى مواضع التفرّد للشارح اللاحق .

أما المنهج المعتمد في الرسالة فقوامه عرض الاحتمالات التي وردت عند الأوائل، وذكر ورودها عند شرّاح الشافية المشمولين بالدراسة، ثم استعنت في بعض المسائل بأقوال الباحثين المحدثين وآرائهم في تلك المسائل المطروحة ضمن البحث .

وقد ارتأيت في معظم الأحيان ترجيح أحد الاحتمالات التي ذكرها العلماء، مستعينة في ذلك ببعض الأدلة التوجيهية التي استند إليها العلماء في الدرس الصرفي .

وقد واجهت هذه الدراسة صعوبة الحصول على بعض المواضع المطلوبة في بعض المباحث، إذ كان من الصعب جداً توافقهم أو تفرّدهم؛ لتعددهم، فكان لكثرة الشروح أثرها في ذلك .

وختاماً أشكر أستاذيّ الجليلين الدكتور جواد كاظم عناد، والدكتورة سعاد كريدي، لمباركتهما لي موضوع الرسالة، وشكري وتقديري لأستاذي الجليل الدكتور حيدر حبيب حمزة؛ لتفضله عليّ باقتراحه موضوع الرسالة، وحسن توجيهه لي، وشكري وامتناني إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة شكران حمد شلاكة المشرفة على الرسالة، لما قدّمته لي من عون في قراءتها وتصحيحها، وتفضلها علي بالمصادر القيّمة النادرة، فكانت نعم المعين .

والحمد لله الباري سبحانه وتعالى الذي وفقنا لما قدمنا، ونسأله عزّ وجل أن يوفقنا لرضاه، ويمنّ علينا بتقديم العلم ويرفعنا درجات .

التمهيد

الاحتمال في اللغة والاصطلاح

أولاً : الاحتمال في اللغة :

الاحتمال مصدر للفعل اِحْتَمَلَ، وهو مأخوذ من((الفعل حَمَلَ يَحْمِلُ حَمْلاً وحُمْلاناً))[١].

وللاحتمال معانٍ متعددة منها :

١- الارتحال: قال الجوهري(ت٣٩٣هـ): ((وتحمَّلوا واحتملوا بمعنًى: أي ارتحلوا))[٢] .

٢- الغضب: يقول ابن فارس(ت٣٩٥هـ): ((إنَّ الاحتمال الغضب. قال: ويُقال احتُمِل، إذا غَضِب. وهذا قياسٌ صحيح، لأنهم يقولون: احتملَه الغضب))[٣]

٣-التكلف على مشقة: قال ابن منظور(ت٧١١هـ):((وتحاملت الشيءَ: تَكَلَّفته على مَشَقَّة))[٤].

٤- العفو والإغضاء: قيل: ((واحتمل فِعْلَ فلان: أي أغضى له عنه))[٥] .

٥- التقلّد والشكر: ((واحتمل الصنيعة تقلَّدها وشَكَرَها))[٦] .

٦- الحلم: ((ويقال للذي يَحْلُم عمن يَسُبُّه قد احتُمِل فهو مُحْتَمَل))[٧] .

٧-استساغة التأويل: قال نشوان الحميري (ت ٥٧٣ هـ): ((واحتمل الكلام معنى كذا إذا ساغ

---

(١) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٢٤٠/٣ (حمل) .

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : ١٦٧٧/٤(حمل) ، وينظر: أساس البلاغة، الزمخشري :١٤٢(حمل)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري:١٥٨٩/٣(الاحتمال)، ولسان العرب، ابن منظور: ١٧٨/١١(حمل) .

(٣) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: ١٠٦/٢ (حمل) .

(٤) لسان العرب : ١٧٦/١١ (حمل) .

(٥) شمس العلوم : ١٥٨٩/٣ ، وينظر: التوقيف على مهمات التعاريف، الشيخ المناوي: ٤٠ ، ومعجم متن اللغة، أحمد رضا : ١٦٧/٢(ح م ل) .

(٦) لسان العرب: ١١/ ١٧٦ (حمل) .

(٧) المصدر نفسه : ١٨١/١١ (حمل) .

فيه التأويل))[١] . وقالوا: ((واحتمل الأمر وجوهاً من التأويل: كان صالحاً لها))[٢] .

٨- الوهم: ((واحتمل الشيء كذا: توهمه))[٣] .

٩- الجواز: ((احتمل الأمر أن يكون كذا جاز))[٤] .

ويمثّل المعنيين السابع- استساغة التأويل-، والتاسع -الجواز-أقرب المعاني لموضوع البحث -الاحتمال الصرفي- فموضوع البحث يدور في المواضع التي يصلح فيها أكثر من وجه واحد، ويُتردّد فيها، وقد يكون الترجيح في أحدهما .

-مفهوم الاحتمال في الاصطلاح :

أكّد عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) أنّ للاحتمال مزيّة تزيد الشيء رفعة، إذ قال: ((واعلم أنه إذا كان بيِّناً في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأنّ ذلك حقه وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مُزِيَّة، وإنما تكون المزيةُ ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر))[٥] .

وعرّف السيّد علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ) الاحتمال بأنّه((مالا يكون تصور طرفيه كافياً بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني))[٦] .

وجاز استعمال الاحتمال في اصطلاح الفقهاء والمتكلمين ((بمعنى الوهم والجواز فيكون لازماً وبمعنى الاقتضاء والتضمّن فيكون متعدياً مثل: احتمل أن يكون كذا واحتمل الحال وجوهاً

---

(١) شمس العلوم : ١٥٨٩/٣ (الاحتمال) .
(٢) معجم متن اللغة : ١٦٧/٢ (ح م ل) .
(٣) المرجع نفسه : ١٦٧/٢ (ح م ل) .
(٤) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية : ١٩٩ .
(٥) دلائل الاعجاز : ٢٨٦ .
(٦) التعريفات : ١١ .

كثيرة))[١] .

ونقل التهانويّ(ت بعد ١١٥٨هـ) عن حاشية التفتازاني أنّ من أوجه الجواز هو المشكوك فيه، وسميّ بالمحتمل، وهو ما حصل في عقلك أنه متساوي الطرفين، أو غير ممتنع الوجود في نفس الأمر[٢]، وميّز بين الجائز والمحتمل في استواء الطرفين أو عدم الامتناع في الجائز، باعتبار حكم الشرع أو الأمر نفسه ، على حين كان هذا الاستواء أو عدم الامتناع في المحتمل باعتبار القائل وموجب إدراكه[٣]، ((فالمحتمل على هذا ما شككت وترددت في أنه متساوي الطرفين أو ليس بممتنع الوجود في نفس الأمر))[٤] .

وجاء ((الاحتمال بمعنى الإمكان الواقعي . يقرر استحالة بلوغ اليقين المطلق مع إمكان ترجيح رأي على آخر))[٥] . إذن يمكن مع الاحتمال ترجيح أحد الأمرين على الآخر على الرغم من عدم بلوغ اليقين .

وعرف فتحي سليم الاحتمال بأنه ((احتواء اللفظ لأكثر من معنى واحد، أو هو تردد أمر من الأمور بين اثنين فأكثر))[٦]، وعليه تضمّن الاحتمال التعدد في الأوجه .

وأشار الدكتور قطب مصطفى سانو إلى معنى الاحتمال إذ قال: ((الاحتمال من احتمل

---

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير(الفيومي): ١٥١/١(حمل)، وينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية(الكفوي): ٥٧ ، والتوقيف على مهمات التعاريف(الشيخ المناوي): ٤٠ ، والقاموس الفقهي لغة واصطلاحاً (سعدي أبو حبيب) : ١٠٢ .

(٢) ينظر: كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ٦٠٠/١ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٦٠٠/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٦٠١/١ .

(٥) الصحاح في اللغة والعلوم تجديد كتاب صحاح العلامة الجوهري (نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي) : ٣٠١/١-٣٠٢ .

(٦) الاستدلال بالظني في العقيدة : ٢٢ .

الأمرُ، إذا جاز أن يكون أو لا يكون. تردَّد الأمر بين أن يكون وألّا يكون ، بحيث يتعذَّر القطع بتحديد المراد من في حدّ ذاته))[١] . فالحدّ أن يشتركا في عدم القطع في تحديد المراد .

و((المراد من الاحتمال في عرف المناطقة هو ما يقابل الظنّ والشكّ ، إلّا أنّه في عرف الأصولّيين قد يطلق فيما يقابل اليقين والاطمئنان فيكون الظنّ والشكّ داخلين تحت عنوان الاحتمال))[٢] .

فالفارق بين الأصوليين وغيرهم أنّ الاحتمال قوامه عند الأصوليين الظنّ والشك ، على حين أنّ ما سبق عرضه من حدود تفيد التردد بين أمرين محتملي الوقوع لا مجال للشك والظن فيهما .

وذكر مؤلفو معجم اللغة العربية المعاصرة بأن المقصود بالاحتمال في الفقه ((اتِّساع الأمر لقبول عدّة وجوه من التأويل، ومنه قول الفقهاء: الدليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال))[٣] .

وعبّر عن الاحتمال في الفلسفة بالإمكان الذهني، وينبغي عند الاستدلال به((أن يكون منطقياً حتى لو لم تكن نتيجته يقينية))[٤] .

---

(١) معجم مصطلحات أصول الفقه : ٤٣ .

(٢) المعجم الأصولي (الشيخ محمد صنقور) : ٧٣/١ .

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة (أحمد مختار عمر وآخرون) : ٥٦٣/١ (حمل) .

(٤) المعجم الفلسفي (مراد وهبه) : ٢٧ ، باب الألف .

ثانياً- مفهوم الاحتمال الصرفي :

لم أجد ذكراً للاحتمال الصرفي ومفهومه بهذا القيد في الكتب التي عدتُ إليها، ويبدو أن الأمر يتصل بمشكلة مفهوم النحو والصرف، فالنحويون عموماً لم يميزوا النحو من الصرف، فالنحو عندهم يشمل الإعراب والصرف، لهذا يمكنني أن أقول إنّ النحويين عندما ذكروا الاحتمال النحوي شمل أيضاً الصرفي، مع لحاظ أنّ ثمّة فرقاً بينهما يتصل باختلاف المقاربة، فللمقاربة النحوية –أدواتها وآلياتها – تختلف عن المقاربة الصرفية .

فالاحتمال النحوي مفهوم يصدق على موضوعات الإعراب كما يصدق على موضوعات الصرف ، على نيّة أن النحو هو علم بأصول تطول هذه المسألة أو تلك المسألة .

وإنّما الاحتمال هو فتح باب للتنوّع والتعدّد ، وعليه يكون ثمّة مخالِف، فهناك احتمال لا يترتب عليه خلاف، واحتمال آخر يترتب عليه خلاف، وذلك حين يكون المحتمَل مفترَضاً معرفياً، واحتمال يترتب عليه خلاف حين يكون المحتمَل مفترضاً واقعياً ينتمي إلى جهة لغتها لا ترتقي إلى المقبولية العامة عند العلماء .

وهذا التعدد يعود أحياناً إلى تعدد المعاني فـ((جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة وأن لك الحق أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء وإنما لكل وجه دلالته...لا بدّ أن يكون لكل تعبير معنى، إذ كل عدول من تعبير إلى تعبير لا بدّ أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى))[1] .

ومن المصطلحات التي تقارب مصطلح الاحتمال مصطلح التوجيه ، فقد عرّف السيّد علي بن محمد

---

(١) معاني النحو (فاضل السامرائي) : ٩/١ .

الجرجاني التوجيه بـ((إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين))[١] .

وعرّف أحد الباحثين الاحتمال الصرفي بأنه ((قبول الدلالة اللفظية بورود ممكن معنوي مقابل بمثله أو أمثاله يتردد الذهن فيما بينهما عند عدم دليل الترجيح))[٢] . يفيد هذا الحدّ أن كل احتمال يحمل في نفسه دليلاً يقويه ينعدم معه ترجيح أحدهما على الآخر.

وقيل فيه أيضاً: ((هو ما تحتمله الأوزان من معانٍ، أو ما تحتمله الألفاظ من أوزان بحسب القرائن الموجودة في الكلام))[٣] .

((إذن يبقى الذهن فيه قلقاً في عدم ترجيح طرفيه ؛ لأنهما قاما على الدليل في الإمكان الذهني، لذا نقول احتمل كذا وكذا بالنسبة نفسها وبهذا يكون الدليل المقدم للذهن مقنعاً في كلّ الاحتمالات الواردة))[٤] .

فالاحتمال ((تردُّد أو تصوّر في الذهن بين شيئين لا يُستطاع القطع والجزم بأي منهما سيختار فهو مُتردد بينهما، ولا شكَّ أنَّ في هذا كدَّاً وإجهاداً للذهن))[٥] .

وبالإمكان مما سبق ذكره يمكن القول إنّ الاحتمال الصرفي يشمل شيئين :

١- قبول البنية أكثر من توجيه، وتساويهما في الدليل المرجّح ، مع إمكانية الترجيح فيه تبعاً لإدراك معرفي ذهني، وهذا ما يسمى بالافتراض الصرفي .

---

(١) التعريفات : ٤٣ .

(٢) الاحتمال وأثره على الاستدلال (عبد الجليل زهير ضمرة)،(بحث) : ١ .

(٣) دلالة الاحتمال الصرفي (حسن غازي)،(بحث) ٤٣.

(٤) الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم (جلال الدين يوسف)،(رسالة ماجستير): ٢ .

(٥)الاحتمال الصرفي في المصادر والمشتقات في تفسير البحر المحيط(عفاف هادي شريف)،(رسالة ماجستير) : ٥ .

٢- قبول البنية لأكثر من وجه، وهذا ما يسمى بتعدّد الصيغ الصرفية للبناء الصرفي الواحد، مثل تعدّد جموع الاسم الواحد، وتعدّد مصادر الفعل الواحد، وتعدّد أبواب الفعل الواحد، ولهذا التعدد أسبابه .

الفصل الأول

الاحتمال الصرفي مع الترجيح

المبحث الأول

احتمالان مع الترجيح

أولاً : <u>التعدّد في النسب إلى شِيَة*</u> :

ورد في النسب إلى ما حُذِفَت فاؤه وكانت فاؤه ولامه معتلتين وجوب ردّ الفاء، ومنها (شِيَة)، فأصلها (وِشْية)[١]، وجاء في النسب إليها احتمالان هما :

الأول : (وِشَوِيّ)–بفتح الشين– قال سيبويه(١٨٠هـ): ((وتقول في الإضافة إلى شِيَةٍ: وِشَوِيٌّ، لم تُسكنِ العين كما لم تُسكِن الميم إذا قال: دَمَوِيٌّ، فلمّا تركتَ الكسرة على حالها جرتْ مجرى شَجَوِيٍّ))[٢].

والآخر: (وِشْيِيّ) –بسكون الشين– إذ يرى الأخفش الأوسط(ت ٢١٥هـ) أنّ القياس الرد إلى الأصل، قال المبرد(٢٨٦هـ): ((وكان أَبو الحسن الأخفش يقول في النسب إليها: وِشْيِيّ، لأنَّه يقول: إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله، وثبتت الياءُ لسكون ما قبلها))[٣].

ونسب الرضي(ت٦٨٦هـ) رأياً للفراء(ت٢٠٧هـ)؛ إذ قال:((والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتلة، بعد اللام، حتى يصير في موضع التغيير: أي الآخر، فيصح ردها، فيقول: عِدَوِيّ وزِنَوِيّ وشِيَوِيّ، في عدة وزنة وشية، وحمله على ذلك ما روى عن ناس من العرب عِدَوِيّ في عدة فقاس عليه غيره))[٤] .

وتباينت آراء شرّاح الشافية في الترجيح، فذهب الجاربردي إلى ترجيح الاحتمال الأول –وِشَوِيّ– وعلل وجوب ردّ الواو المحذوفة؛ ((لأنّه لو لم يرد فأمّا أنْ يُقال شِيِيّ فتجتمع الياءات وهو مستكره، أو يُقال شوِيّ فلا يكون فيه تنبيه على حذف الواو؛ اذ ليس في كلامهم كلمة فاؤها ولامها واو الا الواو))[٥] ، وأوضح بأنّه ((وجب

---

* الشية : كلُّ لونٍ يخالف معظم لون الفرس وغيره، ينظر: لسان العرب : ٣٩٢/١٥ (وشي) .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٦٩/٣ ، والمقتضب(المبرد) : ١٥٦/٣، والأصول في النحو(ابن السراج) :٨٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية (ابن مالك) : ١٩٥٧/٤.

(٢) كتاب سيبويه : ٣٦٩/٣ .

(٣) المقتضب : ٣/ ١٥٦–١٥٧، وينظر: الأصول في النحو : ٨٠/٣ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب : ٦٣/٢ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١١٨/١ .

فتح الشين؛ لأنّه لو ابقي ساكناً لزم بقاء الواو مع موجب الحذف ثم تقلب لامها واواً فيقال وِشَوِيّ))[١] .

ويلحظ من هذين النصين أمور عدّة هي :

١-كراهة توالي الياءات، وهذا ما نصّ عليه الأوائل، قال سيبويه: ((فالياءاتُ قد يُكرهنَ إذا ضوعِفْنَ واجتمعن، كما يكره التضعيف من غير المعتلّ نحو تَظَنَّيْتُ)) [٢] .

٢-وجوب ردّ المحذوف-الواو- ؛ للتنبيه على الأصل .

٣-وجوب تحريك عين الصيغة -الشين- للزوم بقاء الواو بعد ردّها عند النسب ؛ إذ سكون الشين يوجب حذف الواو ، والداعي للحذف هو أن الصيغة مصدر على زنة (فِعْلَة) ، قال سيبويه : ((وإنَّما شِيَةٌ وعِدَةٌ فِعْلَةٌ ، لو كان شيءٌ من هذه الأسماء فَعْلَةً لم يحذفوا الواو...فإنَّما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العَينات وحذفوا الفاء ...فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين))[٣] ، وعلل السيرافي(ت٣٦٨هـ) الحذف في المصدر للحمل على الفعل المضارع؛ إذ قال: ((فألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت ؛ لأن الفعل قد اعتل، فحذفت منه الواو ...، فردوا العلة في المصدر من جهة كسرة الواو))[٤] .

ويعلل ركن الدين وجوب ردُّ الواو((لأنه بعد التاء للنسبة يبقى على حرفين وليس في الأسماء المعربة المستقلة اسم على حرفين ثانيهما حرف لين، فلا بد من رد المحذوف ليكون على ثلاثة أحرف))[٥] .

وأوضح علّة تحريك الشين قائلاً: ((وإذا رُدَّ المحذوف حرِّكت العين؛ لئلا يلزم وجودُ عِلَّة حذف الواو مع وجود الواو، وهي كون الواو فاء مكسورة مع سكون ما بعدها فتقول في النسبة إليها "وِشَوِيّ" - بفتح الشين- وقلب الياء واوا كراهة اجتماع ثلاث ياءات))[٦] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١١٨/١ .
(٢) كتاب سيبويه : ٤١٦/٤-٤١٧ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٧٠/٣ .
(٤) شرح كتاب سيبويه : ١٢٠/٤ .
(٥) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٣٩٩/١-٤٠٠ .
(٦) المصدر نفسه : ٤٠٠/١ .

إنّ توصيف التحوّل الذي أصاب (شية) عند النسب إليها يتمثل في تحريك الساكن –الشين– بالفتح،وقلب الياء واواً؛ لكراهة توالي الأمثال (الياء) إذ لو لم تقلب لاجتمعت ثلاثة ياءات هي: الأولى (لام الكلمة)، والثانية والثالثة ياء النسب المشددة .

ووصف ركن الدين رأي الأخفش الأوسط بأنه ضعيف؛ لأنّه يوجب سكون الشين مما يؤدي إلى وجوب حذف الواو–فاء الصيغة– إذ قال: ((وقال الأخفشُ: يقال في النسبة إليها "وِشْيِيّ" برد الواو وإبقاء الياء على الأصل، ووجهُه أنه لما رجعت الكلمة إلى أصلها فصارت "وِشْيَة" والنسبة إلى وِشْيَه "وِشْيِيّ" فكذلك ههنا. وهو ضعيف لأنه أثبت الواو مع وجود المُوجِبِ لحذفها في شِيَة))[١].

ووافقهم اليزدي في وجوب الرد؛ لأنّه((لا جائز أن تقول : شِيِّيٌّ؛ لكون استثقاله مدركاً، ولا أن تقول: شِوِيٌّ بقلب الياء واواً؛ لاستدعاء ذلك إخلالين؛ أحدهما الحذف ، والثاني التغيير، ولاقتضائهما عدم التنبيه على ما هو الأصل))[٢]. ويرى أنّ علّة قلب الياء– لام الصيغة– واواً إنما لدفع اجتماع ثلاث ياءات، وأفسد قياس القلب على باب شَجَوِيّ إذ قال: ((وأما القلب فلدفع اجتماع الياءات، وقال بعضهم: هو القياس على باب شَجَوِيٍّ. قلت: بل هو أولى ههنا؛ لكون الأول حرف علة، فالفرع أثبت، فيفسد القياس))[٣] .

وأَبانَ علة فتح الشين بأمرين هما: الفرار من وجود كسرتين قبل ياءي الإضافة، وامتناع سكون الشين لأنه يلزم تخلف حذف الواو المكسورة الساكن ما بعدها بلا مانع[٤].

وردّ رأي مَنْ يرى أنّ الواو الثانية من (وِشَوِيّ) ناشئة من قلب الياء–لام الصيغة– ألفاً، لعلّة فتح الشين، فصار(وشا)، فتصير في النسبة (وِشَوِيّ). وهو يرى أنّه باطل؛ لأنّه يلزم القلب قبل النسبة، ولا وجود لفتح الشين

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/٤٠٠–٤٠١.
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١/١٨٠ .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١/١٨١ .

قبلها؛ لأن فتح الشين من مقتضيات النسبة . وإنما القول قلب الياء واواً؛ لئلا يلزم التطويل[١] .

وأشار إلى رأي الأخفش الأوسط، لكنه رجّح رأي سيبويه –الاحتمال الأول(وِشَوِيّ)– لكون ((أن المقتضي لحذف الواو كونها في فِعْلَة ...فلو أسكنت الشين لزم إما حذف الواو لوجود فِعْلٍ؛ إذ لا اعتداد بتاء التأنيث، وإما تخلف المقتضى عن المقتضي بغير مانع، كما مرّ، وكلا ذلك غير جائز))[٢].

وقال الساكناني: ((إن كان المحذوف فاءً وهو معتل اللام وجب رده كوِشَوِيٍّ في شِيَةٍ...وقال الأخفش : إذا وجب ردّه وجب ردّها إلى أصلها السكون؛ فيقال: وِشْيِيٌّ؛ فلا تقلب لامه واواً لكونه ملحقاً بالصحيح))[٣] . والظاهر من هذا النص أنّ الساكناني لم يرجح أيّاً من الاحتمالين .

وتشعبت أقوال المحدثين في النسب إلى (شِيَة)، فجوّز الحملاوي الاحتمالين معاً ولم يرجّح؛ إذ قال:((وتُرد لمعتلها كشية تقول فيه: وشْوِي ، بكسر الواو، وفتح الشين ، أو وِشْيِيّ ، بكسرتين بينهما شين ساكنة))[٤].

وقال الدكتور عبدالله درويش: ((فإن كانت لامه حرف علة ردت فاؤه ، كما في شية فيقال : وشوي بكسر الواو وسكون الشين أو كسرها))[٥] .

واختار الدكتور عبد الصبور شاهين الاحتمال الأول فقال: ((وإذا نسب إلى محذوف الفاء أو العين ردتا وجوبا في مسألة هي : أن تكون اللام معتلة مثل : يرى (علَماً) وشِيَة ، فيقال : يَرَئِيّ ووِشَوِيّ، لأنها لما ردت إلى الأصل صارت: الوِشِى، ثم الوِشَى، ثم الوِشوِيّ))[٦]. ووافقه في هذا الدكتور محمد خير الحلواني، والدكتور محمد فاضل السامرائي[٧] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ١٨١/١ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٣٤٥ – ٣٤٧ .
(٤) شذا العرف في فن الصرف : ١٨٨ .
(٥) دراسات في علم الصرف : ١٥٠ .
(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي : ١٦٥ .
(٧) ينظر : المغني الجديد في علم الصرف : ٣٥٤، والصرف العربي أحكام ومعانٍ : ٢٠٨ .

وذهب الدكتور عبد القادر عبد الجليل إلى القول بالنسب إلى (شية): وَشَوِيّ[1] . وهو بهذا خالف المتقدمين في صائت الواو الأولى .

---

(١) ينظر: علم الصرف الصوتي : ٤٤٦ .

ثانياً : نوع الجمع في (رَكْب) :

احتملت (رَكْبٌ) عند العلماء احتمالين :

الأول : اسم جمع ، قال سيبويه: ((هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قَوْمٍ...إلّا أنَّ لفظه من لفظ واحده وذلك قولك: رَكْبٌ وسَفْرٌ. فالرَّكْبُ لم يكسّر عليه راكِبٌ. ألا تَرَى أنَّك تقول في التحقير: رُكَيْبٌ وسُفَيْرٌ ، فلو كان كُسّر عليه الواحد رُدَّ إليه، فليس فَعْلٌ ممَّا يكسَّر عليه الواحد للجمع))[١] يظهر من النص أنّ سيبويه يرى أنّ لفظ (رَكْب) يدلّ على صيغة الجمع كما تدلّ لفظة قوم، وله واحد من لفظه إلا أنه لا يكسّر عليه. واستدل على رأيه بالتصغير؛ في أنّ اسم الجمع يُصغّر على لفظه من دون ردّه إلى واحده ، فيقال فيه: رُكَيْب . وأيّده ابن السّراج(ت٣١٦هـ)، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ)[٢].

وميّز ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) بين معنيي (راكِب ورَكْب) ((فالراكب يقال لراكب البعير خاصة... والركب أصحاب الإبل في السفر خاصة من العشرة فما فوقها))[٣]، ورجّح رأي سيبويه لأمور منها [٤] :

١-أنه سُمع (رُكَيْب) في تصغير (رَكْب) .

٢-أنّ جمع التكسير مؤنث ، وهذه الأسماء مذكرة ، تقول: هو الركب .

٣-أنّ (فَعْلاً) لا يكون جمع تكسير لـ(فاعِل) ؛ لأنه وجب أن يزيد جمع التكسير عن لفظ الواحد ، و(فَعْل) أخف من البناء(فاعِل) .

٤-عدم اطّراد البناء (فَعْل) في الجمع الصناعي .

واستدلّ الرضي الاستراباذي على إفراد (رَكْب) وعدم جمعه بأمرين هما : جواز تذكير ضميره ، وتصغ

---

(١) كتاب سيبويه : ٦٢٤/٣ .
(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٣١/٣ ، و التكملة : ١٧٨ ، والشافية : ٤٢ .
(٣) شرح المفصل : ٧٨/٥.
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٧٧/٥ .

على لفظه[1] .

والآخر : جمعُ تكسير ، ونُسب هذا الرأي إلى الأخفش الأوسط ، قال الرضي: ((وقال الأخفش: كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْل وواحده اسم فَاعِل كصَحْب وشَرْب في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحدُهُ ذلك الفاعل، فعلى هذا القول تصغّر لفظ الواحد ثم تجمع جمع السلامة...فتقول في تصغير رَكْب وسَفْر: رُوَيْكبون وسُوَيْفرون))[2] إذن يستنتج من هذا القول أنّ (ركب) جمع تكسير بأمور هي: (فَعْل) ليس من أوزان جموع التكسير المعروفة، والدلالة على معنى الجمع، والمفرد منه على (فاعِل)، والتصغير منه بالردّ إلى مفرده ثم جمعه .

ورجّح الجاربردي الاحتمال الأول–اسم جمع– فقال : ((... فليس ركبٌ جمع راكب...وإنما حكم بذلك لصلاحيته؛ لتمييز خمسة عشر، ولأنها تصغّر على بنائها، فلا يكون جمع كثرة وليست من أبنية القلة))[3]. يلحظ أنّ الجاربردي قد استدل على ترجيحه بأمور هي : الأول : يصلح أن يقع اسم الجمع تمييزاً للأعداد التي تمييزها مفرد، والثاني: تصغيره على لفظه فلو كان جمع تكسير دال على الكثرة لردّ إلى واحده، والثالث: ليس البناء(فَعْل) من أبنية جموع القلة .

ويلحظ من قوله: (لصلاحيته لتمييز خمسة عشر) أنه يكون تمييزاً للأعداد التي تمييزها مفرد، وهذا يدل على أنه يُعامل معاملة المفرد، وليس كذلك جموع التكسير، وهذا دليل لم يُشرْ إليه الأوائل .

وأكّد ركن الدين أنّ (ركباً) ليس جمع تكسير إذ قال: ((اعلم أن الأصح أن فَعْلا–بفتح الفاء وسكون العين– ليس جمعا لفاعل كَرَكْب؛ فإنه ليس بجمع لراكب))[4]، ورفض ذلك؛((لأنها لو كانت جمعا لكانت جمع

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢٠٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٠٣/٢ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٤٩/١ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٤٧٩/١ .

كثرة ، لانتفاء وزن جمع القلة فيها. ولو كانت جمع كثرة لم يجز تصغيرها على لفظها...ولأنها لو كانت جمعا لم تقع تمييزا لأحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عشَرَ ومميز عشرين وما فوق من العشرات؛ لأن مميزها لا يكون إلا مفردا، لكنها تقع مميزا لها فلم تكن جمعا))[١] .

ووافق اليزدي الشارحينِ السابقينِ، ورجح أن تكون (ركب) اسم جمع فقال: ((اختلف الناس في أن هذه الابنية هل هي جموع أم لا ؟ استدل قوم على أنها جموع بأن كل واحد منها دالّ على الجمعية كالجموع المتفق على جمعيتها، فيجب ان تكون جمعاً ...والصحيح أنها ليست بجموع، والدليل عليه أن الأبنية المذكورة لم يشتهر واحد منها بكونه بناء الجمع، فلو اشتهر به كان جمعاً، وإنما هذه الألفاظ أسماء للجموع، وليست بها، كما أن أسماء الأفعال أسماء لها، وليست بها))[٢]. وأجاب على المخالف لهذا الترجيح بعدم اشتهار(فَعْل) بناء للجمع، واستدل على انتفاء كون (ركب) جمعاً عدم ردّه إلى القلة في التصغير[٣] .

ووصف الساكناني القائلين بجمعية (رَكْب) بالوهم، وأشار إلى اختلاف العلماء في تحقيقه إلى قسمين : الأول: ذهاب أكثر البصريين، والكوفيين إلى أن (رَكْب) ليست بجمع، والآخر: ذهاب بعضهم إلى أنّه جمع راكب؛ لصحة وصفه بالجمع[٤]، ولقول الحماسي :

هَوَايَ مَعَ الركْبِ اليمَانِينَ مُصْعِدٌ جَنِيْبٌ وَجُثْمانِي بِمكَّةَ مُوْثَقُ [٥] .

واعترض على هذا الشاهد ، ورجح أن يكون (ركب) اسم جمع إذ قال: ((فيه نظر؛ لأن الضمير للمدلول المتعدد المعبر بلفظة المفرد؛ فإذاً هو مفرد اللفظ، ومجموع المعنى؛ فإذاً هو اسم جمع))[٦] .

ووافق المحدثون المتقدمين في عدّ (ركب) اسم جمع، فسماه برجشتراسر: (اسم جملة)؛ إذ قال: ((أما

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) :١/٤٨٠ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١/٢٣٤ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه، والصفحة نفسها .
(٤) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب(الساكناني): ٤٥٧ .
(٥) ينظر: شرح ديوان الحماسة(أبو تمام المرزوقي) : ١/٤٠ ، والبيت لـ(جعفر بن علبة الحارثي).
(٦) شرح شافية ابن الحاجب(الساكناني) : ٤٥٧ .

"ركب" فليست بجمع في الحقيقة، بل هو اسم جملة، معناه غير معنى "الرّكَّاب" جمع الراكب))[١] .

ووافقه هنري فليش في أن اسم الجماعة ليس جمعاً بل ((هو الكتلة التي تتلاشى فيها فردية أجزائها...وتؤلف –من حيث هي وحدة– نوعاً من المفرد))[٢] .

واستدلّ الدكتور صلاح الفرطوسي والدكتور هاشم طه شلاش والدكتور عبد الجليل عبيد حسين على أن(الرَّكْب) و(الصَحْب) اسما جمع والسبب ((هو أن كلَّ صيغة تدل على معنى الجمع تتساوى والواحد في الخبر والنعت إذا احتاجت إلى ذلك ليس جمعاً وإنما هي اسم جمع لأننا نقول: (الرَّكبُ مسافرٌ) و (الصَّحبُ قادمٌ) ، كما نقول (الراكبُ مسافرٌ) و(الصاحبُ قادمٌ)))[٣] .

---

(١) التطور النحوي للغة العربية : ١١٠ .

(٢) العربية الفصحى: ٩١ .

(٣) المهذب في علم التصريف : ١٨٩ .

ثالثاً : تعدّد الميزان الصرفي في ضَهْيأ[١] :

احتملت همزة (ضهيأ) احتمالين :

الأول : زيادتها : جاء في كتاب سيبويه : ((وكذلك (الهمزة) لا تزاد غيرَ أُولى إلّا بثبت. فممَّا ثبت أنَّها فيه زائدة قولهم : ضَهْيَأُ ؛ لأنك تقول ضَهْياء كما تقول عَمْياءُ))[٢] وتابعه على ذلك ابن السراج، وأبو علي الفارسي، وابن جني(ت٣٩٢هـ)، وابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، والرضي الأستراباذي .[٣]

وذكر العكبري(ت٦١٦هـ)حجج القائلين بهذا المذهب وهي: اشتقاق ضهيأ من المضاهاة، واجتناب (فَعْيَل) إذ هو بناء ليس له نظير في الكلام، والحمل على زيادة همزة التأنيث في ضهياء الممدودة لاشتراكهما في المعنى[٤] .

والآخر: أصالتها : اعتمد الزجاج(ت٣١١هـ) الاشتقاق للحكم بأصالتها إذ قال : ((وتكون همزة ضهياء أصلاً في الهمز))[٥] فيكون وزن (ضَهْيَأ): (فَعْيَل) . وعدّ ابن جني رأي الزجاج حسناً إلّا أنه اختلف معه في صائت الفاء بقوله: ((وهذا الذي ذهب إليه من الاشتقاق معنى حسن، وليس يعترض قوله شي إلا أنه ليس في الكلام "فَعْيَل" بفتح الفاء، إنما هو"فِعْيَل" بكسرها نحو" حِذْيَم وطِرْيَم وعِزْيَن"))[٦] .

وذكر ابن عصفور رأي الزجاج بأن أصالة الهمزة غير أوّل أكثر من زيادتها، فيكون (ضهياء) الممدودة من (ضاهيت)، و(ضهيأ) المقصور من (ضاهأت)، ولكنّه أبطل هذا الرأي لأمرين هما: إثبات(فَعْيَل) وهو بناء.

---

(١) الضهيأ– بالهمز والقصر– شجر عضاهيّ له برة وعُلفّة، وهي كثيرة الشوك، ينظر: لسان العرب : ١٤ /٤٨٨ (ضها) .

(٢) كتاب سيبويه : ٤/ ٣٢٥ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١٨٧/٣، والتكملة : ٢٣٣ ، وسر صناعة الإعراب: ١٠٨/١، والممتع في التصريف: ١/ ٢٢٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٣٣٩/٢ .

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٤٣/٢، والممتع في التصريف: ٢٢٨/١–٢٣٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣٣٩/٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤٤٤/٢ .

(٦) سرّ صناعة الإعراب : ١/ ١٠٨ .

لم يستقرّ في كلامهم، والاستدلال بـ (ضَهْيَاء) أَوْلى من الاستدلال بـ(ضاهأت)[1] .

وتناول شراح الشافية لفظة (ضَهْيَأ)، واختلفوا في ترجيح أحد الاحتمالين المذكورين في همزتها، فذكر الجاربردي الاحتمالين، وذهب إلى ترجيح الاحتمال الأول – زيادتها – ؛إذ قال: ((أي وكان ضَهْيأُ ... فعلاً لا فَعْلَلاً كجَعْفَر؛ لمجيء ضهياء بمعناه، وضهياء فَعْلاء كحمراء بدليل منع الصرف، وإذا ثبت أنّ الهمزة زائدة في ضهياء فكذا في ضهيأ، فقدّم الاشتقاق على عدم النظير، وبيانه أنّ الاشتقاق دلّ على زيادة الهمزة كما مرّ وعدم النظير على أصالتها؛ لأنه ليس فعلاً في الكلام، ولأن الهمزة إذا وقعت غير أَوّل يُحكَم بأصالتها؛ لقلّة زيادتها غير أوّل، مع أن الأصل عدم الزيادة ... هذا مع أنّهم يقولون ضاهيت أي شابهت، وضهياء موافق له في حروفه الأصول ومعناه، فوجب أن يكون منه فتكون الهمزة زائدة))[2] فالمتأمل في هذا النص يجد أن الجاربردي قد رجّح زيادة الهمزة، لكنّ الغريب أنّه جاء باحتمال لم يقل به من سبقه وهو زنة (فَعْلَل)، ونفى هذا الاحتمال لتقديم علّة الاشتقاق على عدم النظير.

ثم أشار إلى أنّه قيل بوجود أصلين هما: ضاهيت وضاهأت، فجاز أن يكون وزن (ضَهْيَأ): (فَعْيَل)، وعليه تعارض الدليلين – ضاهيت وضاهأت– فأجاب بترجيح الاشتقاق من ضاهيت من وجوه هي: أنّ الزيادة بالآخِر أَوْلى، وكثرة استعمال ضاهيت، وحمل ضهياء على ضاهيت لوجوب زيادة الهمزة فيها [3].

وذهب ركن الدين إلى أصالة الياء إذ قال: ((وإذا كانت الياء أصلية في "ضهياء" كانت أصلية في ضهيأ ؛ لأنهما بمعنى واحد من باب واحد . هذا على أنّهم يقولون : ضاهيت به من المضاهاة ، بمعنى المشاكلة ضهيأ بمعنى ضاهيت . والياء في ضاهيت أصلية ، وكذلك في ضهيأ))[4] يُلحَظ أنّ ركن الدين قد

---

(١) ينظر : الممتع في التصريف : ١ / ٢٢٨ –٢٣٠ ، والخلاف الصرفي في العربية، ناصر سعيد العيشي (رسالة ماجستير) : ٢٣٧ – ٢٣٨ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٢٠٣.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٣ – ٢٠٤ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب(ركن الدين) : ٢ / ٥٨٦ – ٥٨٧ .

تحدث عن الياء لا الهمزة ، وأنّه قد حكم بأصالة الياء حملاً على ضهياء الممدودة .

ويرى أنّ جعل ضهيأ من ضاهيت أَوْلى من جعله من ضاهأت، واستدلّ عليه بمثل ما استدلّ به الجاربردي وهي: أنّ فَعْلَأ أقرب من فَعْيَل، وضاهيت أكثر من ضاهأت، وتعيّن أن يكون ضهيأ من(ضاهيت)؛ لوجوب زيادة الهمزة فيه، وضهيأ مثل ضهياء[١]. والمتأمل في الدليل الأخير يجد نظراً فيه؛ لأن الهمزة في (ضهيأ) هي غير الهمزة في ضهياء؛ فهي في الثانية قريبة إلى علامة التأنيث أو الاسم الممدود وفي الحالتين محكوم عليها بالزيادة، وليس كذلك في ضهيأ فالهمزة فيها تحتمل الزيادة والأصالة .

أما اليزدي فقد جمع الاحتمالين ونقض أدلة الشارحين السابقين و قدم أدلته على ذلك بأنّ فَعْلاً وفَعْيَلاً متساويان في البعد، وأنّ فَعْيَلاً أشهر كعَثْيَر، واستعمال ضاهأت في فصيح الكلام حتى وإنْ قَلّ استعماله فليس بشيء؛ لأنّه جاء في لغة التنزيل. قال تعالى: ﴿ يضاهئون ﴾[٢][٣] .

ويرى أنّه لا بُعْدَ في (ضهيأ) من الرجوع إلى الاشتقاقين (ضاهأت) و(ضاهيت)؛ إذ لا محذور فيها فتكون على (فَعْيَل) و(فَعْلَأ)، وأنّ عدم الرجوع إلى الاشتقاقين منحصر على ضهياء الممدودة ؛ لانعدام فَعْيَال[٤].

وفي أدلته التى قدمها نظر: إذ لا مساواة في البعد بين فَعْلأ وفَعْيَل؛ لأنّ فَعْيَلاً ليس في كلام العرب، إنما حكاه قوم ويدخل في باب الشذوذ[٥]، وعدم شهرة فَعْيَل في الجملة كعَثْيَر، قال الرضي: ((ولم يجئ في الكلام فَعْيَل إلا هذا، وقولهم ضَهْيَد مصنوع))[٦] .

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢ / ٥٨٧ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٣٠ ، وتمامها ﴿ وقالت اليهودُ عُزيرٌ ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنَّى يؤفكون﴾ .

(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١/٣١٧– ٣١٨ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/٣١٨ .

(٥) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ١/١٠٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢/٢٤٣ .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب : ٢/٣٣٩ .

وتابع الساكناني اليزدي في احتمالي (ضهيأ)، ويرى أنّ ضهيأ بالاشتقاق ((زائدة همزته ، دون يائه؛ فوزنه: (فَعْلأ) لاشتقاقه من المضاهاة وهو المشابهة، ومن المعلوم أنها معتل اللام كالمراماة، ولمجيء ضهياء غير منصرف، ولا يتحقق منعه من الصرف إلا لألفي التأنيث وعدم النظير يقتضي أن يكون الهمزة كالياء أصلية ؛ لعدم (فعلأ) ولأن الهمزة إذا وقعت غير أوّل يُحكم بأصالتها إلا في قلائل))[١] وعلى ذلك وزنه (فَعْلَل) ، وجواز كونه (فعْيَلاً) بزيادة الياء ، وأصالة الهمزة ؛ ليكون مشتقاً من المضاهأة المهموز اللام كالمقارأة [٢] .

واعترض على دليل ركن الدين في ترجيح الاحتمال الأول بزيادة الهمزة في الآخر أكثر من زيادة الياء وسطاً[٣]، واعترض أيضاً على دليل زيادة الهمزة في ضهيأ بحملها عل ضهياء الممدودة إذ قال: ((ثبوت ضهياء دليل زيادة الهمزة ، وأصالة الياء بالاتفاق، وإلّا لما وُجِّه منعه من الصرف. فيه نظر–أيضا– لأن منعه من الصرف إنما يكون دليلاً في ضهياء الممدودة غير المنصرف، دون الضهيأ الذي هو محل النزاع؛ لثبوت أصلين من المهموز، والمنقوص))[٤] يبدو أن الساكناني لم يرجح الاحتمال الأول– زيادة الهمزة – لثبوت أصلين هما ضهأ وضهى، وعليه ثبت الرجوع إلى الاحتمالين الأول أو الثاني .

وترى الباحثة أنّ عدّ الياء والهمزة حرفان أصليان، وأنها على وزن فَعْلَل رأي جدير بالأخذ به .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٥٩٨ – ٥٩٩ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٥٩٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

رابعاً : <u>تعدّد الميزان الصرفي في سُبْرُوت</u> :

ورد في وزن (سُبْرُوت) احتمالان :

الأول : (فُعْلُول) ، وهذا رأي سيبويه إذ قال: ((وإنما دعاهم إلى أن لا يجعلوا التاء زائدةً فيما جاءت فيه إلَّا بثبت، لأنها لم تكثر في الأسماء والصفة ككثرة الأحرف الثلاثة والهمزة والميم أوّلا... وليس كثرتها في الأفعال والمصدر أولاً نحو تَردادٍ وثانية نحو اسْتِردادٍ، وفي الأسماء للتأنيث – تَجعل سِوَى ما ذكرت لك من الأسماء والصفة زائدةً بغير ثبت، لأنها لم تكثر فيهما في هذه المواضع، فلو جُعلت زائدةً لجُعلت تاءُ تُبَّع وتنْبالةٍ وسُبْرُوتٍ وبَلْتَع ونحو ذلك زائدةً لكثرتها في هذه المواضع،... فإنما تَنظر إلى الحرف كيف يزاد وفي أيّ المواضع يكثر))[١] يظهر من قوله : " فلو جُعلت زائدة لجُعلت تاء ... سُبْرُوت زائدة" أنّه قضى بأصالة تاء سُبْرُوت . ووافقت أكثر المعجمات هذا الرأي [٢].

والآخر: (فُعْلُوْت)، قال علي السّخاوي (ت٦٤٢هـ) : ((سُبْرُوْت : فُعْلُوْت ، وهو الشيء النَّزْر ، والأرض القفر))[٣] ، وذهب الرضي مع هذا الرأي ، فرجّح الاشتقاق على عدم النظير فقال : ((وكذا في سُبْرُوت رجّح سيبويه عدم النظير على الاشتقاق فقال : هو فُعْلُول كعُصْفُور وليس بفُعْلُوت لندرته ، والأَوْلى ههنا كما – ذهب إليه بعضهم – ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فُعْلُوتاً ملحقاً بعصفور– وإنْ نَدر– بشهادة الاشتقاق الظاهر ؛ لأنّ السُبْرُوت الدليل الحاذق الذى سبر الطرق وخبرها وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يُرَجَّح عليه غيره))[٤] .

واختلف شرّاح الشافية في ترجيح أحد الاحتمالين المذكورين في (سُبْرُوت)، وتباينت نظرتهم إلى الحرف الأصلي والزائد من البنية ، فذهب الجاربردي إلى ترجيح الاحتمال الأول، فهو يرى أنّ الزائد في (سُبْرُوت) هو

---

(١) كتاب سيبويه : ٣١٧/٤–٣١٨ .

(٢) ينظر: جمهرة اللغة:٣١٨/١(سبر) ، والصحاح في اللغة:٣٠٠/١(سبرت)، ولسان العرب : ٣٩/٢(سبرت)، القاموس المحيط(الفيروز آبادي): ١٥٣/١(السبروت) .

(٣) سفر السعادة وسفير الإفادة : ٢٩٥/١ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب : ٣٤٥/٢ .

الواو فقط إذ قال: ((وقال بعض الناس: " سُبْرُوت فُعْلُوْت من السبر"؛ لأن السُبْرُوت هو الدليل الحاذق في خبر الطرقات وسبرها، فقد وافق معنى السبر، وقال سيبويه: "هو فُعْلُول من قولهم سُبْرُوت للأرض القفر" ، إما بأن يكون مشتقاً منه، وتكون الضمة في أحدهما غيرها في الآخر، كما في فُلك مفرداً وجمعاً ليتحقق الاشتقاق، أو لإطلاق هذا اللفظ وهو الأصل بمعنى الأرض القفر على الدليل الحاذق في خبر الطرقات؛ لما بينهما من الملابسة كما قال الشاعر:

أدعى بأسماء نبزاً في قبائلها كأنّ أسماء أضحتْ بعضُ أسمائي[1]

... ثمّ أنّ التوجيه الأول لكونه فُعْلُولاً أَوْلَى وأَلْيَق بما نحن فيه يُعرَف بالتأمل))[2]والمتأمل في نصّ الجاربردي يجد أنّ الأصل عنده (سُبْرُت) على زنة (فُعْلُل) أي بمعنى أنّه رباعي لا ثلاثي، فيكون وزن (سُبْرُوت) : (فُعْلُول) والزائد فيه الواو. واسْتَعانَ بحجتين هما :

١- الاشتقاق المبني على أنّ (سُبْرُوْت) مشتقٌ من (سُبْرت)، مع مراعاة اختلاف الضمة بينهما وقد حملها على الجمع (فُلك) .

٢- الأصل في دلالة الكلمة (الأرض القفر)، وقد أُطلقت على الدليل الحاذق في الطرقات .

ورجّح ركن الدين الاحتمال الثاني –فُعْلُوْت–، فهو يذهب إلى أنّ الزائد في البنية هما حرفان وقعا طرفاً وهما: الواو، والتاء، والبنية ثلاثية الأصل هي (سبر) إذ قال: ((وقال سيبويه: "سُبْرُوت فُعْلُول "، وهو كالمناقض لما ذكر، وهو أنّ تربوتاً الذي هو الذلول جعله فَعَلُوتاً، مشتقا من التراب مع ما بينهما من البعد، وسبروت أَوْلى أنْ تكون فُعْلُوتا من تربوت؛ لأن سبروتا اسم الدليل الحاذق في الطرقات وسَبْرها، فهو ظاهر في أنه السبر؛ لأنّه

---

(١) ينظر : يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر(الثعالبي) :٢٢٩/٣ ، ومعجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب(ياقوت الحموي): ٧٠٣/٢ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٢١١/١ – ٢١٢ .

موافق إياه في اللفظ والمعنى))[1] وعماد رأيه لا يخرجُ عن حجج هي: أنّ سُبْرُوتاً اسم الدليل الحاذق وهو من الثلاثي (سَبَرَ)، والموافقة بين (سَبَر) و(سُبْرُوت) في اللفظ والمعنى، إذ كان (تَرَبُوت) على زنة (فَعَلُوت) مشتق

من الثلاثي (ترب) أي (التراب) مع ما بين التراب و(تَرَبُوتاً) من بُعْدٍ، فكانتْ (سُبْرُوت) أَلْيَقَ بأنْ تكون على (فُعْلُوْت)؛ لقرب اشتقاقها من (سَبَرَ) .

ووافق اليزدي الجاربردي في ترجيح الاحتمال الأول –فُعْلُول– ؛ لثبوته وكثرته إذ قال: ((بأن سيبويه رأى فُعْلُوتاً بعيداً في الكلام، أو غيرَ موجودٍ، وفُعْلُولاً كثيرٌ كعُضْرُوفٍ، فلذلك حكم بأصالة التاء، بخلاف فَعَلُوتٍ، فإنَّ القولَ بثبوته محقَّقٌ كما مرّ، فتقوى أمره، ولم يتقو أمر فُعْلُوتٍ. فبهذا الفرق يظهر وجه سداد كلام سيبويه))[٢] .

ومال الساكناني إلى الاحتمال الثاني–فُعْلُوْت– ، وكانت حجته كثرة من أيّد هذا الرأي من المتقدمين والمتأخرين، إذ قال: ((... وقال سيبويه في سُبْرُوْت – للفقير، ويُطلَق على الحاذق في خبر الطرق أيضا – وزنه (فُعْلُوْل) كعُصْفُوْرٍ ، وبُرْغُوْثٍ لأصالة التاء ، وزيادة الواو فقط ؛ لكونه مشتقاً من السُّبْرُوْت – للأرض القفر– والاختلاف بينهما تقديري كما في الفُلْكِ ، والهِجَانِ ، والتاء في المشتق منه أصلية فلزم أصالتها في المشتق أيضاً . ذهب طائفة إلى أنّ تاءه زائدة لاشتقاقه من السَّبْر، وغلبةُ الزيادة يؤيّده. قيل : الأوّل هو الأصحّ لسلامته عن الزائد . وأكثر المتقدمين والمتأخرين على الثاني ؛ لكونه أوضح))[٣] .

وتذهب الباحثة إلى أنّ وزن سُبْرُوت : فُعْلُوْت –بزيادة الواو والتاء– ؛ لأن الاشتقاق من الثلاثي (سَبَر) أَوْلى من الاشتقاق من الرباعي (سبرت) ؛ لكثرة الاستعمال ، والوضوح الذي فيه .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٥٩٩/٢ – ٦٠٠ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٣٣٢/١ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٦١٨ .

خامساً : <u>المحذوف من التاءين في باب تَتَفَعّل وتَتَفَاعَل</u> :

انقسم اللغويون في أي التاءين محذوفة إلى فريقين :

الأول: ذهب الكوفيون إلى أنّ المحذوف منهما هو حرف المضارعة من دون الأصلية. **والآخَر:** ذهب البصريون إلى أنّ المحذوف منهما هو التاء الأصلية[١].

قال سيبويه: ((فإن التَقتِ التاءان في تَتَكلّمُون وَتَتَنزّسُونَ، فأنت بالخيار، إنْ شئت أثبتّهما وإنْ شئت حذفتَ إحداهما ... وإنْ شئت حذفتَ التاء الثانية . وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿ تَنَزَّلُ المَلَائِكَةُ والرُّوحُ فِيها ﴾[٢]، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنّوْنَ المَوْتَ ﴾[٣] . وكانت الثانيةُ أَولى بالحذف؛ لأنها هي التي تَسكن وتدغم في قوله تعالى: ﴿ فادّارأتُمْ ﴾[٤] و﴿ ازّيّنَتْ ﴾[٥] وهي التي يُفعَل بها ذلك في يَذّكّرُونَ. فكما اعتلّت هنا كذلك تحذف هناك))[٦] والظاهر من هذا النص جواز الحذف والإثبات، وأنّه إذا اختير الحذف تُحذف التاء الثانية لعلل منها : ضعفها بالسكون، وأنّها تُدْغَم في غيرها، وجريان التغيير فيها .

ويُعلّل ابن مالك(ت٦٧٢هـ) حذف ثاني المثلين؛ لأنّ الثقل حدث بنطقه بعد مثله؛ إذ قال: ((... ولأنَّ المثلَيْن إذا التَقَيا إنَّمَا يحصلُ الاستثقالُ عند النُّطق بثانِيهِمَا، فكانَ هو الأحقّ بالحذف))[٧] .

ويرى الرضي أن هناك إجراءين في التخفيف هما الحذف، والإدغام ، وأنَّ الأول هو الأكثر إذ قال: ((إذا كان في أول مضارع تَفَعَّلَ وتَفَاعَل تاء فيجتمع تاءان جاز لك أنْ تخففهما وأنْ لا تخففهما ، والتخفيف بشيئين : حذف أحدهما ، والادغام ، والحذفُ أكثر، فإذا حذفت فمذهب سيبويه أن المحذوفة هي الثانية ، لأنّ

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين(الأنباري) : ٢/٥٣٤/ المسألة (٩٣) ، وائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة(عبد اللطيف الشرجي): ١٣١ .

(٢) سورة القدر ، الآية : ٤.

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٧٢ .

(٤) سورة آل عمران ، الآية : ١٤٣ .

(٥) سورة يونس ، الآية : ٢٤.

(٦) كتاب سيبويه : ٤/٤٧٦ .

(٧) شرح الكافية الشافية : ٤/٢١٨٧-٢١٨٨.

الثقل منها نشأ، ولأن حروف المضارعة زيدت على تاء تَفَعَّل لتكون علامة والطارئ يزيل الثابت إذا كره اجتماعهما ،... وقال الكوفيون : المحذوفة هي الأولى، وجوز بعضهم الأمرين))[١] والظاهر أنّ الرضي أسند حكمه في جواز حذف الثانية إلى أمرين هما: نشوء الثقل بالنطق كلما اتجهنا نحو الطرف، ووجوب الإبقاء على حرف المضارعة؛ لأنّه جيء به لمعنى .

وأوضح الصبّان(ت١٢٠٦هـ) علّة العدول عن الإدغام إلى الحذف؛ بأنّ الإدغام يؤدي إلى اجتلاب همزة وصل، وهذا غير جائز مع الفعل المضارع؛ لذلك خفف ثقل المثلين بالحذف[٢] .

وقد تباين احتمال شرّاح الشافية بين الترجيح وعدمه، إذ ذهب الجاربردي إلى جواز إثبات التاءين أو حذف إحديهما من دون ترجيح أيهما المحذوفة، وجوّز الحذف ؛ لامتناع إدغام التاءين معاً، وإجراء الحذف نتيجة الثقل الحاصل بالتقاء المثلين إذ قال: ((واعلم أنه إذا انضمّ إلى تاء تفعّل وتفاعل وتفعلل في المضارع تاء أخرى فيجوز أنْ يؤتى بهما جميعاً، وهو الأصل، قال تعالى: ﴿ تتنزل عليهم الملائكة ﴾[٣] ويجوز حذف أحديهما؛ لأنّه اجتمع مثلان، ولم يمكن الادغام؛ لأنّه لو ادغمت التاء الأولى في الثانية فلا بد من إسكان الأولى واجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع لما مرّ وإذا لم يمكن الادغام واستثقلوا المثلين تعيّن حذف أحديهما))[٤]

واشْتَرَط في هذا الحذف ((أنْ تكون التاءان مفتوحتين، فإن ضُمّت أحديهما بأن يبنى الفعل للمفعول كقولك (تُتَحمّل) لم يجز الحذف؛ لأنك إنْ حذفت الأُوْلى وقلت : تَحَمّل التبس بالمبني للفاعل، وإن حذفت الثانية وقلت تُحمّل التبس بباب التفعيل))[٥] .

وذكر أدلّة كلّ احتمال من دون ترجيح، فدليل حذف الثانية أنّ((الأُولى حرف جيء به لمعنى المضارعة

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٩٠/٣ .
(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤/ ٤٩٣ .
(٣) سورة فصّلت ، الآية : ٣٠ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٣٥٦/١ .
(٥) المصدر نفسه : ٣٥٧/١ .

فالثانية أحقّ بالحذف ولأنّ الثقل نشأ منها))[1]، أمّا دليل حذف الأُوْلى فهو((لأنّ الثانية في تتفعيل لمعنى المطاوعة مثلاً، ويخلّ حذفها بهذا المعنى فحذف الأُوْلى أَوْلى، ولأنّ الإدغام وصلاً في مثل: قالَ تْنزّل وقالوا تنزل من حيث الصورة حذف الأُوْلى، فكأنّهم حذفوا ما كانوا يدغمونه))[2] .

وذهب ركن الدين إلى ترجيح حذف التاء الثانية، وعلّل ذلك بقوله: ((واختلف في المحذوف من التائين: فقيل الأولى ، وقيل الثانية –وهو الوجه – لأنّ الأولى للعلامة وهي المضارعة، بخلاف الثانية، ولأنّ الاستثقال جاء من الثانية لا من الأولى))[3] يظهر أنّ ترجيحه لحذف الثانية قوامه أنّ الثانية لم تكن علامة بل هي تاء الصيغة، وأنّ الاستثقال حصل بها .

ووافق اليزدي ركن الدين في ترجيحه إذ قال: ((... واختلف في المحذوف، فسيبويه على أنه الثانية ... ووافقه البصريون . وقيل هي الأولى ؛ لأن الثانية جيء بها لمعنى كالمطاوعة ؛ ولأن الإدغام في مثل: قالَ تَّنَزَّلُ من حيث الصورة حذفُ الأولى. وأقول: الجواب عن الأول منع المجيء بها لمعنى؛ لأنه ملحق، والإلحاق ينافي ذلك. سلمنا لم يُفوَّت ذلك المعنى بفوات التاء؛ إذ من الجائز أن يكون باقياً بالتكرير. وعن الثاني أن المدغم ليس كالمحذوف ... والحقّ أنّ مراعاة حرف المضارعة أهم؛ لأنهم حذفوا الفاء، ولم يحذفوه، وحذفوا همزة أَفْعَلَ مع كونها جيء بها لمعنى باتفاق، ولم يحذفوه نحو: يَعِدُ، ويُكرِمُ، فمع الزائد الإلحاقي أولى أن يراعوه))[4] يُفهَم من نصه أنّه يذهب إلى أنّ الحذف قد وقع على الثانية ، وهي وإنْ كانت للإلحاق، فإنّ هذا المعنى يُمكن أنْ تؤديه التاء الأُوْلى، ولأنّ حرف المضارعة أهمّ عنده من الزائد الذي جيء به لمعنى، فحذف حرف الإلحاق كان أَوْلى معه .

وتابع الساكناني الجاربردي في عدم الترجيح إذ قال: ((... جاء الحذف لغيرهما في مواضع منها:

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٣٥٧/١ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٩٦٦/٢ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٦٠٠/٢– ٦٠١ .

مضارع المخاطب، والغائبة، والغائبتين من الـ(تَّفَعُّلِ)، والـ(تَفَاعُلِ) كَتَجَنَّبُ، وتَقَاتَلُ، والأصل فيه : تَتَجَنَّبُ وتَتَقَاتَلُ فحُذِفَ إحداهما، وفي التنزيل: ﴿ فأنت لهُ تَصَدَّى ﴾[1]؛ والأصل فيه : تَتَصَدّى، وإلا لوجب أن يقال: تَصَدَّيْتَ؛ لإسناده إلى ضمير المرفوع البارز المخاطب، وكذلك قوله تعالى : ﴿ ناراً تَلَظَّى ﴾[2] والأصل: تَتَلَظّى فحذفت التاء، وإلا لزم أن يقال: تَلَظّتْ؛ لإسناده إلى ضمير المؤنث . وفيه نظر))[3] والمتأمّل في هذا النص يجد أنّ الساكناني قد ذكر دليلاً، واعترض عليه من دون ذكر اعتراضه أو جوابه ، والدليل الذي ذكره هو أنّه قد أُجريَ حذف إحدى التاءين لعدم اتصال الفعل بالضمائر، فلو لم يكن هناك حذف لوجب اتصال الفعل بالضمير؛ لأجل حصول التناسب في المعنى .

وإذا اطّلعنا على آراء المحدثين نجد أنّهم قد اتفقوا مع الأوائل في إجراء وسيلة الحذف، إلّا أنهم اختلفوا معهم في علّة الحذف، فأرجع فليش العلّة إلى ((كراهة أنْ يتكرر صوت صامت مرتين متواليتين مع مصوت قصير يفصل بينهما))[4] .

أما برجشتراسر فقد عدّ هذا الحذف من أنواع الترخيم فقال: ((ومن الترخيم ما هو جنس من التخالف، وهو حذف أحد مقطعين متتالين، أولهما حرفان مثلان، أو شبهان، نحو: " تَذَكَّرون " بدل تتذكرون))[5] .

وعلل الدكتور رمضان عبد التواب هذا الحذف للصعوبة الحاصلة في نطق المقاطع والأصوات المتماثلة عند تتابعها[6] .

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ العرب قد تستعمل الحذف هنا لأجل التخفيف ، وأحال ذكر التاء وحذفها في القرآن الكريم إلى توسيع المعنى ، فيكون الذكر والحذف للمناسبة بين الفعل والزمن ، فالذكر لتمام

---

(١) سورة عبس ، الآية : ١٧ .
(٢) سورة الليل ، الآية : ١٤ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٩٥٤-٩٥٥ .
(٤) العربية الفصحى : ٦١ .
(٥) التطور النحوي : ٧٠ .
(٦) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة : ١٢٢ .

الحدث، والحذف للدلالة على الاجتزاء من الحدث[١] .

وذهب الدكتور عبد البديع النيرباني إلى أنّ في الأكثر تُحذف التاء الثانية ، وعلّة الحذف في أي منهما هي الخفّة ، وهو يرى أنّ الحذف هنا أخف من الإدغام ، فالدلالة على المعنى قائمة[٢] .

وتذهب الباحثة إلى أنّه لا فرق في حذف التاء الأولى أو الثانية ؛ فالمعنى قائم بأي منهما ، ويحصل الحذف لعلل كثيرة ، منها الاجتزاء من الحدث والتعجل في زمنه، ومنها العلة الصوتية التي تتجلى بالتخفيف من ثقل النطق بصوتين متماثلين ، ولكن هذا الثقل ليس شديداً بحيث يُحتِّم وسيلة الحذف ، لذا كان الحذف في هذا الموضع جائزاً وليس واجباً.

---

(١) ينظر: الجملة العربية والمعنى : ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(٢) ينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات :١٤٤.

سادساً- <u>الوقف على تاء التأنيث الزائدة في الاسم المفرد</u> :

أشار العلماء إلى أنه يُوقَف على تاء التأنيث الإسمية باحتمالين :

الأول : الوقف عليها بإبدال تائها هاءً ، قال سيبويه: ((...الحرف الذي فيه هاءُ التأنيث، فعلامةُ التأنيث إذا وصَلتَه التاءُ، وإذا وقفتَ ألحقتَ الهاءَ ، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي من نفس الحرف، نحو تاء القَتِّ ...وكذلك التاءُ في بِنْتٍ وأُخْتٍ... وفرقوا بينها وبين تاءِ المُنْطَلِقات ...وتاءُ الجميع أقربُ إلى التاء التي هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف من تاء طَلْحَةَ ؛ لأنّ تاءَ طَلْحَة كأَنها منفصلة))[١]. ووافقه ابن السراج ، وأبو علي الفارسي، وابن جني ، وابن يعيش، وابن الحاجب[٢] .

والآخر : إجراء الوقف مَجرى الوصل، والوقوف عليها بالتاء من غير إبدال، قال سيبويه: ((وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف : طلحت ، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل))[٣] .

وذكر الشرِاح الاحتمالين ، فتابع الجاربردي ابن الحاجب في إبدالها هاء، إذ قال: ((إذا كان آخر الاسم المفرد تاء التأنيث فتبدل هاء في الوقف فرقاً بينه وبين تاء التأنيث الفعلية، ولم يعكسوا ؛ لأنهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول ، ومن العرب من يقف عليها بالتاء ومنه قولهم :عليه السلام والرحمة))[٤].

ولم يخرج ركن الدين عن رأي الجاربردي؛ فأوضح أنّ الوقف يكون بالهاء على تاء التأنيث الاسمية تحديداً فقال: ((أي: وإبدال تاء التأنيث الاسمية في الاسم المفرد هاء في الوقف-عند الأكثر- في نحو رحمة؛ فرقاً بينها وبين التاء الأصلية نحو: وَقْت وموت وأُخْت . واحترزنا بقولنا:" في الاسم المفرد" عن التاء في الجمع، نحو: غرفات وظلمات. واحترزنا بقولنا:" الاسمية " عن تاء التأنيث الفعلية في الوقف؛ فإنها لا تبدل هاء؛ للفرق

---

(١) كتاب سيبويه : ١٦٦/٤-١٦٧ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو: ٣٧٣/٢ ، والتكملة : ٢٠ ، وسرّ صناعة الإعراب : ١٥٩/١ ، وشرح المفصل : ٨١/٩ ، والشافية : ٤٨.

(٣) كتاب سيبويه : ١٦٧/٤ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٧٤/١ .

بين بين تاء التأنيث الاسمية والفعلية...وإنما قلنا على الأكثر ؛ لأن بعض العرب لا يقلبها هاء في الوقف، بل يَقِف عليها تاء فتقول: رَحْمَت وظُلْمَت . وقرئ في القرآن بالهاء والتاء جميعا))[١] .

وذكر اليزدي أنّ القراءة جاءت بالوجهين، لكنّه يرى أنّ أكثر العرب تقف هنا بالهاء فقال: ((فهذه التاء الموصوفة أكثر العرب على أن يوقف عليها بالهاء. قالوا غرفهْ وظلمهْ ورحمهْ))[٢] ووجّه هذا القلب لسببين، هما ((أنّهم أرادوا به التفرقة بينها وبين تاء تأنيث الفعل فقلبوها هاء؛ لأن الهاء أشبهُ حرفٍ بالألف، والألف أختها في التأنيث، ولم يقلبوها ألفاً كراهية إيهام أنها ليست بدلاً؛ لأنهم لو قالوا في غرفة ورحمة: غُرْفَى ورَحْمَى كانت كسُعدى وسَلمى، فكان ذلك مؤدياً إلى اللبس، وقيل لأن الهاء تخرج من أقصى الحلق، وهذه التاء تقع أقصى الكلمة فبينهما مشابهة. وهو ليس بسديد ؛ لأن تاء مسلمات أيضاً تقع أقصى الكلمة))[٣] .

ونسب الساكناني الاحتمال الثاني–الوقف بالتاء– إلى قبيلة طيِّئ؛ إذ قال: ((أي تقلب تاء التأنيث الاسمية هاءً –على الأصح– في أكثر اللغات، واستعمالاتهم فرقاً بينها وبين ما للفعلية، ويوقف عليها بالتاء في اللغة الطائية؛ فيقال: جَاءَ طَلْحَتْ، وَامْرَأَتْ))[٤]، واستشهد بقول الشاعر[٥] :

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفِّيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ

صارت نُفُوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرَّة أن تدعى أمت

وأشار إلى أنّ ورود الاحتمالين ((كان على اختلاف مذاهب النحاة، وأما عند القراء: فكلٌّ ما رُسِمَ منه بالهاء في المصاحف فيُوقَف عليه بالهاء–اتفاقاً– في السبع ولا يوقف عليه بالتاء إلا في الشواذ، وأما رُسِمَ بالتاء

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/٥٣٦–٥٣٧ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١/ ٢٧٧ .

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٥٢٨ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

كـ﴿اللاتَ﴾ ، و﴿ ولاتَ حينَ مناص﴾ ، و ﴿مرضات﴾، و ﴿ ذاتَ بهجة﴾ فقد اختلفوا فيه: وقف الكسائي، وأبو عمرو بالهاء، والباقون بالتاء))[١] .

واختلف المحدثون في تفسير هذا الوقف، فأيّد الشيخ مصطفى الغلاييني مذهب أكثر القدماء في الوقف على تاء التأنيث الزائدة في الاسم المفرد، فرأى أنّ الوقف بالهاء على المربوطة هي اللغة الفصحى الشائعة في الكلام[٢] .

وذهب الدكتور أحمد علم الدين الجندي إلى أن لهجة طيِ –الوقف بالتاء– إنما هي للحفاظ على اللغة القديمة فقال: ((فطيء عندما وقفت على هاء التأنيث –بالتاء– ما هو إلا احتفاظ بالطور الأقدم في ظاهرة التأنيث، ولا أشك أن تاء التأنيث مرت بتاريخ قديم، ولهذا نجدها حيناً تاء– وأخرى هاء، وتارة محذوفة، إلى هذه الأشكال العديدة التي تبين أنها مرت بخطوات تطورية))[٣] .

وذهب الدكتور سمير استيتية إلى أنّه((في الواقع لم تختلف طبيعة المقطع في الكلمتين ، ولكن اختلفت طبيعة مكوناته ، فالمقطع الذي ينتهي بالهاء هو مقطع ينتهي بصوت استمراري، والذي بالهاء هو مقطع ينتهي بصوت وقفي))[٤] .

وترى الباحثة أنّ الاحتمال المرجَّح هنا هو الوقف بالهاء؛ لمجيء ذلك عند أكثر العرب، وهذا ما أكّده العلماء المتقدمون، أمّا الاحتمال الآخر –الوقف بالتاء– فما هو إلّا لهجة من لهجات العرب .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني): ٥٢٩–٥٣٠ .

(٢) ينظر : جامع الدروس العربية : ١٢٨/٢.

(٣) اللهجات العربية في التراث : ٥٠٢/٢ .

(٤) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر: ٢٦٩ .

المبحث الثاني

ثلاثة احتمالات مع الترجيح

أولاً : أصل (أشياء) ووزنها :

احتملت (أشياء) لدى العلماء ثلاثة أوزان :

الأول : (لَفْعَاء) : يرى الخليل (١٧٥هـ) وسيبويه أن أصل أشياء (شَيْئَاء) على زنة (فَعْلَاء)، فاستثقلوا اجتماع همزتين وبينهما حاجز غير حصين، فتخلصوا من كراهية هذا الثقل بالقلب المكاني، فقدموا الهمزة التي هي اللام على الفاء فصارت (أشياء) على وزن (لَفْعَاء)، وهو اسم جمع وليس بجمع، ومُنعت من الصرف لألف التأنيث[١] .

والثاني : (أَفْعَال) : يرى الكسائي(ت١٨٩هـ) أنّ أصلها (شَيْءٌ)، على زنة (فَعْل)، ثم جُمعت على (أشياء)، فصار وزنها (أَفْعَال)، فمُنعتْ من الصرف لكثرة الاستعمال؛ ولأنّ (فَعْلاً) المعتل العين يُجمَع على (أَفْعَال)[٢]. واستبعد العكبري هذه العلة((لأنَّ كثرة الاستعمال لا توجب منع الصرف عند الجميع))[٣].

والثالث : (أَفْعَاء) : اختلف أصحاب هذا الوزن في أصل أشياء، فذهب الأخفش الأوسط إلى أنّ أصلها (شَيء) على زنة(فَعْل)، وجمعها (أَشْيِئَاء) على زنة (أَفْعِلَاء)، فحُذفتِ الهمزة الأُوْلَى–لام الصيغة– استخفافاً[٥]. وذهب الفراء إلى أنّ أصلها (شيّئ) على زنة (فَيْعِل)، ثم خُففت وجُمعت على (أَشْيِئَاء)، كما جُمِعَ (ليّن) على (أَلْيِنَاء)، وحُذِفَتِ الهمزة من وسط (أشياء) لكثرتها[٦] .

ورجّح الجاربردي مذهب سيبويه؛ ((إذ لا يلزمه مخالفة الظاهر إلّا من وجه واحد وهو القلب، مع أنّه

---

(١) ينظر: العين : ٢٩٦/٦–٢٩٧(شيء)، وكتاب سيبويه : ٣٨٠/٤–٣٨١ ، والمقتضب : ١/ ١٦٨ ، والأصول في النحو : ٣٣٧/٣ ، والمنصف(ابن جني) : ٩٤/٢–٩٥ ، والممتع في التصريف : ٥١٣/٢ .

(٢) ينظر: المنصف : ٩٤/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف :٦٧٠/٢ مسألة رقم (١١٨) .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب :٣٦٧/٢ .

(٤) ينظر: المقتضب : ١٦٨/١ ، والأصول في النحو: ٣٣٨/٣ ، ولم أقف على نص الأخفش في كتابه (معاني القرآن) .

(٥) ينظر: معاني القرآن (الفراء) : ٣٢١/١ ، والمنصف : ٩٦/٢–٩٧ .

ثابت في لغتهم في أمثلة كثيرة))[1]، وردّ مذهب الكسائي؛ لمخالفته الظاهر من وجهين ((الأول: منع الصرف بغير علّة، والثاني: أنّها جُمِعَتْ على أشاوَى، وأَفْعَال لا يُجْمَعُ على أَفَاعَل))[2] .

ورفض مذهب الفراء؛ لأنّه يلزم مخالفة الظاهر من وجوه، الأول: عدم شيوع (شيّئ)، فلو كان أصلاً لشاع على الفرع ، وحذف الهمزة في مثلها غير قياسي، وأنّها صغرت على (أُشَيَّاء) فلو كانت (أَفْعِلاء)–وهو جمع كثرة– لوجب ردها إلى المفرد؛ لأنه ليس لها جمع قلة، وتجمع (أشياء) على (أشاوى) و(أَفْعِلاء) لا تجمع على (أفاعل)[3] .

وذكر ركن الدين أنّ مذهب الخليل وسيبويه أصحّ من مذهبي الكسائي والفرّاء، وأوضح علّة رفضه لمذهبيهما؛ إذ قال في رأي الكسائي: ((فلأن مذهب الكسائي مستلزم لمنع صرف الاسم بغير علة، وانتفاؤه معلوم من لغتهم، والقلب الذي هو مذهب الخليل وسيبويه كثير شائع، فارتكابه أولى من ارتكاب ما لا نظير له في كلامهم))[4] .

وردّ مذهب الفراء لأمرين: عدم شيوع لفظة (شيّء) ، وحذف الهمزة –لام الفعل– على الرغم من وجود الفاصل بين الهمزتين[5].

والظاهر من كلامه أنّ الكثرة والشيوع في اللغة هو مقياس الترجيح، وكلّ ما ليس له كثرة أو نظير في كلامهم غير مرجح .

وقال اليزدي: ((فنقول: أشياء جمع شيء. كان أصله أشياء على زنة أَفْعال كأجمالٍ، فقلبت بجعل اللام موضع الفاء، والفاء موضع العين ، والعين موضع اللام فصار شيئاء على زنة (فَعْلَاء) كحمراء على زنة لَفْعَاء،

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٢٦/١ .
(٢) المصدر نفسه : ٢٦/١–٢٧ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧/١ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١٩٥/١.
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٥/١–١٩٦.

فتكون على هذا التقدير علة منع الصرف موجودة فيها ، فلا يلزم الخرم))[1]. يظهر من النص تعدّد إجراء القلب المكاني في عين البنية إذ قُلِب أكثر من مرة . وفي هذه الاجراءات نظر، فقوله: ((...جعل اللام موضع الفاء ...)) يعني :

أ ف ع ا ل ---- أ ل ف ع ا

أ ش ي ا ء ---- أ أ ش ي ا

وقوله : ((والفاء موضع العين)) يفيد أنَّ:

أ ل ف ع ا ----- أ ل ع ف ا

أ أ ش ي ا------ أ أ ي ش ا

وقوله : ((... والعين موضع اللام...)) لا يخرج عن أنَّ :

أ ل ع ف ا = أ ل ف ا ع

أ أ ي ش ا = أ أ ش ا ي

وهذا لا يفضي إلى أن وزنها (لفعاء) ، بل (ألفاع) لقوله: ((...والعين موضع اللام...)) .

وأوضح اليزدي علة ترجيح مذهب الكسائي بأمور منها: أن القلب في كلام العرب موجود على حين منع الصرف بغير علة غير معهود، فالحمل على المعهود الثابت أولى، وأنّ الوزن (أفْعَال) مشتمل على الجمعية معنى وعلى التأنيث لفظا ومعنى، وأنّها صغرت على (أُشَيَّاء) تشبيها لحُمَيْراء، وأنّها جمعت على (أشاوى)، وهو جمع للوزن (أفْعَال) وليس لـ (فَعْلاء)[2].

وضعّف مذهب الفراء بوجهين: عدم وجود لفظة (الشيّء)، وإنّ حذف الهمزة بغير علة تقتضيه غير

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١ / ٢٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/٢٩-٣١ .

جائز[١] .

وعرض الساكناني للمذاهب الثلاثة ، واعترض على مذهب الكسائي في أنه منع صرف (أشياء) من غير علة[٢] . وذكر أنّ الاسم يُمنَع من الصرف لعلّة واحدة، إذا كان من التسعة المشهورة . ويرى أنّه إذا كان كذلك فـ(أشياء) غير منصرف لعلة واحدة وهو الجمع؛ فلا يصح القول: إنه غير منصرف لغير علة[٣].

واعترض على أقوال الشارحين في مذهب الفراء من وجوه[٤] :

١- جواز مجيء (شيّء) أصلاً لـ(شيء)؛ لجواز إشاعة الفرع دون الأصل بدليل باب وناب .

٢- وحذف الهمزة فيها جائز؛ لأنّ تخفيف الهمزة الأُوْلى على تقدير انفرادها بالنقل والحذف قياس، فبقيت الثانية على حالها .

٣- وجواز تصغير (أشياء)على (أُشَيَّاء) دون الرد إلى مفردها، حتى وإنْ احتمل ذلك شذوذها كـ(أنيسيان) و(أصيلان) .

٤- وليس لزاماً أنْ تكون (أشاوَى) جمع (أَفْعَال)؛ لأنّ (الأشاوَى) على زنة (أفَاعَل) مغيّر (الأفَاعِل) .

وفي قوله : (تخفيف الهمزة الأولى على تقدير انفرادها بالنقل والحذف قياس) نظر؛ لأنّه جعل تخفيفها بالنقل والحذف قياساً ، على حين أنّ القياس هنا التخفيف بقلبها ياء فقط ، قال سيبويه : ((واعلم أنّ كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنّك تُبْدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في المئر: مير))[٥] .

أما المحدثون فقد وقفوا على لفظة (أشياء)، واختلفوا مع الأوائل في التفسير، وخلص الدكتور رشيد

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٣٠/١ .
(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٥٦ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٥٧ .
(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٥٨ .
(٥) كتاب سيبويه : ٥٤٣/٣ .

العبيدي إلى((... أنني أرى أن مفردها (شَيِيئ) ...، ولكنها لم تجمع على (أشيئاء) بهمزتين وإنّما جمعت على (أشيِياء) بيائين متحركتين أولاهما مكسورة والثانية مفتوحة فحذفوا الزائدة منها–وهي ياء (فَعِيل) تخلصا من الثقل الحاصل من اجتماع الياءين متحركتين ، فصارت (أَشْياء)))[1] .

وأحال الدكتور رمضان عبد التواب منع الصرف في (أشياء) في قوله تعالى ﴿لا تسألوا عن أشياءَ إنْ تُبْدَ لكم تسؤكم ﴾[2] إلى كراهة توالي الأمثال إذ قال: ((ولعل المسئول عن منع كلمة (أشياء) من الصرف ، وقوعها في القرآن الكريم في سياق تتوالى فيه الأمثال ... إذ لو صُرفت ، لقيل ((عن أشياءٍ إن))، ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع : إنْ))[3] .

ويرى الدكتور هاشم طه شلاش توجيه العبيدي توجيهاً سديداً ((إذ ثبت استعمال (شيئ) في كلام العرب))[4] .

---

(١) أبوعثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : ١٣٢.

(٢) سورة المائدة ، الآية : ١٠١ .

(٣) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه : ٧٤–٧٥ .

(٤) ما قيل في كلمة أشياء(د. هاشم طه شلاش)،(بحث): ٦٧ .

ثانياً : تعدّد مصدر الفعل الرباعي المضعّف :

احتُمل في مصدر الفعل الرباعي المضعّف (فَعْلَلَ) ثلاثة أوزان هي :

الأول : فَعْلَلَة .

والثاني : فِعْلَال –بكسر الفاء– .

والثالث : فَعْلَال –بفتح الفاء– .

قال سيبويه في باب مصادر بنات الأربعة: ((فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أنْ يجئ على مثال فَعْلَلةٍ... وذلك نحو دَحْرَجْتُه دَحرَجةً ، وَزَلْزَلْتُه زَلْزلَةً ... وقالوا زلزلته زِلْزالاً ، وقَلْقلْتُه قِلقالاً... وقد قالوا الزَّلزال والقَلْقال، ففتحوا كما فتحوا أوّل التَّفْعيل ، فكأنّهم حذفوا الهاء وزادوا الألف في الفَعْلَلةُ))[1] يُلحظ انّ سيبويه حمل الفتح في أول (فَعْلال) على الفتح في أول المصدر (تفعيل)، بمعنى أنّه قد حمل الفعل الرباعي المجرد (فَعْلَلَ) على الفعل الثلاثي المزيد (فعّل)، وعدّ زيادة الألف في (فَعْلال) عوضاً عن هاء (فَعْلَلَة) .

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الأصل في المصدر (فِعْلال) الكسر، وجاز الفتح فيه فقال: ((وما كان منه مضاعفاً، مثل قلقلته وزلزلته، فقد تُفتح أوائل المصادر منه نحو: القَلقَال والزَّلزَال والأصل الكسر ألا ترى أنّهم لم يفتحوا الأوّل في سِرْهَاف ...))[2] .

ويرى الفراء أنّ (فِعْلال) مصد، و(فَعْلال) اسم مصدر إذ قال: ((والزِّلزال بالكسر: المصدر والزَّلزال بالفتح: الاسم))[3] . وتبعه على هذا الرأي الزمخشري[4]، وخالفه العكبري[5] .

ويذهب ابن مالك إلى أنّ (فَعْلال) ليس مصدراً، بل اسم فاعل قال: ((والأكثرُ كونُ (فَعْلال) مُعَبَّراً

---

(١) كتاب سيبويه : ٤ / ٨٥ .

(٢) التكملة : ٢٢٠ .

(٣) معاني القرآن :٢٨٣/٣ .

(٤) يُنظر : الكشاف :٧٧٥/٤ .

(٥) ينظر: إعراب القراءات الشواذ (العكبري): ٣٠٣/٢ ، والتوجيه الصرفي في كتب شواذ القراءات حتى نهاية القرن السابع الهجري(ليلى شويج عكش)(رسالة ماجستير) : ١٢٥.

به عن الفاعل كـ(وَسْوَاس) – بمعنى مُوَسْوِس–)[1] ووافقه على رأيه ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، وابن عقيل(ت٧٦٩هـ) [2] .

وذهب الرضي إلى نفي مجيء (فَعلال) في الأبنية عدا المضاعف، وإنّه جيء به لغرض التخفيف من ثقل التضعيف قال: ((ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فِعْلَال؛ وإنما جاز ذلك في المضاعف – كالْقَلْقَال وَالزَّلزَال والخَلخَال – قصداً للتخفيف؛ لثقل التضعيف))[3] .

وتابع شرّاح الشافية سيبويه في مجيء الأوزان الثلاثة في مصدر الفعل الرباعي المضعّف، إذ ذكر الجاربردي أن مصدر الفعل الرباعي المضعّف يكون على ثلاث صيغ هي (فعللة) و (فِعلال) و (فَعْلال) ، إلّا أن (فِعْلال) أفصح من (فَعْلال) ؛ لأن الكسر أصل فيه ، إنما جاز الفتح فيه للتخفيف من ثقل المضاعف ، إذ قال: ((مصدر الرباعي وما أُلحق به يجيء على فَعْللة وفِعْلال – بكسر الفاء – نحو : دحرج دَحرجةً ودِحْراجاً ...ونحو : زِلزال : أي مضاعف الرباعي أيضاً كذلك ، إلّا أنّ في فِعْلال منه جاء الفتح والكسر ، والكسر أفصح ؛ لأنه أصله– كما عرفت – . وجوّزوا فيه الفتح ؛ لثقل المضاعف))[4].

وتابع ركن الدين الجاربردي في احتمال مجيء الصيغ الثلاثة، وأنّ الكسر في (فِعْلال) هو الأفصح؛ لكونه الأصل، قال: ((وأما الذي كُرِّر فيه الأول والثاني فيجيء مصدره على وزن فَعْلَلَة وفِعْلال وفَعْلال، نحو: زلزل زلزلة وزِلزالا وزَلزالا. والكسر أفصح؛ لأنه أصله والمختار أن أصله: فِعْلال ... نعم قياس المصدر من "فَعْلَل" المكرر فَعْلَلَة وفعلال، نحو: زلزل زلزلة وزلزالا))[5] .

ووافق اليزدي الجاربردي وركن الدين فيما سبق ذكره ، وهو يرى أنّه لا يجوز تقديم الفتح على الكس، وإنّ

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٤ / ٢٢٣٦ .
(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣ /٢٣٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد :٢/ ٦٢٧ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١/ ١٧٨.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٦٩/١ .
(٥) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٣٠٧/١–٣٠٨ .

كان فيه تخفيف؛ لأن الكسر أقدم من الفتح، قال: ((مصدر الرباعي الأصلي يكون على زنة فَعْلَلَةٍ وفِعْلالٍ، بكسر الفاء فقط، إن لم يكن مضاعفا، وإن كان مضاعفاً كزِلْزال جاز فيه الكسر والفتحُ، والكسر أفصح؛ لكونه أصلاً، ويجوز أن يكون جواز الفتح لكونه مضاعفاً، فالفتح أليق بما فيه نوع من الاستثقال، وتقديمُ الفتح على الكسر غير مناسب؛ لكون الكسر أقدم))[١] .

وقال الساكناني: ((أبنية المصدر من نحو: زلزل على زلزلة ، وزلزال – بالكسر والفتح –للخفة))[٢] إذن القياس في مصدر الرباعي المضعف: فعللة وفِعلال، وجاء فَعلال لغاية وهي التخفيف .

يتضح من أقوال الشرّاح جواز فتح الفاء في (فِعْلال) إنما كان لأجل التخفيف من ثقل التضعيف، أما ترجيح الكسر فيه فيعود لسببين هما: الأول: لأنه الأصل، وقد يعبر عن هذا الأصل بأنه الأقدم، والآخر: لأنه اللغة الأفصح .

ومن المحدثين من خالف المتقدمين في مصدر الفعل الرباعي المجرد المضعف الدكتورة خديجة الحديثي ترى أنّ((للرباعي المجرد بناء واحد هو (فَعْلَلَة)، لإنه ليس لفعله إلّا صيغة واحدة هي(فَعْلَلَ –يُفَعْلِلُ)– سواء أكان مضعفاً أم غير مضعف– وذلك نحو زلزل–زلزلة–ودحرج دحرجة))[٣] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١١٢/١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٢٠٨ .

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٠ .

ثالثاً : <u>التعدّد تصغير إنسان</u> :

تباينت أقوال العلماء في أصل لفظة إنسان، فذهب الكوفيون إلى أنها إنْسِيَان من النسيان، على زنة (إفْعِلان)، وحذفت الياء–لام الزنة– لكثرة الاستعمال، فصار(إفْعَان)[١]، وعلى هذا فالنون فاء الكلمة، والهمزة والألف والنون المتطرفة زوائد. وذهب البصريون إلى أنها مشتقة من الإنس، ووزنها (فِعْلَان)[٢]، وعليه تكون الهمزة فاء الكلمة والألف والنون زائدان .

وامتد الخلاف إلى تصغيرها فلم يستقرّ تصغيرها على بنية واحدة ، فقد جاءت فيها ثلاثة احتمالات :

الأول : أُنَيسِيَان : قال الخليل: ((وسمِّي الإنسان من النسيان والإنسان في الأصل: إنْسِيَان، لأن جماعته أناسيّ وتصغيرُه أُنَيسِيَان))[٣] . وذكر سيبويه أنّ مما يصغّر على غير بناء مكبّره كلمة (إنسان)؛ إذ قال: ((ومما يُحقَّر على غير بناء مكبّره المستعمل في الكلام إنسان ، تقول : أُنَيْسِيَان))[٤]. يظهر من قوله ورود لفظة أُنَيْسِيان في الكلام، لكنّها مخالفة لبناء مكبّرها (إنسان)، وممن أيّدوا هذا الرأي ابن السراج، وابن جني، وابن هشام الأنصاري[٥]، وكذلك الأشموني(ت٩٢٩هـ) الذي قال : ((فمما جاء حائداً عن القياس من باب التصغير قولهم في المغرب مُغَيْرِبان ... وفي إنسان أُنَيْسِيَان ... فهذه الألفاظ مما استُغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل))[٦] إذن (أُنَيْسِيَان) مُصغَّر غير قياسي لكنّه مغنٍ عن غيره .

والثاني : أُنَيْسَان : ذكر أبو هلال العسكري أنّ ((اشتقاق الإنسان من النسيان، وأصله انسيان؛ فلهذا يُصغَّر

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ /٧٦٧ مسألة رقم (١١٧) ، وائتلاف النصرة : ٨٥ .

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ /٧٦٩ ، وائتلاف النصرة : ٨٥ .

(٣) العين : ٣٠٤/٧ (نسي) .

(٤) كتاب سيبويه : ٣ /٤٨٦ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٦٣/٣ ، واللمع في العربية : ١/ ٢١٩ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٤/ ٣٢٦ .

(٦) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : ٧٠٨/٣ .

فيُقال : أُنيسان))[١] الظاهر أنّ العسكري قد أقرّ بأنّ أصل إنسان (إنْسِيَان) حُذفت ياؤه ولم تُردّ عند التصغير.

وقال ابن سيده(ت٤٠٨هـ): ((... وإنْ سمّيت رجلاً أو امرأةً بشيءٍ من ذلك ثم صغّرته جرى على القياس فقلت في إنسان أُنَيْسَان))[٢] وعلى هذا يظهر أنّ ابن سيده عدّ (أُنَيْسَاناً) جاءت على القياس .

والثالث : أُنَيْسِيْن : قال الرضي: ((قياسُ إنسانٍ أُنَيْسِين كسُرَيْحِينٍ في سِرْحَان، فزادوا الياء في التصغير شاذاً فصار كعُقَيْرِبان ... ومن قال إن إنسان إفعان من نَسِيَ ... فأُنَيْسِيَانٌ قياس عنده))[٣] يُفهم من قول الرضي أنه حمل تصغير (إنسان) على تصغير (سرحان) ، وهو يرى أنّ الياء الثانية في (أُنَيْسِيان) زائدة .

وقال الصبان: ((قوله : " وفي إنسان أُنَيْسِيان " بياء قبل الألف وقياسه أُنَيْسِيْن إنْ اعتبر جمعه على أَنَاسِيْن ، وأُنَيْسَان إنْ لم يعتبر))[٤] ، وهذا يعني أنّ فيه احتمالين : الأول القياس فيه (أُنَيْسِيْن) إنْ كان جمعه على (فَعَالِين) ، والآخر (أُنَيْسَان) إنْ لم يكن جمعه على (فَعَالِيْن) .

وامتدت هذه الاحتمالات إلى شرّاح الشافية أنفسهم ، فرجَّح الجاربردي الاحتمال الثالث – أُنَيْسِيْن – إذ قال: ((فكأُنَيْسِيَان، وقياسه : أُنَيْسِين ، وكأنه مصغّر إنْسِيَان لكن استُغنيَ عنه بإنسان))[٥]. ويظهر أنّ الجاربردي قد احتمل وجود الياء في تقدير أصل (إنسان) .

وذهب ركن الدين الاستراباذي إلى ترجيح الاحتمال الثاني – أُنَيْسَان– قال: ((وما جاء من المصغّرات على خلاف ما ذكرنا فشاذ على خلاف القياس نحو " أُنَيْسِيان " في تصغير " إنسان " والقياس: أُنَيْسَان؛ لأنه لا ياء في إنسان بعد السين، لا لفظا ولا تقديرا))[٦]. يظهر أنّ ركن الدين قد نفى وجود الياء– لفظاً وتقديراً – في أصل كلمة إنسان ، وأنه قد حكم بثبوت الألف وعدم قلبها ياء . وحكمه بقياسية (أُنَيْسَان) فيه نظر ؛ لأنّ من

---

(١) الفروق في اللغة : ٢٦٩ (الفرق بين الإنسي والإنسان) .
(٢) المخصص : ٣ / ٣٥٩ (باب شواذ التحقير) .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٢٧٤ .
(٤) حاشية الصبّان على شرح الأشموني : ٤ / ٢٢٤ .
(٥) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١ / ٩٤ .
(٦) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١ / ٣٥٨ .

أحكام التصغير أنه إذا كان الاسم ثلاثياً مزيداً بحرفين وقبل آخره حرف علّة يُكسَر ما بعد ياء التصغير، فيكون وزنه (فُعَيعِيل) ، وعلى هذا وجب قلب الألف ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها .

ومال اليزدي إلى ترجيح الاحتمال الثالث – أُنَيْسِيْن – مع رجوح (أُنَيْسِيان) أيضاً ، إذ قال : ((وذكر الشارحون أنّ القياس في إنسان : أُنَيْسَان ، والقياس المنقول في الكتب أُنَيسِيْن لأنّ الألف والنون فيه ليستا كما في سكران ؛ بل هما كما في سرحان فتنبّه ، وأما ما ذكره في الصحاح فمبني على مذهب الكوفيين . وهو مرجوح))[1]. أراد أنّ الألف والنون في (سكران) هما من الزوائد بخلاف الألف والنون في (سرحان) فهما حرفان أصليان في بنية الكلمة .

والحمل على سرحان قوامه أنه إذا كان الاسم ثلاثياً مختوماً بألف ونون ليستا زائدتين، ولم يكن جمعه على (فَعَالِين) من غير شذوذ، فإنه يصغّر بإبقاء الألف من دون حذف أو قلب مع فتح ما بعد ياء التصغير، قال المبرّد: ((اعلم أنَّك إذا حقّرت غضبان، وسكران ، ونحوهما قلت: غُضَيْبَان ، وسُكَيْران ... لأنّ حقّ الألف والنون أن يسلما على هيأتهما بعد تحقير الصدر، إلّا أن يكون الجمع ملحقا بالأصول . فتفعل ذلك بتصغير الواحد فيجري الواحد في التصغير مجرى الجمع ... فأما الملحق فمثل قولك: (سرحان) تقول في تصغيره : – سُرَيحِين؛ لأنك تقول في الجمع: سَرَاحِين))[2].

ويبدو أنّ قلب الألف ياء في المفرد المحمول على الجمع في معاملة الألف والنون قوامه أنها أصلية، فإن قُلبت فلا يصيبها أي لبس آخر، بخلاف الألف والنون في (سكران) فإنهما من الزوائد، فإن أصاب الألف التحول فكأنه توالى عليه أكثر من تغيير هما: الأول أنّه زائد، والثاني إعلال بالقلب، فصُغِّر صدر الكلمة فصارت (سُكَيْران) .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :١ / ١٤٨ .

(٢) المقتضب : ٢ / ٢٦٤ .

وذهب الساكناني إلى ترجيح الاحتمال الثالث – أُنَيْسِيْن – إذ قال: ((أُنَيسِيان وارد على قياس قلب المدة الواقعة بعد كسرة التصغير ياء؛ لأن القياس فيه قلب ألفه ياء؛ فقد حكم بإبقائه مع زيادة ياء قبله؛ فإذاً فيه شذوذان: عدم القلب ، وزيادة الياء، والقياس : أُنَيسِين ... وما قال الشارحون: " قياسه أُنَيْسَان " باطل؛ لتوهم قياس ثبوت الألف فيه، ومن المعلوم أنّ القياس قلبه ياء... وما قالوا: " كأنه مُصغَّر إنْسِيَان " باطل – أيضا– إذ لا وجه لثبوت الألف مع الياء فيه قياساً، بل القياس حذف الألف، أو الياء مع قلب الألف ياء أو حذفهما – عند سيبويه – لمراعاة زنة المصغر))[1] .

ويُفهم من قول الساكناني أنّه جعل شذوذين في المصغر(أُنَيْسِيَان): عدم قلب الألف ياءً، وزيادة الياء التي قبل الألف، ورجّح (أُنَيْسِيْن)، وغضّ من احتمال (أُنَيْسَان) لثبوت الألف فيه إذ القياس قلبها ياءً، وأبطل – أيضا – الأصل (إنْسِيَان) لعدم ثبوت الألف مع الياء قياساً، واختار أن يكون القياس أحد ثلاثة أمور: إما حذف الألف، أو حذف الياء وقلب الألف ياء، أو حذفهما معاً .

وقوله: (أو حذفهما) أي حذف الياء والألف فيه نظر؛ لأنه إذا حُذِفا صارت البنية على (أُنَيْسِن) وهذه الصيغة المصغّرة بعيدة عن الأصل .

وتابع المحدثون بعض الأوائل في الحكم بجعل (أُنَيْسِيَان) مُصغَّر غير قياسي، إذ يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ (أُنَيْسِيَاناً) مصغَّر سماعي إذ قال: ((وهناك أسماء مُصغَّرة على غير قياس، بل هو السماع مثل قولهم في تصغير مَغْرِب: مُغَيْرِبان، وفي عشاء: عُشَيَّان، وإنسان: أُنَيْسِيَان ...))[2]

وأشار الدكتور محمد خير حلواني إلى أنّ تصغير(إنسان) على (أُنَيْسِيْان) شاذ، والقياس فيه (أُنَيْسَان)[3].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٢٨٢–٢٨٣ .

(٢) المنهج الصوتي : ١٥٨ – ١٥٩ .

(٣) ينظر : المغني الجديد في علم الصرف : ٣٤٢.

رابعاً : <u>الزائد في المضعّف</u> :

كانت رؤية العلماء في الزائد من المضعّف تقوم على احتمالات ثلاثة هي :

الأول : زيادة الحرف الأول من المضعّف: يرى الخليل أنّ الأول منهما هو الزائد، جاء في كتاب سيبويه: ((سألت الخليل فقلتُ : سُلّمٌ أيتُهما الزائدة ؟ فقال: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يَقعن ثَوَانيَ في فَوْعَل وفاعِل وفَيْعل. وقال في فَعْلَل وفِعلٍّ ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياء والألف يقعن ثوالثَ نحو: جَدْوَلٍ ، وعِثْيَرٍ ، وشَمال))[1]. ويظهر من النص أنّ حجة الخليل هي أنّ الأول من المضعّف قد وقع موقع نظيره من أمّات الزوائد وهي الواو والألف والياء . وتبع ابن عصفور وأبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) الخليل وصححا مذهبه [2].

واستدل ابن عصفور لقول الخليل بكلمة (صَمَحْمَح) بدليلين، هما [3] :

الأول: حذف الحاء الأولى عند التصغير فقالوا: (صُمَيْمِح) فثبت زيادتها؛ لأنّه عند التصغير يُحذف الزائد .

والآخر: تعيّن القول بزيادة الحاء الأولى في (صَمَحْمَح)؛ لأنها فصلت بين العينين، فمتى ما ضُعّفت العين وفصل بينهما بحرف وجب القول بزيادتها، وخلاف ذلك يكون كسراً لما استقر في كلامهم .

وفي دليله الأول نظر؛ لأنّه حمل التوجيه على قواعد التصغير، وهذا غير كافٍ، فقد جاء في أبواب أخرى احتمالية حذف الأصلي، فمثلاً في باب اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي لهجتان، إحداهما لهجة التمام (مَقْوُول)، والأخرى لهجة النقص (مَقُول) وفيها احتمالان: إما حذف الأصلي – عين الكلمة – أو حذف الزائد – واو الصيغة – .

والثاني : زيادة الحرف الثاني من المضعّف: ذهب يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) إلى القول بزيادة الحرف

---

(١) كتاب سيبويه : ٤ / ٣٢٩ .

(٢) ينظر: الممتع في التصريف : ١ /٣٠٦ ، والمبدع الملخص من الممتع في علم الصرف: ٨٣ .

(٣) ينظر : الممتع في التصريف : ١ / ٣٠٦ – ٣٠٧ .

الثاني من المضعّف[١]، وتبعه ابن السراج إذ عدّ الثاني أحقّ بالزيادة [٢]، وعدّه أبو علي الفارسي مذهباً صحيحاً – فيما نُقل عنه – [٣] .

واختُلف في الاحتجاج لهذا المذهب، فاحتج سيبويه ليونس بأنه جعل الآواخر زوائداً؛ لأنها وقعت موقعاً يكثر فيه أمّات الزوائد، فنظير سلّم جَدْوَل وعِثْيَر، ونظير مَهْدَد مِعْزَى وتَتْرَى، ونظير عَدَبّس كَنَهْوَر وبَلَهْوَر[٤].

وحجة أبي علي الفارسي أنه حمل المضعف الثاني على المضعف في (اقْعَنْسَسَ) التي هي ملحق بـ(اخرنطم) فالسين الأولى تقابل الطاء ، فكانت الثانية زائدة للإلحاق .

وسدّد ابن جني هذه الحجة حين نقلها في كتابه الخصائص بقوله: ((ولكن من أحسن ما يقال في ذلك ما كان أبو علي يحتج به لكون الثاني هو الزائد قولهم : اقْعَنْسَسَ واسْحَنْكَكَ، قال: ووجه الدلالة من ذلك أن نون افْعَنْلَل بابها إذا وقعت في ذوات الأربعة أن تكون بين أصلين نحو احْرَنْجَمَ واخْرَنْطَمَ . واقْعَنْسَسَ ملحق بذلك فيجب أن يحتذى به طريق ما ألحق بمثاله . فلتكن السين الأولى أصلاً كما أنّ الطاء المقابلة لها من(اخرنطم) أصل . وإذا كانت السين الأولى من اقعنسس أصلاً كانت الثانية الزائدة من غير ارتياب ولا شبهة))[٥]، فكان الإلحاق واضحاً في عدّ الأصلي والزائد من الحروف.

واحتج ابن جني لمذهب يونس بطريق مقابلة حروف الكلمة مع حروف الميزان الصرفي فالمتبقي من التكرير يكون زائدا، إذ قال: ((لأنك إنما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة، ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ العدة، والمثال الذي تريد))[٦] . وأيّد هذه الحجة ابن الحاجب في كلمة (قَرْدَدَ)[٧] ، واعترض عليه الرضي

---

(١) ينظر: المنصف : ١٦٤/١ ، والممتع في التصريف : ١ / ٣٠٤ .
(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٣/ ٢٤٣ .
(٣) ينظر : الممتع في التصريف : ١ / ٣٠٥ .
(٤) ينظر: كتاب سيبويه : ٤ / ٣٢٩ .
(٥) الخصائص : ٢ /٦١ – ٦٢ .
(٦) المنصف : ١ / ١٦٤ .
(٧) ينظر : الشافية : ٥٣ .

بقوله : ((وفيه نظر؛ لأن سائر المكررات لا يشارك المكرر للإلحاق في كون المزيد مقابلة الأصلي حتى تجعل مثله في كون الزائد هو الثاني، فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره))[١] يُفهم من هذا النص أنه حكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق ، وجواز الأمرين في غير ذلك من دون ترجيح .

والاحتمال الثالث : جواز زيادة الأول أو الثاني على السواء :

صوّب سيبويه الأمرين قائلاً: ((... وكلا الوجهين صوابٌ ومذهب ...))[٢] .

ووافق ابن جني سيبويه في تصويب الأمرين ، وزاد عليه الترجيح المشروط بالتأمل والفحص الدقيق في الحجج ؛ فهو يوجب الحكم المستند إلى حجة منطقية تنفي كل ما ينقضها ، قال : ((فليس واحد من المذهبين إلا وله داعٍ إليه وحامل عليه ، وهذا مما يستوقفك عن القطع على أحد المذهبين إلا بعد تأمله وإنعام الفحص عنه))[٣]. والملاحظ في رأيه جعل القارئ طرفاً في الحكم، وذلك بقوله : ((يستوقفك عن القطع)) ، فلكل متأمل قناعة بالحجة التي يعتمدها وبالدليل الذي يرفضه .

ورجّح الجاربردي الاحتمال الثاني –زيادة الثاني – إذ قال : ((والزائد في نحو كرّم الثاني، لما عُلِم أنّ الدال الثانية في قَرْدَد إنما جُعِلت بإزاء راء جَعْفَر، وإذا ثبت زيادة الثاني فيه فكذا في غيره . وقال الخليل: الأول ؛لأن الحكم على الساكن بالزيادة أولى، وجوز سيبويه الأمرين لتعارض الأمارتين))[٤]. ويظهر أنّ الجاربردي قد جعل المكرَّر للإلحاق مقابلة الحرف الأصلي، فما زيد على الأصول كان زائداً . ويُلحظ أنّه وجّه احتمال الخليل بعلة جديدة وهي: الحكم بزيادة الأول من المضعّف لسكونه .

ووافق ركن الدين الجاربردي في الترجيح بقوله: ((والصحيح أنْ يكون الزائد هو الثاني؛ لأنّا نعلم بأن

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب : ٢ / ٣٦٦ .
(٢) كتاب سيبويه : ٤ / ٣٢٩ .
(٣) الخصائص : ٢ / ٦٩ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١ / ٢٢٣ .

الدال في" قَرْدَد " إنما جعلت بإزاء الراء في جعفر، والدال التي بإزاء راء جعفر هي الثانية. وإذا كان في "قَرْدَد " كذلك كان الزائد هو الثاني في غير قردد؛ لأنه مثله))[1] .

وجمع اليزدي بين الاحتمالين الثاني والثالث–زيادة الثاني أو جواز الأمرين– ، وأوضح رأيه بأمور عدّة هي[2] : ترجيح رأي سيبويه بجواز الأمرين ، ويجوز ترجيح زيادة المضعف الثاني ؛ لعلة ذكر الحرف الأصلي أولاً ثم يشفع بالحرف الزائد ، فمن احتمل أن يكون الحرف الأول أصلياً وجب القول بهذا المعنى . ثمّ ضعّف ما ذهب إليه ركن الدين الأستراباذي بأنّه معارَض بوقوع الزوائد مقابلة لفاء جعفر وليس الراء كجَدْوَل وعِثْيَر وشَمْأَل، وحمل توجيه الجاربردي في زيادة المضعف الأول لسكونه على التوهم ؛ ووجّه بأن الخليل بن أحمد لم يحكم بالزيادة اعتماداً على الحركة والسكون ، بل العبرة بمناسبته مع ما هو نص في الزيادة . والناظر لردود اليزدي يجد فيها بعداً منطقياً وتحليلاً عقلياً ، فهو يأخذ بمذهب سيبويه لكنّه يعتمد حجة ابن جني في الترجيح .

ورجّح الساكناني الاحتمال الأول وهو أنّ الحرف المُدغَم –الأول– هو الزائد؛ لأنّه بمنزلة الحرف الزائد من فاعل، قال: ((أي الزائد في نحو كرّم تكريماً هو المدغم فيه؛ لأنه أقرب إلى الطرف.قال الخليل: هو الأول المدغم؛ لأنه ساكن، وهو أولى به... قال سيبويه: جاز أن يقال: إن الزائد هو المدغم فيه لما تقدم، وجاز أن يقال: إن الزائد هو المدغَم . والأصحّ عندي أنْ يقال: إنَه هو المدغَم، لا المدغَم فيه؛ لأنّه بمنزلة ألف(فاعل)؛ فيجب القول بزيادته. أو نقول: إن المدغم في حكم الساقط لإخفائه في الثاني، وهو بالزائد أولى))[3] .

ويظهر مما ذكره الساكناني أمران : توجيه زيادة الثاني من المضعف بعلّة القرب من الطرف ، وترجيح الساكناني لمذهب الخليل–زيادة الأول– بعلتين هما: إما مقابلة الأول من المضعف لألف (فاعِل)، أو الحكم بإسقاطه ؛ لإدغامه وخفائه في الثاني من المضعّف .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) :٢ /٦٢١ .
(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٣٥١/١ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٦٤٤ .

ومن المحدثين مَنْ اختلفت رؤيته للحرف المضعّف، إذ نجد للدكتور عبد الصبور شاهين نظرتين: صوتية، وصرفية، إذ عدّ الصامت المضعّف صوتياً صامتاً طويلاً، وصرفياً صامت مكرر، إذ قال: ((فإذا نظرنا في نطق الصامت المضعّف إلى طبيعة العملية النطقية ووحدتها– قلنا إنه صامت طويل، يشبه الحركة الطويلة، التي تساوي ضعف الحركة القصيرة. هذا من الناحية الصوتية. واما إذا نظرنا إلى أصله، من الناحية الصرفية، أي من حيث جوازُ تقسيمه إلى صامتين قصيرين، قلنا: إنه صامت مكرر كما يحدث عندما تنقسم الحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين))[١] .

وخالفه الدكتور داوود عبده؛ إذ عدّ الحرف الصحيح المضعف حرفين متواليين إذ يقول: ((... يتّضح أنّ الصحيح "المضعّف" لا يمكن اعتباره في العربية صحيحاً واحداً "طويلاً" من الناحية الصوتية اللغوية (الفونولوجية)، سواء أكان من الناحية الصوتية اللفظية (الفونوتيكية) صوتاً واحداً أم لم يكن، وسواء أرمز إليه في الكتابة بحرفين أم بحرف واحد فقط))[٢] .

---

(١) المنهج الصوتي : ٢٠٧ ، وينظر: نفسه : ٧٠ .

(٢) دراسات في علم أصوات العربية : ٤٠/١ .

المبحث الثالث

أربعة احتمالات فأكثر مع الترجيح

أربعة احتمالات فأكثر مع الترجيح

المتأمل في الاحتمالات وتعددها عند العلماء المتقدمين يجد أنها- أحياناً- قد تعدد لأكثر من ثلاثة احتمالات، وهذا ما جاء -أيضاً- عند شرّاح الشافية، إذ تعددت الاحتمالات عندهم، فاحتوى هذا المبحث على الاحتمالات البالغة أربعة فأكثر عند الشراح .

مع ملاحظة التفاوت بين المتقدمين والشراح في عدد الاحتمالات ، فكان موضوع هذا المبحث (أربعة احتمالات فأكثر مع الترجيح) يُعنى بعدد الاحتمالات عند الشراح ، وليس عددها عند العلماء المتقدمين ؛ إذ لوحظ زيادة عدد الاحتمالات عند الشراح عن عددها عند المتقدمين.

ولوحظ -ايضاً- أنّ الشراح متفاوتون في هذا الأمر-تعدد الاحتمالات- يقف وراء ذلك طبيعة كل شرح، ومنهج كل شارح ، إذ تميّز الساكناني بالإشارة إلى احتمالات يفوق عددها الاحتمالات عند غيره .

أولاً : تعدّد النسب إلى المركب المزجي :

تباينت آراء الصرفيين في النسب إلى المركب المزجي، إذ ورد للنسب فيه احتمالات هي :

الأول : النسب إلى الصدر، قال سيبويه في (باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخَر فجُعلا اسماً واحداً): ((كان الخليل يقول: تُلْقِي الآخِر منهما كما تلقي الهاء من حمزة وطلحة؛ لأن طلحة بمنزلة حضرموت...فمن ذلك خمسة عشر ومعد يكرب في قول من لم يضف. فإذا أضفت قلت: معدي وخمسيٌّ. فهكذا سبيل هذا الباب))[١]، وهذا مذهب أكثر النحويين[٢] .

والثاني : النسب إلى الجزأين ، ونُسبَ هذا الرأي إلى أبي حاتم السجستاني(٢٥٠هـ)، قال ابن يعيش: ((وقد أجاز أبو حاتم السجستاني النسب في مثل هذا إليهما مفردين؛ فرارا من اللبس، فيقول: ثوب أحدوي عشري...))[٣] .

وجوَّز الرضي ذلك إذا لم يُؤدِّ إلى الثقل فقال: ((وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خفَّ اللفظ ، نحو بَعْلَبَكيٍّ))[٤] .

والثالث : الخيار بين الجزأين : وهذا رأي أبي عمر الجرمي(٢٢٥هـ)[٥]، قال الرضي: ((وأجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها فتقول في بعلبك: بَعْلِي أو بَكّي))[٦] .

وتابع الجاربردي أكثر النحويين في ترجيح الاحتمال الأول–النسب إلى الصدر– فقال: ((أمّا غير

---

(١) كتاب سيبويه : ٣٧٤/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٤٣/٣، والتكملة : ٦٣، والمفصل: ٢٦٣، وشرح المفصل(ابن يعيش) : ٦/٦–٧ ، والإيضاح في شرح المفصل(ابن الحاجب): ٦٠٢/١–٦٠٣، وشرح شافية ابن الحاجب(الرضي) : ٧١/٢ .

(٣) شرح المفصل(ابن يعيش) : ٧/٦ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب : ٧٣/٢ .

(٥) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب(الرضي) : ٧٢/٢ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب(أبو حيان الأندلسي) : ٦٠١/٢ ، وحاشية الصبان : ٢٦٧/٤ ، والخلاف الصرفي في العربية (رسالة ماجستير) : ٤٦١ .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب(الرضي) : ٧٢/٢ .

الإضافي فينسب إلى صدره؛ لاستثقال النسبة إلى كلمتين معاً، فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث، ولأن الاسم إذا تُلفِّظ به غلب على ظن السامع المراد منه قبل تمامه، فكان الباقي كأنّه مذكور، فكان أولى بالحذف من الأوّل))[١] .

ورجّح ركن الدين الاحتمال الأول–أيضاً– فقال: ((اعلم أنه يمتنع النسبة إلى كلمتين معا في المركب منهما للاستثقال، فحذف الثاني كما تحذف تاء التأنيث، فقيل في بَعْلَبَكّ: بَعْلِيّ، كما قيل في طَلْحَة: طَلْحِيّ))[٢] .

ووافق اليزدي الشارحَينِ السابقينِ في الترجيح قائلاً: ((...إذا أُضيف إليه أضيف إلى صدره مطلقاً، فتقول في تأبط شرا... تأبطِيّ...وفي خمسةَ عشرَ علماً لأحدٍ: خَمْسيٌّ...وفي بعلبكَّ ومعدي كربَ: بَعْلِيٌّ ومَعْدِيٌّ...ولو بقي الجزآن كان مستثقلاً، وإنما لم يُضف إلى العجز لكونه بمنزلة تاء طلحة، فكما تُحذف التاء في طلحي وجب ان يحذف العجز مما ذُكر))[٣] . ويلحظ أنّه اتخذ هذا الحكم بجميع أنواع المركب غير الإضافي– المزجي والإسنادي والعددي– وهذا ما سبقه إليه الشارحان السابقان[٤] .

وأشار الساكناني إلى أربعة احتمالات في النسب إلى المركّب المزجي، وهي[٥] :

١– يذهب أكثر المتقدمين والمتأخرين إلى أنه يُنسَب إلى صدره فقط، ويحذف الثاني؛ لأنه بمنزلة تاء التأنيث كبعليٍّ، وخَمْسِيٍّ.

٢– يذهب الجرمي إلى أنه ينسب إلى الأول تارة، وإلى الآخر أخرى، وإذا نسب إلى الأول حذف الثاني، وكذا بالعكس .

٣–ذهب أبو حاتم السجستاني إلى فكّ التركيب ، وإلحاق علامة النسبة بآخر كل واحد منهما ؛ لأن الحذف

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٢٢/١ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٤٠٨/١ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١٨٨/١ .
(٤) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٢٢/١، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٤٠٩/١ .
(٥) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٣٥٤ .

والاقتصار على أحدهما يوجب اللبس والتحكم.

٤- ذهب طائفة إلى أنه نسب إلى آخره من غير حذف الأول؛ فيقال: بعلبكيّ .

واعترض على الاحتمال الثالث -مذهب السجستاني- وعدّه باطلاً؛ لاشتمال الكلمة على النسبتين[١] .

وتباينت آراء المحدثين في النسب إلى المركب المزجي، فبعضهم ذكروا النسب إلى الجزء الأول - الصدر- وحذف الجزء الثاني-العجز- [٢]، فالدكتور عبد الصبور شاهين مثلاً يرى: ((أما ما يلحق آخر الكلمة من تاء التأنيث...أو عجز المركب المزجي، كبعلبك...فذلك كله يحذف منه الملحق، وهو التاء أو العجز، وينسب إلى صدر الكلمة فيقال:...وبعليّ))[٣] .

وزاد الدكتور عبد الله درويش إلى الرأي السابق-النسب إلى الصدر- جواز النسب إلى الاسم كلّه، أو النسب إلى الجزأين كليهما [٤] .

وأشار الدكتور محمود عكاشة إلى أن النسب يكون إلى الجزأين معاُ-الصدر والعجز-فيقال في (بعلبك): بعلبكيّ، وهو يرى أن المشهور النسب إلى الصدر: فيقال: بعلِيّ، أو العجز: بكِيّ، وذلك إن أمن اللبس بغيره [٥].

وخالفه الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب،فهو يرى أنّ النسب في بعض الاسماء على لفظها أولى من النسب إلى الجزء الأول منها، فـ(بعلبكيّ)أولى من القول:(بعليّ)؛لأنه يلتبس بالنسبة إلى(بَعْل)[٦].وهو رأي حسن.

وتذهب الباحثة إلى ترجيح النسب إلى الصدر وحذف العجز؛ للتخفيف من ثقل التركيب، لكن ذلك مشروط بأمن اللبس بالنسب إلى كلمة أخرى ، وإلّا فيترجح النسب إلى الاسم على لفظه من دون حذف .

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٣٥٤ .

(٢) ينظر : مختصر الصرف(د. عبد الهادي الفضلي) : ٦٩ ، والمهذب في علم التصريف : ٣٥١ ، والصرف الكافي(أيمن أمين عبد الغني) : ٣٦٨ .

(٣) المنهج الصوتي : ١٦٤-١٦٥ .

(٤) ينظر : دراسات في علم الصرف : ١٥٠ .

(٥) ينظر : البناء الصرفي في الخطاب المعاصر : ١٣٧ .

(٦) ينظر : المستقصى في علم التصريف : ٨٩٠/٢ .

ثانياً : أصل حركة همزة الوصل :

احتملت حركة همزة الوصل احتمالات عدة منها :

الأول : الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة بالكسر، وتُضَمّ إذا كان الحرف الثالث من الكلمة مضموماً ضمّاً لازماً[١]، وهذا مذهب البصريين[٢]، وفي ذلك يقول سيبويه: ((واعلم أنّ الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورةٌ أبداً، إلّا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتَضمُّها، وذلك قولك: اُقتُلْ، اُسْتُضْعِفَ...وذلك أنك قرَّبت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلّا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد))[٣] . ويلحظ من هذا أن الأصل فيها الكسر، وتُضَمّ تبعاً لحركة الحرف الثالث ، وعلّة مجيئها محرَّكة هو ((لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرِّك فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه: أي الحركة))[٤]

الثاني : أن تكون حركة الهمزة تابعة لحركة عين الفعل ، وهذا مذهب الكوفيين[٥] . واحتجوا ((بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفاً لئلا يُبتدأ بالساكن وجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب ان تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً للمجانسة))[٦] .

والثالث : أن تكون ساكنة، وتُحرَّك لالتقاء الساكنين، قال ابن جني: ((وهذه الهمزة إنما حُرِّكتْ لسُكونها وسُكونِ ما بعدَها، وهي في الأصل زائدةٌ ساكنة))[٧]، وهذا الرأي– فيما أظن – يعدّ أضعف الآراء؛ لأنه يتعارض مع وظيفة همزة الوصل؛ لأنّها إنما تُزاد في أوائل بعض الكلمات لغرض النطق بالساكن .

---

(١) ينظر: المقتضب : ٢١٩/١ ، والأصول في النحو : ٣٦٨/٢ ، والتكملة : ١٧، والمفصّل :٤٩٧ ، وشرح المفصل (الخوارزمي): ٣٠١/٤ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ١٣٧/٩ .

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧: ٦٠٦/٢ مسألة (١٠٧).

(٣) كتاب سيبويه : ١٤٦/٤ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب(الرضي) : ٢٦٢/٢ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٠٦/٢ .

(٦) المصدر نفسه : ٧٣٧/٢ .

(٧) المنصف : ٥٣/١ .

وذهب الجاربردي مذهب البصريين في حركة همزة الوصل، فقال: ((وإنما كانت الهمزة مكسورة؛ لأنّها جيء بها لدفع الابتداء بالساكن، فناسب الكسرة لما بينها وبين السكون من التقابل، واستُثني ما بعد ساكنه ضمة أصلية نحو: اُغْزِي فإن أصله: اُغْزُوِي ، فلذلك ضُمَّتِ الهمزة، بخلاف اِرْمُوا؛ إذ الضمّ عارض، والأصل: ارْمِيوا، فتُكسّر الهمزة على الأصل))[1] .

ويلحظ من هذا النص إشارة الجاربردي أن أصل همزة الوصل متحركة بالكسر، وتُضَمّ استثناءً، وعلة كسرها التشاكل بين الكسرة والسكون، ويفهم من قوله (إذ الضم عارض) أن تحركها بالضمّ مبني على حالة هذا الضمّ بين أن يكون أصلياً، أو أن يكون عارضاً، إذ فيه تكسر الهمزة نحو: اِرْمُوا، أي تعود إلى حركتها الأصلية.

ووافق ركن الدين الجاربردي على هذا الرأي؛ فقال: ((فإن كان أول الكلمة ساكناً...ألحق في ابتداء الكلمة خاصة همزة وصل مكسورة على الأصل، إلا فيما كان بعد ساكنه ضمة أصلية؛ فإن همزة الوصل تضم حينئذ للاتباع، سواء كانت صورة الضمة باقية، نحو: اقْتُلْ واغْزُ، أو لم تكن باقية لعارض؛ نحو: اغْزي؛ فإن الضمة زالت لعارض، وهو ياء الضمير بخلاف باب" امْرئ" وباب" ارمُوا"؛ لأن الضمة فيها غير أصلية؛ لأن ضمة ميم "ارمُوا" عرضت بسبب نقل حركة الياء إليها، وضمة راء "امرئ" عرضت لاتباع حركة آخره))[2] .

وتابع اليزدي سيبويه في علّة أصالة كسر همزة الوصل إلى المماثلة بين الكسر والسكون، فكلاهما كالعدم، فالسكون لسهولة حذفه، والهمزة لزيادتها، إذ قال: ((الهمزة المجتلبة للنطق بها الأصلُ في حركتها الكسر، فالعدول عنه لا يكون إلا لعارض . والدليل على أن الكسر أصل أنه يناسب السكون، ... وأن السكون يناسب العدم؛ لأن حذف الساكن أمر واحد، وحذف المتحرك أمران، والعمل الواحد أسهل ... وأن الأصل في هذه الهمزة عدمها؛ إذ الأصل في الزائد عدمه، فلما رفض الأصل؛ لغرض النطق بها، ولم يكن إلى مناسبه

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب(الجاربردي) : ١/١٦٦-١٦٧ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/٥١٥-٥١٦ .

سبيل للزوم التسلسل، حركت بالكسر؛ لأنه مناسب لما يناسب الأصل))[1] وفي قوله (وأن السكون يناسب العدم) يبدو من جهة تحققه النطقي ، فـ((السكون لا يتلفظ به ولا وجود له من الناحية النطقية الفعلية ، أو هو- من وجهة نظر معينة- "عدم" الصوت ، أي عدم الحركة))[2] .

وأشار إلى ذهاب قوم إلى الاحتمال الثاني – اِتباع حركة الهمزة لحركة العين- وهو يرى أن فيه تعسفاً ؛ لأن الكسر هو الأصل[3] .

وذكر الساكناني خمسة احتمالات في همزة الوصل، وهي [4] :

١-لا تكون همزة الوصل إلّا متحركة بالكسر بالوضع الأول، وضمُّها وفتحها خلاف وضعها، وهو ظاهر كلام سيبويه .

٢- ذهبت طائفة إلى أنها مفتوحة في الوضع ؛ لأنها أصل الحركة في الحروف كالاستفهام ولام الابتداء، وسائر الحروف إلا في قلائل منها، ثم الكسر، والضم فيها للإتباع، أو لدفع اللبس .

٣- ذهبت طائفة إلى أنها متحرّكة من دون تعيين الحركة، ثم التعيين بحسب المناسبة في الاستعمال .

٤- ذهب بعضهم إلى أنها متحرَّكة بالحركات الثلاثة بالوضع؛ فكل واحد من ضمها، وفتحها، وكسرها مستعمل، ومن المعلوم أن الأصل في الاستعمال للحقيقة .

٥- ذهب أكثر الكوفيين، وبعض البصريين إلى أنها في الأصل ساكنة، ثم حرّكت بالكسرة لوجهين: أحدهما: أن الكسر أصل حركة التقاء الساكنين، والثاني: ثبوت المؤاخاة بينهما .

والملاحظ أنّ الساكناني أشار إلى رأي للكوفيين يخالف ما ذكره المتقدمون عنهم .

وفي نصّهم على أن الكسر أصل في التقاء الساكنين نظر؛ إذ إنها تمثل الحركة الأغلب، قال الدكتور

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :٢٦٢/١.
(٢) دراسات في علم اللغة (د. كمال بشر) : ١٤٦ .
(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢٦٣/١ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٥٠١-٥٠٢ .

صباح عطيوي: ((بيد ان هذا المصوِّت المجتلب كان في غالب الأمر كسرة عند العرب، لذا شاع لديهم كسر لالتقاء الساكنين))[١] .

ورجّح الساكناني الاحتمال الأول إذ قال: ((والصحيح عندي مذهب سيبويه))[٢] . ويرى أن الاحتمال الخامس باطل؛ لأنها لو كانت ساكنة لزم زيادة همزة أخرى ، فالقضية لزيادتها فيما كان أوله ساكناً، أو للتوصل إلى النطق بالساكن بعدها؛ لأن التوصل فرع كونها متحركة [٣] .

وذهب المحدثون إلى أنّ الغاية من همزة الوصل هو التخلّص من النطق بمجموعة من الصوامت ، فقال هنري فليش: ((ففي بداية الكلمة يتحاشى العربي أن ينطق بمجموعة من الصوامت الانفجارية المتصلة ، وذلك بأن يأتي بمصوت))[٤] .

وتابع الدكتور شاهين سيبويه والبصريين في حركة همزة الوصل ، في أنها مكسورة في أكثر المواضع ، ويجب فتحها في مواضع معيّنة، ووجوب ضمّها في مواضع معيَّنة أخرى [٥].

ويعتقد الدكتور كمال بشر أن همزة الوصل عبارة عن حركة؛ إذ قال: إنّ ((ما سماه هؤلاء العلماء همزة الوصل ، ليس في حقيقة الأمر إلا نوعاً من التحريك أو هو " نقلة" حركية لجأ إليها المتكلمون في فترة تاريخية من الزمن لتسهيل عملية النطق بالساكن))[٦] ، وقرر ((أن هذا التحريك أو الصويت ذو صفة غامضة فقد ينحو نحو الكسرة أو الضمة ، وقد يكون بينهما))[٧] .

وتوصّل الدكتور جواد كاظم عناد ((إلى أن هذا الصوت عبارة عن حالة وسطى أو انتقالية بين

---

(١) التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١٢٨ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) :٥٠٢ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) العربية الفصحى : ٥٧ .
(٥) ينظر : المنهج الصوتي : ٢٠٣.
(٦) دراسات في علم اللغة : ١٢٨ .
(٧) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

المصوّتات والهاء، وهو فيما يظهر ذو صفة حيادية وغامضة حين يكون بمعزل عن تشكيل معيّن، غير أن هذه الحياد ينتهي عند دخوله في هذا التشكيل ، إذ يتخذ صورهُ على وفقه ، فمرّة يشبه الفتحة، ومرة يشبه الضمّة ، وثالثة يشبه الكسرة))[1]. ووصفها مقطعياً بقوله : ((إن طبيعة هذا الصوت الوسطية أو الانتقالية مكّنته من أن يسلك سلوك الصوامت، إذ يكون قاعدة في المقطع الذي يحتويه، فكأن مثله في هذا مثل الياء والواو، إذ مكنت الطبيعة الانتقالية لهذين الصوتين أن يسلكا سلوك الصوامت)) [2] .

وترى الباحثة أنَّ ألف الوصل في التوصيف المقطعي تتشكل من جزأين هما: جزء صامتي ، وجزء صائتي يتمثل بـ(ءُـــِ) ، وأن الجزء الصائتي هو الأوضح ، والأبين فيها ، لذا عدّها د. كمال بشر ، ود. جواد من الصوائت .

---

(١) تجاور الصوامت : ٢٧ .

(٢) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

ثالثاً : <u>التعدّد في أصل سُرِّيَّة ووزنها</u> :

احتمل أصل (سُرِّيَّة) لدى المتقدمين ثلاثة احتمالات تجمعها زنتان :

الأول : أن تكون مشتقة من السِّرّ ، ووزنها (فُعْلِيَّة) [١] .

والثاني : أن تكون مشتقة من السّراة –بمعنى الخيار–، وعليه وزنها (فُعَّيْلة)[٢]. ((فأصلها " سُرِّيوة "؛ لأن السّراة من الواو... فلما اجتمعت الياء والواو ، وسبقت الياء بالسكون قُلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء ، فصارت " سُرِّيَّة "))[٣] .

والثالث : أن تكون مشتقة من السُّرُور، ووزنها (فُعْلِيَّة) ونُسب هذا الرأي إلى الأخفش الأوسط[٤]، الذي ردّ الاحتمال الثاني، وقال: إنه بعيد[٥]، على حين رجَّح ابن السراج والصيمري(ت في أواخر الرابع الهجري) الاحتمال الأول؛ لموافقة المعنى[٦] ، واختار ابن جني وابن يعيش وابن عصفور الوزن (فُعْلِيَّة)، سواء كان مشتقاً من السر أو من السرور؛ لكثرة الزنة (فُعْلِيَّة)، ولموافقة الاشتقاق[٧] .

واحتملت سُرِّيَّة عند الجاربردي أربعة احتمالات، وهي:

١–إن وزن (سُرِّيَّة) (فُعْلِيَّة) مشتقة من السرِّ، ومنسوبة إليه، وضُمَّت سينُها، مع أن القياس فيها الكسر، فقال: ((واختلف في سرية، فقال بعضهم إنه مشتق من السّرِّ... ثم القائلون بأنّها من السر اختلفوا، فذهب بعضهم

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٣٤٢/٣ ، وسرّ صناعة الإعراب : ٧٥٦/٢ ، والتبصرة والتذكرة(الصيمري) : ٨٣٥/٢ ، وشرح الملوكي في التصريف(ابن يعيش) : ٢٥٠ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٢٤/١٠–٢٥ ، والممتع في التصريف : ٣٧٠/١.

(٢) ينظر : المصادر السابقة نفسها .

(٣) سرّ صناعة الإعراب : ٧٥٦/٢ .

(٤)) ينظر : الأصول في النحو : ٣٤٢/٣ ، وسرّ صناعة الإعراب : ٧٥٦/٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٨٣٥/٢ ، وشرح الملوكي : ٢٥٠ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٢٤/١٠–٢٥ ، والممتع في التصريف : ٣٧٠/١ .

(٥) ينظر: الأصول في النحو : ٣٤٢/٣، وسرّ صناعة الإعراب : ٧٥٦/٢ .

(٦) ينظر: الأصول في النحو : ٣٤٢/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٨٣٦/٢ .

(٧) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٧٥٦/٢ ، وشرح الملوكي : ٢٥٠ ، والممتع في التصريف : ٣٧٠/١ .

إلى أنها فِعْلية منسوبة إليه وضُمَّت سينُها مع أن القياس الكسر، كما قالوا دُهري في النسبة إلى الدّهر))[١]

٢- وزنها (فُعْلِيْلَة) مغيرة من فُعْلُوْلَة؛ لأنّها ((في الأصل سُرُّوْرَة على وزن فُعْلُوْلَة، من السرّ أيضاً، أبدلوا من الراء الأخيرة ياء للتضعيف، ثم قلبوا الواو ياء وأدغموا، ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة، فهي على هذا فُعْلِيْلَة مُغيّرة من فُعْلُوْلَة))[٢] .

٣- وزنها (فُعِّيلَة) فإنها مشتقة من السراة، والراء الواحدة زائدة [٣] .

٤-ذهب الأخفش إلى أن وزنها (فُعُّوْلَة) – من السرور- فأُبدلَ من الراء الأخيرة ياء ثم قلبوا وأدغموا [٤] .

ورجّح الاحتمال الأول، وعلل ذلك قائلاً: ((والمختار الأول، وهو أنها (فُعْلِيَّة) من السر؛ لقوة المعنى ...واللفظ أيضاً؛ لكثرة (فُعْلِيَّة) كحُرِّيَّة، وقلة فُعْلُولَة، وعدم فُعِّيْلَة))[٥].

وفي قول الجاربردي(الراء الواحدة زائدة) في وزن سُرِّيَّة (فُعِّيْلّة) نظر؛ لأن الزائد في هذا الوزن ليس الراء فحسب، وإنما الياء أيضاً .

وذكر ركن الدين أربعة الاحتمالات هي :

١-اشتقاق (سُرّيّة) من السر ووزنها (فُعْلِيَّة)، وضمت سينها؛ لأنّ الأبنية قد تغيَّر في النسب[٦] .

٢-قول بعض العلماء بإنّ أصلها سُرُّوْرَة من السّر-أيضاً-، فوزنها (فُعْلُوْلَة)، أُبدل من الراء الأخيرة ياء للتضعيف ، ثم أُدغمتْ [٧] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٢١٣/١ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٣) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٦٠٠/٢-٦٠١ .
(٧) ينظر : نفسه : ٦٠١/٢ .

٣- إنها من السّراة ، فوزنها (فُعَّيْلَة) ، فتكون الراء الواحدة ، والياء الواحدة زائدتان [٢] .

٤- رأي الأخفش ((انها مشتقة من السّرور؛ لأنه يسر بها، فوزنها (فُعْلُوْلَة)، إلا أنهم أبدلوا من الراء الأخيرة ياء لكثرة التضعيف، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء))[٣] . ورجّح الاحتمال الأول -فُعْلِيَّة- فقال: ((وكونها من السر أنسب من كونها من السراة ؛ لقوة المعنى واللفظ))[٤] .

يلحظ مما سبق تناقض الأقوال في نسبة الرأي إلى الأخفش الأوسط في وزن (سُرِّيَّة)، فنسب إليه الأوائل الوزن (فُعْلِيَّة)، ونسب إليه الجاربردي الوزن(فُعُّوْلَة)، أما ركن الدين فقال (فُعْلُوْلَة) .

ووردت الاحتمالات عند اليزدي ثلاثة ، وهي :

١-إنّها مشتقة من السّر، ووزنها (فُعْلِيَّة)، الياءان والتاء زوائد[٥] .

٢-قيل: إنّها مشتقة من السُّراة، ووزنها (فُعَّيْلَة)، إحدى الراءين والأولى من الياءين والتاء زوائد[٦] . وبيانه أنها((كانت سُرُّويَةً، على زنة فُعُّولة فانقلبت الواو ياء والضمة كسرة ...وحصل الإدغام فصارت سُرِّيَّةً، فيرجع الوزن الحالي إلى فُعَّيْلَةٍ))[٧] .

٣-قول الأخفش بأنّها ((كانت في الأصل فُعْلُوْلَةً من السُّرور...وفُعْلُوْل كثير كبُهلول، ففُعل بها من العمل ما عرفت، فصارت فُعْلِيَّةً))[٨].

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٦٠١/٢ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٣٣٣/١ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٧) المصدر نفسه : ٣٣٤/١ .
(٨) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

يلحظ من احتمالات اليزدي أنه قد وافق ركن الدين في وزن سُرِّيَّة من السرور(فُعْلُوْلَة)، ومنع تقدير الزنة (فُعْلُول) في الاحتمال الثاني–اشتقاقها من السّراة– فذلك محذور ((لأنك لو قدرته للزم سُرْيُوْيَةٌ، وهو باطل؛ إذ لا سبيل إلى صيرورتها سُرِّيَّة بوجه))[١] .

واعترض على أدلة ترجيح الاحتمال الأول –فُعْلِيَّة– إذ قال: ((فلأن الحكم بكون فُعِّيْلَةٍ معدومةً كما حكم الشارحون أيضاً، خطأ لمجيء مُرِّيْقٍ وهو حب العصفر، وقد قالوا أيضاً كوكب دُرِّيٌّ ...ولا عبرة بتاء التأنيث في البنية، فالحكم بعدم فُعِّيْلٍ غير مستقيم، وأما في الثاني فإنها كما توافق السر توافق أيضاً كونها من الخيار، وهو معنى السراة، فلا ترجيح لأحد الأمرين على الآخر، بل الأخير راجح؛ لأن كونها مختارَةَ سيِّدِها أقرب إلى الذهن وأسبقُ إليه من كونها محطّ أسرار سيدها))[٢] .

وجوَّز((أن يقال بناء على ما هو الراجح عند المصنف : كانت في الأصل فُعُّوْلَة ، وفُعُّوْل أشهر من الوزنين المذكورين ، قالوا : سُبُّوح وقُدُّوس...كانت سُرُّورة فانقلبت الراء الأخيرة ياء لكونها حرف التضعيف ، كما قلبوا في تظنيت وتسرّيت...فصارت سُرُّوْيَة ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ولزم قلب ضمة ما قبل المدغم كسرة لئلا يجيء الدور فصارت سُرِّيَّةً))[٣] .

وذكر الساكناني أربعة احتمالات هي[٤] :

١– يرى بعضهم أنّ الياء المشددة زائدة من غير إبدال؛ لاشتقاقها من السرِّ اشتقاق المنسوب من المنسوب إليه، وضُمَّت الفاء فيه شذوذاً، والقياس الكسر.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٣٣٤/١ .
(٢) المصدر نفسه : ٣٣٣/١ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٣٣/١–٣٣٤ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٦٢٠ .

٢- وترى طائفة إلى زيادة الياء المشددة زيادة إبدالية ، لأنها مشتقة من السرّ اشتقاق المزيد من المجرد، إذ أصلها سُرُّوْرَة على حد بُرْغُوْثَة قُلبت الراء الأخيرة ياءً دفعاً للتضعيف، ثم قُلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسكن السابق، ثم أُدغم، ثم كُسر ما قبله للتناسب ؛ فبقيت الفاء مضمومة دليلاً عليه .

٣- ذهبت طائفة إلى أنه مشتق من السَّراةِ ، فعلى هذا زيدت على العين عين، وقبل اللام ياء؛ فوزنه (فُعَّيْلةٌ) بالضم .

٤- وترى طائفة إلى أنه مشتق من السُّرُور على الوجه المذكور في المذهب الثاني ، أي أصلها سُرُّوْرَة .

ثم رجَّح الاحتمال الأول -فُعليَّة- المشتق من السرِّ فقال : ((والمختار من المذاهب هو المذهب الأول لكونه أوضح، وأكثر))[١] .

المتأمل في علّة الترجيح عند شرّاح الشافية يجد أنّهم مالوا إلى قوة المعنى واللفظ، فوضوح الاشتقاق وكثرته هما الراجحان .

وتذهب الباحثة إلى ترجيح أن يكون وزن (سُرُّيَّة): (فُعْلِيَّة)، سواء أكانت مشتقة من السرِّ أو من السرور، وتميل أكثر إلى كونها من السرور، لقوة المعنى والاشتقاق .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٦٢٠ .

رابعاً : <u>التعدّد في وزن مَنْجَنِيْق :</u>

جاء في وزن (مَنْجَنِيق) عند الأوائل احتمالان:

الأول : فَنْعَلِيْل- بأصالة الميم وزيادة النون الأولى- ، قال سيبويه: ((وأَمَّا مَنْجَنِيْقٌ فالميم منه من نفس الحرف؛ لأَنك إنْ جعلت النون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تَلحق بنات الأربعة أوّلاً إلّا الأَسماءَ من أَفعالها نحو مُدَحْرِج وإن كانت النون زائدة فلا تزاد الميمُ معهَا، لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأَفعال المزيدة في أوَّلها حرفان زائدان متواليان. فإنما منجنيقٌ بمنزلة عَنْتَرِيسٍ ...ويقوِّي ذلك مجانيق ومَناجِين))[١]، وقد تبعه أكثر اللغويين[٢]، وكان دليلهم : قولهم : (مجانيق) ، وعدم النظير[٣] .

والثاني : مَنْفَعِيْل ، وقد نُسب هذا الرأي إلى الفرّاء[٤] ، وهو يرى أنّها مولَّدة ، وتبعه في هذا ابن دريد (ت٣٢١هـ)[٥] ، وكان قولهم : (نجنق) دليل على حذف الميم [٦] .

أمّا شراح الشافية فقد جاءت عندهم الاحتمالات مختلفة ، فجاء لدى الجاربردي أربعة احتمالات هي[٧]:

١-إن اعتُدّ بقولهم جنقونا-أي رمونا- كان وزن منجنيق (مَنْفَعِيْل)؛ لأنّ أصوله الجيم والنون والقاف، وللنقل عن بعض العرب قولهم نجنق، ولحكاية الفرّاء: جنقناهم. ولم يعتدّ بهذا ؛ لقلته في استعمال الفصحاء، ولقول الفرّاء:

---

(١) كتاب سيبويه : ٣٠٩/٤ .

(٢) ينظر : أدب الكاتب(ابن قتيبة): ٤٩٥، والتكملة: ٢٣٧-٢٣٨، والمنصف : ١٤٦/١-١٤٧، ودقائق التصريف(ابن المؤدب): ٣٧٠ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ١٥٢/٩، والإيضاح في شرح المفصل :٧١٧/١-٧١٨ ، والممتع في التصريف : ٢٥٣/١-٢٥٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب(الرضي) : ٣٥٠/٢-٣٥٤ ، والخلاف الصرفي في العربية(رسالة ماجستير): ٣٤٨-٣٥٠.

(٣) ينظر : المنصف : ١٤٥/١ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ١٥٩,١٥٣,١٥٢/٩ ، والممتع في التصريف : ٢٥٣/١-٢٥٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب(الرضي) : ٣٥٠/٢-٣٥١-٣٥٤ .

(٤) ينظر: المنصف : ١٤٧/١ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ١٥٣/٩ ، والإيضاح في شرح المفصل :٧١٨/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب(الرضي) : ٣٤٤/٢ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٩٩ .

(٥) ينظر : المنصف : ١/ ١٤٧ .

(٦) ينظر : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصّرف والنحو : ١٤١ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٩٩ .

(٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٢١٤/١-٢١٥ .

إنّه مولَّد من لفظ المنجنيق .

٢-إن اعتُدَّ بمجانيق كان وزنه (فَنْعَلِيْل)؛ لأنّ حذف النون يدلّ على زيادتها، وإذا كانت النون زائدة لا يجوز أن يكون الميم أيضاً زائدة؛ لعدم اجتماع زيادتين في أول الاسم، إلا أن يكون جارياً على الفعل .

٣-إن لم يُعتدّ بجنقونا ومجانيق اعتدّ بسلسبيل، فوزن سلسبيل (فَعْلَلِيْل) -على رأي الأكثرين- فيكون وزن منجنيق (فَعْلَلِيْل)؛ لثبوت فَعْلَلِيْل في كلامهم، فلا يلزم معه محذور عدم النظير.

٤-إن لم يعتدّ بسلسبيل كان وزنه (فَعْلَنِيْل) ؛ لعدم النظير، ولعدم وجود دليل على زيادة ميمه ونونه الأولى، ولأن الزيادة بالآخِر وما قرب منه أولى .

ورجَّح الاحتمال الثاني -فَنْعَلِيْل-، وعلّل ذلك بقوله: ((والمختار من هذه المذاهب أنّه فَنْعَلِيْل؛ لأنّ جنقونا غير معتد به لما مرّ، ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق؛ لأنّ جمع منجنيق مجانيق أو مجانق، وكلاهما يدل عليه، واعتبار الآخرين كان مشروطاً بعدم اعتداد هذا فهذا هو المختار...))[١].

أمّا ركن الدين فقد ذكر أربعة احتمالات، هي[٢] :

١- وزن (منجنيق) (مَنْفَعِيْل)؛ إن اعتد بجنقونا؛ لأنّ أصوله الجيم والنون والقاف، والنون الأولى زائدة . وقد أُعتدَّ به؛ لقول السيرافي: إنه أُخبر عن ابن دريد عن أبي عبيدة أنه حكي عن بعض العرب قولهم: نجنق .

٢-وزنه (فَنْعَلِيْل) إن اعتدَّ بمجانيق، فالنون الأولى زائدة ؛ لأنّه لو كانت أصلية لحذف في الجمع الحرف الأخير-القاف- أو الياء التي قبل الحرف الأخير. ولو كانت النون الأولى زائدة لكانت الميم أصلية ؛ لئلا يجتمع زائدتان في أول الاسم الرباعي ، ولأنّه لو لم تكن الميم أصلية لكان وزنه (مَنْفَعِيْلاً)، وهذا معدوم في أبنيتهم .

٣-إن اعتدّ بسلسبيل إذا كان وزنه (فَعْلَلِيْل) -عند الأكثرين-كان وزن منجنيق (فَعْلَلِيْل)؛ وقد اعتدّ به؛ لعدم دلالة الدليل على زيادة الميم والنون فيه . والذين يقولون: إنّ وزن سلسبيل (فَعْفَعِيْل) لا يحملون منجنيق على سلسبيل

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ٢١٦/١ .

(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٦٠٣/٢-٦٠٥ .

٤-إن لم يعتدّ بشيء مما سبق ذكره ، كانت النون الأولى زائدة، فيكون وزنه (فَنْعَلِيْلاً) .

ويلحظ من احتمالات ركن الدين أنّه لم يذكر الاحتمال (فَعْلَنِيْل) الذي أشار إليه المصنف[١] والجاربردي، وتكراره الوزن (فَنْعَلِيْل) .

وحصر اليزدي الاحتمالات في خمس وهي :

١- مَنْفَعِيْل ، واعترض على رأي ركن الدين في الاعتداد بـ(جنقناهم)؛ إذ قال: ((...فتكون زنته: مَنْفَعِيْلٌ... وهذا إذا اعتبر قولهم: جَنَقْناهم؛ أي رميناهم بالمنجنيق، والصحيح أن هذا القول غير معتدّ به، خلافاً لبعض الشارحين؛ إذ لا تحقق لنقله عند أهل الإعراب واللغة، ولا يستعمله الفصحاء، وهو غير مرضي عند سيبويه))[٢].

٢- فَنْعَلِيْل ، فيكون رباعياً أصلياً، زيد فيه النون الأولى، ورجح هذا الاحتمال بقوله: ((والدليل على هذا الوجه مجيء قولهم: مَجانِيْقُ في جمعه، وإنما هو فَعَالِيْلٌ؛ لأنه لو يكن كذلك لم يكن إلا مَفاعِيْلُ، ولا جائز أن يكون إياه؛ للزوم الاعتداد بقولهم: جَنَقُونا، وقد مر بطلانه، فتعين كونه فَعَالِيْلَ، ومن هذا يثبت كون مفرده فَنْعَلِيْلاً، وهو المطلوب، وقول المصنف" إن اعتدَّ بمجانيق" قد عرفت أن الحق الاعتداد به))[٢] .

٣-فَعْلَلِيْل، بثلاث لامات أصلية ، فيكون خماسياً أصلياً، وزيد فيه الياء، وهذا لا يعتد به إلا بعد ثبوت فَعْلَلِيْل، والأكثر على ثبوته [٣] .

٤-فَعْلَنِيْل، وأصوله: الميم والنون الأولى والجيم والقاف، والنون الثانية زائدة، هذا إن لم يعتد بأي وجه من الثلاثة المذكورة [٤] .

٥-فَنْعَنِيْل، إذ اعترض على المصنف في حصره الاحتمالات في أربع ، فقال : إنه ((من الجائز أن يقال بكون

---

(١) ينظر : الشافية : ٥٦ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٣٣٥/١ .
(٢) المصدر نفسه : ٣٣٦/١ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٣٧/١ .

النونين زائدتين، فيكون فنعنيلاً، فيكون الحصر غير سديد))[١] .

ورفض أن يُزاد احتمالٌ آخَرٌ لما حصره من الاحتمالات، فرفض (مِفْعَلِيْل) –بزيادة الميم وأصالة النونين– فقال: ((لا يجوز تقدير زيادة الميم؛ لأنها لا تزاد في أول الرباعي إلا فيما يجري على الفعل، ومنجنيق ليس كذلك ؛ فهذا ثبت بمنع القول بهذا الوجه، ولا ثبت يمنع من تقدير ما ذكرناه، فتحقق أن الآتي هو لا غير))[٢] .

وذكر الساكناني الاحتمالات الآتية [٣] :

١–ذهبت طائفة إلى أنّ وزن منجنيق (مَنْفَعِيْل)؛ إذ ترى أنّ الميم والنون زائدتان؛ لأنّه مشتقٌ من جنقونا، فهو ثلاثي مزيد .

٢– يرى سيبويه أنّ الميم فيه أصلية، والنون زائدة؛ لكونه رباعياً، فالنون تحذف في التصغير، والتكسير، فحذف النون، وإثبات الميم دليل على زيادة الأول، وأصالة الثاني .

٣–ذهبت طائفة إلى أصالة الميم والنون؛ لكونه خماسياً مزيداً كَسَلْسَبِيْل .

وأشار بعض المحدثين إلى مذهبي سيبويه والفراء في (مَنْجَنِيْق)، ولم يرجحوا بين الاحتمالين[٤] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٣٣٧/١ .

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٦٢٣ .

(٤) ينظر : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصّرف والنحو : ١٤١ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٩٩ .

خامساً : أصل (يا هناهُ):

جاء في الهاء المتطرّفة من (يا هناه) احتمالات عدّة، نُسب أكثرها للبصريين ، وورد احتمال واحد للكوفيين والأخفش الأوسط، فكان مجموع الاحتمالات في (هناه) ستاً وهي:

الأول : الهاء بدل من الواو، فالأصل : (هناو) ؛ لأن الواو لام الكلمة في قولهم هَنَوات [١] .

الثاني : إن الهاء بدل عن الألف المبدلة عن الواو، ورجحه ابن جني ؛ لوقوع الواو طرفاً بعد ألف زائدة ، لقرب الهاء إلى الألف منها إلى الواو[٢] .

الثالث : إن الهاء لحقت في الوقف لخفاء الألف، ونُسب هذا الرأي إلى أبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)[٣]،

الرابع : إنها أصل –لام الكلمة–،وضُعّف هذا الرأي لقلة باب سَلِس[٤]،على حين عدّه ابن الحاجب ليس بعيداً [٥]

الخامس: ذهب الكوفيون والأخفش الأوسط إلى أن أصل (هناه): (هَنْ)، فالألف والهاء زائدتان، والهاء للسكت، واللام محذوفة[٦] . ورجّح هذا الرأي رضي الدين الاستراباذي لسببين هما: مجيء الكسر في هاء(هناهِ)، واختصاص الألف والهاء بالنداء[٧] .

وذكر الجاربردي أن (يا هَنَاه) مختص بحال النداء، وأنّ إبدال الهاء من الألف شاذ فيه[٨] ، وأورد فيها

---

(١) ينظر : المسائل الحلبيات (أبو علي الفارسي) : ٣٤٨، وسرّ صناعة الإعراب : ٥٦١/٢ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٤٣/١٠ ، وأمالي ابن الشجري(هبة الله العلوي) :٣٣٧/٢ ، والممتع في التصريف: ٤٠١/١ ، شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٢٢٥/٣.

(٢) ينظر: سرّ صناعة الإعراب : ٥٦١/٢ ، والمفصل : ٥١٥ .

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات : ٣٤٧ ، وسرّ صناعة الإعراب : ٥٦١/٢ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٤٣/١٠

(٤) ينظر: سرّ صناعة الإعراب : ٥٦٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري :٣٣٨/٢ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٤٣/١٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٢٢٥/٣ .

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل : ٤١١/٢ .

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٣٩/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٢٥/٣ .

(٧) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١٢٩/٢ .

(٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٣٢٣/١ .

ستة احتمالات ، خمسة منها للبصريين، ورأي واحد للكوفيين والأخفش الأوسط، فكانت الاحتمالات [1] :

١- الهاء مبدلة من الألف المنقلبة عن الواو، فأصل هناه: هناو على فَعال، بمعنى هن، فقلبت واوه ألفاً على طريقة القلب في كساو، فامتنع اللفظ بألفين فقلبت الألف الثانية هاء، ولم تقلب همزة؛ لئلا يظنُّ أنّه فعال من التهنية .

٢- ذهب بعض البصريين إلى أنّ الهاء الثانية بدل من الواو.

٣- ذهاب بعض من البصريين إلى أنّها بدل عن همزة مبدلة من الواو .

٤- ذهب بعض البصريين إلى أنّ الهاء أصلية ، وليست بدلاً.

٥- ذهب بعض البصريين إلى أنّ ألف هناو بدل من الواو، والهاء للسكت .

٦- ذهب الكوفيون والأخفش الأوسط إلى أنّ الألف والهاء زائدتان، والهاء للسكت، واللام محذوفة ، كما في هن، وهنه .

وأبطل رأيين هما : قول البصريين أن الألف بدل من الواو والهاء للسكت-الاحتمال الخامس- ، ومذهب الكوفيين والأخفش الأوسط؛ لجواز تحريكها-أي الهاء- في السعة . وذكر جوابهم عن ذلك بأنها حرّكت حال الوصل لشبه هاء السكت بهاء الضمير[2] .

ويلحظ مما سبق أنّ الجاربردي ابتكر احتمالين لم يذكره المتقدمون، هما: الأول: الاحتمال الثالث -الهاء بدل عن همزة مبدلة عن واو-، والآخر: الاحتمال الخامس- ألف هناو بدل عن الواو والهاء للسكت- . ويظهر من قوله: (ولم تقلب همزة؛ لئلا يظن أنّها فَعَال من التهنية) أنّه رفض قلب الألف الثانية في (هنااا)- كما في كسااا -همزة ؛ لئلا يلتبس بـ(هناه) من التهنية .

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٣٢٣/١ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وذكر ركن الدين ستة احتمالات، خمسة للبصريين، وواحداً منها للكوفيين والأخفش الأوسط، وهي[١]:

١- الهاء مبدلة عن الألف المنقلبة عن الواو في هنوات، على رأي ، والأصل: هَنَاوٌ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنّ الحاجز غير حصين، فالتقى ألفان، فقلبت الألف الثانية هاء، على وجه الشذوذ، وأنّه لو سلك بهذا القياس لقلبت همزة . واستشهد بقول امرئ القيس :

وقد رابني قولها: يا هَنَاهُ ... ويحك ألحقت شرا بشر[٢]

وطرح سؤالاً مفاده: إن قيل: من أين جاء الألف التي قبل الهاء؟، وأجاب عنه: بأنها هي الألف التي في هنات، جمع هن، فأبدلت الواو المقدرة بعدها ألفاً، ثم أبدلت الألف هاء، وهي المتولدة من إشباع الفتحة[٣] .

٢- إنّ الهاء بدل عن الواو .

٣- إنّها بدل عن ألف مبدلة عن واو .

٤- إنّ الهاء أصلية وليست بدلاً، وضعف لقلة باب سلس .

٥-إن الألف بدل من الواو التي في هنوات، والهاء للسكت .

٦- قول الكوفيين والأخفش الأوسط: إن الهاء والألف زائدتان، والهاء للسكت والوقف واللام محذوفة، كما حذفت في هن وهنه .

واستحسن قولاً لأبي البقاء وهو أنّه((هن أضيف إلى ياء المتكلم، فصار: يا هَنِي، ثم أبدلت من الكسرة فتحة، ومن الياء ألف، كما فعلوا في غلام، وألحق في آخره الهاء للوقف، فصار: يا هناه، كما قيل يا غلاماه" وهو حسن))[٤].

ويلحظ مما سبق اضطراب ركن الدين من تكراره قولاً للبصريين – وهما الاحتمال الأول والثالث-؛

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/٨٧٣-٨٧٦ .

(٢) ديوان امرؤ القيس : ١٦٠ .

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/٨٧٤ .

(٤) المصدر نفسه: ٢/٨٧٦ .

فكلاهما فيهما الهاء مبدلة عن الألف المنقلبة عن الواو، هذا مع أنّه نبّه على أنّ الأقوال الأربعة الأخيرة للبصريين مغايرة للرأي الأول، إذ قال:((وإنما قال: "على رأي" لأن في هاء: ياهناه أقوالاً للبصريين غير ما ذكره))[1]. ولوحظ– أيضاً– من ذكره الاحتمالات السابقة أنّه لم يوافق الجاربردي في احتمالاته؛ إذ لم يذكر احتمالية إبدال الهاء من الهمزة المبدلة عن الواو.

وأشار إلى ما يبطل قول البصريين: (الألف بدل من الواو والهاء للسكت)، ورأي الكوفيين والأخفش، هو جواز تحريك الهاء في السعة، وهاء السكت والوقف لا يجوز تحريكهما في السعة، وذكر جوابهم بأنها حرّكت لما وصلت؛ تشبيهاً لهاء السكت بهاء الضمير[2] .

وتابع اليزدي الجاربردي في الاحتمالات الستة، فكان مرجحاً حيناً بالأقرب وعدم البعد، ومضعّفاً ورادّاً للاحتمالات أحياناً أُخَر، وكانت احتمالاته[3] :

١–إبدال الهاء من الألف في يا هناه على الشذوذ، والأصل: هناو؛ لمجيء هَنَوات، قلبت الواو ألفاً كما في (كساء)، فالتقى ألفان، قلبت الألف الأخيرة هاءً .

٢–إنّها بدل عن الهمزة المنقلبة عن الواو، فكان هناء ككساء. ورجح اليزدي هذا الرأي؛ لأنّه أقرب؛ لاستحالة تلاقي الألفين في التقدير.

٣–إنّها بدل عن الواو. ولم يستبعده؛ إذ لا ارتكاب فيه لمستحيل.

٤–إنّها أصل لا بدل. وضعفه لأسباب منها: قلة باب سَلِس، وعدم تصغير هَنَة على هُنَيْهَةٌ، فتصغيره على هُنَيَّة، وعدم جمعه على هنهات، فالأصل في جمعه: هنوات .

٥– الألف منقلبة عن الواو، والأصل: هَنَو، والهاء للسكت. وهذا مدفوع لأن الهاء لا تحرّك في السعة .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٨٧٤/٢ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٨٧٥/٢ .

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٥٤٥/٢ .

٦- قول الكوفيين والأخفش الأوسط: اللام محذوفة كما في هن، والألف زائدة، والهاء للسكت، وذكر جوابهم عنه بأنّها حرّكت حالة الوصل لشبهها بهاء الضمير.

وردّ قول الكوفيين؛ لأسباب هي: الأول: حذف اللام ، والثاني: زيادة الألف، والثالث: لحاق هاء السكت في الوصل وحقها الوقف، والرابع: تحريكها. وأوضح أنّ التشبيه المذكور- تشبيه هاء السكت بهاء الضمير- أمر واحد، لا يقوى على مقاومة الأمور الأربعة التالي ذكرها[١] .

وأشار الساكناني إلى خمسة احتمالات عامة، فلم ينسب الأقوال إلى البصريين، ولم يذكر رأي الكوفيين، وكانت[٢] :

١- أبدلت الألف هاء في نحو: يا هناه والأصل: هَنَاو قُلبت الواو ألفاً، ثم التقى ألفان فقُلبت الثانية هاءً .

٢- ذهاب طائفة إلى أنّها بدل من الواو.

٣-ذهبت طائفة إلى أنّها بدل من الهمزة ؛ لأنّ الواو كانت متطرفة بعد الألف الزائدة ، فوجب قلبها همزة ، فعلى هذا كانت الألف زائدة، واللام محذوف كما في هَنٍ، إلا أنّها حذفت منه بالبدل دون هَنٍ .

٤- إنّ الهاء أصلية، والألف زائدة .

٥- الهاء للسكت، والألف مبدلة من اللام، والأصل: هَنَوٌ على حَدِّ فَرَس قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم زيدت هاء السكت للوقف .

ويلحظ مما سبق ذكره من أقوال الشارحين أنّهم كانوا مرجحين لبعض الاحتمالات ، ورافضين لبعضها .

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٥٤٦/٢ .

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٨٧١-٨٧٢ .

الفصل الثاني

الاحتمال الصرفي من دون ترجيح

المبحث الأول

احتمالان من دون ترجيح

أولاً : التعدّد في <u>النسب إلى ابن</u> :

جاز في النسب إلى (ابن) احتمالان هما :

الاحتمال الأول : (ابْنِيّ)، بإضافة ياء النسب من دون ردّ المحذوف ، **والاحتمال الآخر: (بَنَوِيّ)**، برد المحذوف –الواو– وحذف همزة الوصل، وعلّة هذا عدم الجمع بين العوض والمعوّض ، قال سيبويه: ((فإن شئت تركتَه في الإضافة على حاله قبل أن تضيف، وإن شئتَ حذفت الزوائد ورددت ما كان له في الأصل . وذلك: ابْنٌ واسْمٌ واسْتٌ ، ... فإذا تركته على حاله قلت: اسْمِيٌّ واسْتِيٌّ وابْنِيٌّ ... وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فقلت :سَمَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ وسَتَهِيٌّ))[١] وتابعه على هذا الرأي كلّ من المبرد، وابن السراج [٢] .

وقال الرضي : ((...واعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهي كالعوض منها، فان رددت اللام حذفت الهمزة، وإن أثبت الهمزة حذفت اللام، نحو ابني وبنوي))[٣] .

وجاء الاحتمالان – ابْنِيّ وبَنَوِيّ – عند شرّاح الشافية من دون ترجيح أحدهما على الآخَر، إذ قال الجاربردي : ((وأمّا في الثاني كابن وأصله بنو فإنْ شئت حذفت همزة الوصل ويكون حكمه حكم أب فتقول بَنَوِيّ وإنْ شئت بقيت همزة الوصل، وتقول ابْنِيّ ولا يجوز ابْنَوِيّ لئلّا يلزم الجمع بين العوض والمعوض))[٤]. ويظهر أنّ الجاربردي حمل المحذوف اللام المعوَّض بهمزة وصل –ابن– على الذي حُذفت لامه من دون تعويض –أب– .

وقال ركن الدين: ((وتقول في النسبة إلى ابن: ابنِيٌّ وبَنَوِيٌّ. أما ترك الرد كابْني؛ فلأن الهمزة عِوض عن المحذوف ولا حاجة إلى رده . وأما الرد فبحذف الهمزة حتى يصير الباقي كأن أصله: بَنَو كأبَو، فكما يجب الردُّ في "أب" كذلك يجب في "ابن" بعد حذف الهمزة))[٥] .

---

(١) كتاب سيبويه : ٣٦١/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٥٤/٣ ، والأصول في النحو : ٧٧/٣ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب : ٦٧/٢ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) :١٢٠/١ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٤٠٥/١ .

وقد أرجع اليزدي عدم الجمع بين همزة الوصل ولام صيغة (ابن) إلى تحرّك عينه، واستدلّ على ذلك بجمعه على (أفْعَال)؛ إذ قال : ((... كابن ، تقول : ابْنِيٌّ بالتعويض ، وبَنَوِيٌّ بالردّ بلا تعويض؛ إذ لا يقال: ابْنَوِيٌّ، بالجمع بين العوض والمعوض؛ لأن وسطه متحرك أصلاً، والدليل عليه قولهم في الجمع: أبناء؛ لأن أفعالاً هو الغالب على فَعَل بالتحريك، ولو كان ساكناً أصلاً لكان جمعه: أفْعُلاً أو فُعُولا؛ إذ هما الغالبان على فَعْل بالسكون))[١] .

ووافق الساكناني سابقيه بجواز الاحتمالين عند النسب بقوله : ((وما سوى الواجب، والممتنع يجوز فيه الأمران من الرد، وتركه...ما كان لامه محذوفاً معوضاً بالهمزة مع تحرك العين كابْنِيٍّ وبَنَوِيٍّ))[٢] .

واختلف المحدثون في النسب إلى (ابن) ، فمنهم مَنْ يذهب مذهب الأوائل، فجوّزوا الاحتمالين- ردّ المحذوف أو عدمه- [٣] . ومنهم مَن خالف المتقدمين في هذا الجواز، فالدكتور عبد الصبور شاهين يرى أنّه من الواجب ردّ المحذوف عند النسب إلى (ابن) فيقال: بَنَويّ . ووصف ذلك بأنّه إذا نُسب إلى ما حُذفت لامه، وكانت قد ردّت هذه اللام في تثنية أو جمع وجب ردّها في النسب[٤]، ومثله فعل الدكتور عبد القادر عبد الجليل، إذ ذكر أنّ النسب إلى ابن: بَنَوِيّ، ولم يذكر الاحتمال الآخر[٥].

وترى الباحثة أنّ الحاكم في القول بالاحتمالين (ابْنِيّ، وبَنَوِيّ) هو عدم الجمع بين العوض والحرف المعوّض عنه؛ لأن هذا الجمع يُخرِج البنية عن بنائها الأصلي – الثلاثي- وهذا يُعَدُّ خرقاً لنظامها البنائي .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب(اليزدي) : ١/١٨٢-١٨٣ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٣٤٩ .

(٣) ينظر : التطبيق الصرفي : ١٤٦، والصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية : ٢٦٣ ، والمستقصى في علم التصريف : ٩٠٠- ٩٠١ ،

(٤) ينظر : المنهج الصوتي : ١٦٥ .

(٥) ينظر : علم الصرف الصوتي : ٤٤٥ .

ثانياً : (لَجَبَات) بين فتح العين وسكونها :

تحدّث العلماء عن أنّ الزنة (فَعْلَة) تُجمع على (فَعَلَات) –بفتح العين– إذا كانت اسماً[١]، وعلى (فَعْلَات)–بسكون العين– إذا كانت صفة [٢] . لكن قد جاء في عين (لَجَبَات) احتمالان :

الأول : لَجَبَات –محرَّكة العين– ، قال سيبويه: ((وقالوا : شِياهٌ لَجَبَاتٌ ، فحرّكوا الحرف الأوسط ؛ لأن من العَرَب من يقول: شاةٌ لَجَبَة ، فإنَّما جاءوا بالجمع على هذا ، واتفقوا عليه في الجمع))[٣] . يلحظ أنّ سيبويه قد جعل (لجبات) صفة، والقياس فيها تسكين العين ، إلّا أنّه جاءت بفتح العين؛ لورود الفتح في مفردها عند بعض العرب؛ لذا حُمل الجمع على المفرد، وذهب مع هذا الرأي كلّ من ابن السراج ، وأبي علي الفارسي، وابن مالك، وأبي حيان[٤] .

والآخر: لَجْبَات –بتسكين العين– ، إذ يرى المبرد أن في رأي سيبويه زعماً فقال: ((وأما قولهم : شاة لَجْبَة، وشاءٌ لَجَبَات– فزعم سيبويه أنَّهم يقولون : لَجْبَة ولَجَبَة، وإنّما قالوا : لجَبَات على قولهم لجَبة . وقال قوم: بل حرّك؛ لأنَّه لا يلتبس بالمذكَّر؛ لأنَّه لا يكون إلَّا في الإناث ، ولو أسكنه مسكِّن على أنَّه صفة كان مصيباً))[٥] فالصواب عند المبرد هو تسكين عين الجمع في (لجبات) .

وذهب قطرب (ت٢٠٦هـ)إلى الفتح في لَجَبَات[٦]، وتطرّق ابن مالك وأبو حيان إلى هذا الرأي أيضاً، وعدّاه من باب الجواز[٧] . أما الرضي فقد عدّه من باب القياس[٨] .

ويرى ابن الحاجب أنّ أصل (لجبة) اسم وليس صفة ؛ ولذا جُمع على (لَجَبَات) – بفتح العين– لِلَمْحِ

---

(١) ينظر : المقتضب: ١٨٦/٢، والأصول في النحو: ٤٣٩/٢، والتكملة : ١٨١ .

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٠٢/٤، وارتشاف الضرب : ٥٩٣/٢ .

(٣) كتاب سيبويه : ٦٢٧/٣ .

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٤٣٩/٢، والتكملة : ١٨١، وشرح الكافية الشافية :١٨٠٥/٤، وارتشاف الضرب : ٥٩٣/٢ .

(٥) المقتضب : ١٨٩/٢–١٩٠ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٨٠٤/٤ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٨٠٤/٤ ، وارتشاف الضرب : ٥٩٣/٢ .

(٨) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :١٣٦٩/١ .

الإسمية، إذ قال: ((وأما الصفات فبالإسكان . وقالوا لَجَبَات ورَبَعَات للمح اسمية أصلية))[١] .

ورفض الرضي رأي ابن الحاجب فقال: ((لم أرَ في موضعٍ أنّ لجبة في الأصل اسم، بلى قيل ذلك في ربعة))[٢] . وهو يرى التزام الفتح في جمع (لجبة)، وعلل رأيه بأمور هي : وجود لغتين في عين (لجبة) – الفتح والسكون– وأنّ لغة الفتح أكثر من لغة السكون، وحمل الجمع على المفرد[٣] ، وهذا رأي سيبويه .

وتابع شرّاح الشافية رأي سيبويه الذي كان ابن الحاجب من الذين أخذوا به من دون ترجيح، فقال الجاربردي في (لجبات)، و(ربعات): ((وقوله: قالوا: لجبات. جواب سؤال، وهو أن يقال: ما ذكرتم في الصفات منقوض بلجبات وربعات – بفتح العين مع كونهما من الصفات... وأجاب بأنهما في الأصل اسمان وُصِفَ بهما، ففتحوا نظراً إلى الأصل))[٤] فقد حكم بفتح عين (لَجَبَات) لِلَمح الاسمية فيها .

واحتمل (لجَبَات) عند ركن الدين احتمالين، ولم يرجِّح بينهما، وهما: الأول فتح العين، والآخر تسكينها، إذ قال: إنّه ((يقال: شاة لَجْبَة، ورجل أو امرأة رَبْعة... إذا فتح عينهما في الجمع ؛ لأنهما في الأصل اسمان، ثم استعملتا في الصفة، فلما اجتمعتا لُمِحَ فيهما حكم معنى الاسمية الأصلية في تحريك عينهما، فيجوز في جمعها السكون، نظرا إلى الأصل–وهو القياس– والفتح نظراً إلى أن الوصف عارض))[٥] . والواضح من النص أمران هما :

١– مرة أشار إلى جواز فتح عين(لجبات) نظراً لإسميتها في الأصل، ومرة ذكر جواز السكون في عينها نظراً إلى الأصل. ويمكن تفسير قصده، بجواز السكون نظراً إلى أصالته في جمع الصفات، والفتح على أصالة الاسمية وطروء الوصفية .

---

(١) الشافية : ٣٧ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب : ١١٤/٢ .
(٣) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :١٣٦٨/١ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١/ ١٣٥ .
(٥) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٤٣٦/١–٤٣٧ .

٢- اقراره بوجود العارض في(لجبات)، وهو الوصفية .

وتابع اليزدي ابن الحاجب في ميله إلى لمح الأصل في الجمع فقال: ((هذا اعتراض على قوله: " فبالإسكان "مع جوابه، وتقريرُه أنهم قد قالوا : لَجَبَات ، ورَبَعَات، وهما صفتان، وقد حرَّكوا فيهما ...وأجاب بأنهما في الأصل كانتا اسمين ، ثم صيِّرتا وصفين، وهذا كقولهم: امرأة كَلْبَة، وليلة غَمَّة، ولا لبس في اسمية هذين اللفظين، فلما نظر إلى الأصل في الوصفين اللذين طرأت الوصفية عليهما حركوهما كما حركوا الأسماء، وهكذا لو قلت: نساء كَلْبات جاز الفتح والإسكان))[١] .

وأشار الساكناني إلى أن(لجبات، وربعات) جمعتا بفتح العين نظراً للمح الأصل فيهما-وهو الاسمية-، ((...بأنهما اسمان، ثم طرأت الوصفية؛ فحُرِّكت نظراً إلى الاسمية الأصلية))[٢].

يلحظ من قول ركن الدين (أن الوصف عارض) ، وقول الساكناني (ثم طرأت الوصفية) أن الوصفية عارضة، وطارئة ، وكلاهما لمعنى الزوال وعدم الثبات عند بعض القدماء [٣] .

وتميل الباحثة إلى ترجيح رأي سيبويه ، بتعليل الفتح في عين (لجبات) نظراً لمجيء الفتح في مفردها عند بعض العرب، فحُمل الجمع على المفرد . وليس الفتح للمح الاسمية الأصلية .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٢٠٨/١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٣٩٣ .

(٣) ينظر : العارض في العربية (محمود فالح)،(أطروحة دكتوراه) : ١-٣ .

ثالثاً : إبدال الواو والياء تاءً في (افْتَعَلَ) :

إذا وقعت الواو أو الياء موضع فاء (افْتَعَل) جاء فيهما احتمالان هما:

الأول : قلب الواو تاء ، قال سيبويه في باب (ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء) : ((وذلك في الافْتعال وذلك قولك: مُتقِدٌ، ومُتّعِدٌ، واتَّعَدَ، واتقد...من قِبَل أنّ هذهِ الواو تضعف ههنا، فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء. فلما كانت هذه الأشياء تكنَّفُها مع الضعف الذي ذكرت لك، صارت بمنزلة الواو في أوّل الكلمة وبعدها واوٌ، في لزوم البدل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول. وهذا كان أخفّ عليهم))[١]، و يظهر من هذا النص أنَّ الواو ضعفت هنا لأمرين هما: سكونها، وموقعها، وقد حملها على ما فيه تتابع واوين في أول الكلمة .

وقد رجح المبرّد هذا الاحتمال((لأَنَّ التاء من حروف الزوائد والبدل. وهي أقرب الزوائد من الفم إلى الشفة))[٢] فالعلة قرْب المخرج بين الواو والتاء، وعلم اللغة الحديث لا يرى مخرج الواو من الشفتين، ويرى أنّها من الأصوات الطبقية أو أصوات أقصى الحنك سواء أكانت صوت مد أم نصف مد، والتاء من الأصوات الأسنانية اللثوية[٣] ، فليست هناك علاقة صوتية بين الواو والتاء .

وأكّد الرضي على قرابة المخرج، وزاد عليها صفة الهمس إذ قال: ((اعلم أن التاء قريبة من الواو في المخرج، لكون التاء من أصول الثنايا، والواو من الشفتين، ويجمعهما الهمس، فتقع التاء بدلا منها كثيرا))[٤]. ولكن التاء صوت مهموس ، والواو صوت مجهور، وأكّد علم اللغة الحديث ذلك [٥] .

---

(١) كتاب سيبويه : ٣٣٤/٤ .

(٢) المقتضب : ٢٢٩/١.

(٣) ينظر : دراسة الصوت اللغوي(د. أحمد مختار عمر) : ٣١٦-٣١٨ ، وعلم الأصوات (د. كمال بشر) : ٢٤٩ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٨٠/٣ .

(٥) ينظر : دراسة الصوت اللغوي : ٣٢٤ .

صوت مجهور وليس صوتاً مجهوراً .

وأوضح السيرافي علة القلب بأنهم لو لم يقلبوا لتغيرت الواو((فكانوا يقولون في الماضي ايتعد وفيما لم يسم فاعله أُوتعدَ، وفي المستقبل ياتعد، فاختاروا التاء لمشاكلة تاء الافتعال؛ ولأن التاء قد تبدل من الواو في قولهم تجاه وتخمة))[١] وهذا ما أسماه الرضي بـ((كراهة مخالفة الماضي للمضارع))[٢] .

ويُلحظ مما سبق ذكره أن إبدال التاء من الواو إبدال مطّرد، وأما الياء فقد حملوها على الواو في هذا القلب، قال سيبويه: ((والياء توافق الواو في افْتَعَلَ في أَنَّك تقلب الياء تاء في افتعل من اليُبْس، تقول: اتَّبَسَ ومُتَّبِسٌ وَيتَّبِس، لأنَّها قد تقلب تاء، ولأنَّها قد تضعف ههنا فتُقلب واواً لو جاءُوا بها على الأصل في مُفْتَعِلٍ وافْتُعِلَ وهي في موضع الواو، وهي أختُها في الاعتلال، فأبدلوا مكانها حرفا هو أجلد منها، حيث كانت فاء وكانت أختَها فيما ذكرت لك، فشبَّهوها بها))[٣] .

والآخَر : قلب الواو أو الياء تبعاً لحركة ما قبلهما، قال سيبويه: ((وأما ناسٌ من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال، فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معتلّة، فقالوا: إيتَعَدَ كما قالوا قيل، وقالوا: ياتَعِدُ كما قالوا قال. وقالوا: مُوتَعِدٌ كما قالوا قُول))[٤] .

ورجّح ابن جني وابن يعيش الاحتمال الأول؛ لأنه الأكثر والأقيس وهو لغة أهل الحجاز وبه نزل القرآن الكريم[٥]، وعدّه ابن الحاجب الأفصح[٦] .

ولم يتفق العلماء في النسبة، إذ نجد أنَّ الرضي نسب لغة الاحتمال الثاني إلى بعض أهل الحجاز إذ قال:((وبعض أهل الحجاز لا يلتفت إلى تخالف أبنية الفعل ياء وواواً، فيقول: ايتعد وايتسر، ويقول في المضارع:

---

(١) شرح السيرافي : ٢٢٤/٥ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢١٥/١.
(٣) كتاب سيبويه : ٣٣٨/٤ .
(٤) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ١٤٧/١ ، وشرح المفصل : ١٠ / ٣٧ .
(٥) ينظر : الشافية : ٨١ .
(٦) كتاب سيبويه : ٣٣٤/٤ .

ياتعد وياتسر، ولا يقول يوتعد ويِيتسر، استثقالا للواو والياء بين الياء المفتوحة والفتحة))[١]. والمتأمل لقول الرضي يجد أنه صرّح بثقل الواو والياء عند وقوعهما بين ياء مفتوحة وفتحة . وقال أبو حيان : ((ويَطّرِد إبدال فاء افتعل مما هي فيه واواً، أو ياءً على حسب الحركة قبلها، فتقول: "ايْتعَد"، و"ايْتَسَر"، ...و" يَا تَعِد"،و"يَا تَسِر"، و" مُوتَعِد"، وَ" موتَسِر"))[٢].

تكشف هذه النصوص ضعف الواو والياء بسكونهما، فتتجاذبهما حركة ما قبلهما لتحولهما إلى صامت من جنسهما .

أما شرّاح الشافية فقد شرحوا قول المصنف من دون ترجيح، إذ يرى الجاربردي أن ابن الحاجب قال "على الأفصح" لمجيء لغة أخرى، فقال : ((...في اتعد واتسر وإنَّما قال على الأفصح لأنه قد جاء فيهما ايتعد وايتسر))[٣].

وذكر ركنُ الدين الاحتمال الأول –إبدال الواو والياء تاء– ولم يُشِرْ إلى الاحتمال الآخَر إذ قال: ((أما إبدالها من الواو والياء فلازم في نحو: اتَّعد، واتَّسر؛ لأن أصلهما: اوْتَعد وايْتَسر؛ قلبت الواو والياء تاء وأدغمت التاء في التاء، فصارا: اتعد، واتسر))[٤].

وشرح اليزدي قول ابن الحاجب فقال: ((أي : وتبدل التاء من الواو والياء في اتّعد واتّسر ، وكان : اوْتَعَدَ، واِيْتَسَرَ، وهو لازمٌ . وفيه نظر؛ لما تقدم من جواز: ايْتَعَدَ ياتَعِدُ، وايْتَسَرَ ياتَسِرُ))[٥]. وعلل قول ابن الحاجب "على الأفصح" في ترجيح الاحتمال الأول لكثرته وقلة الاحتمال الثاني فأجراه مُجرى اللازم[٦] .

وقال الساكناني : ((واعلم أنه تُبدل التاء من الواو ، والياء لازماً في نحو : اتّعَدَ ، واتّسَرَ والأصل :

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب : ٨٣/٣ .
(٢) ارتشاف الضرب : ٣٠١/١ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٣٢١/١ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) :٨٧٠/٢ .
(٥) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٥٤٢/٢ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

اِوْتَعَدَ ، وَايْتَسَرَ فقلبت الواو ، والياء تاء للإدغام))[١]. ويظهر من قول الشّراح (لازم) أنّ إبدال الواو والياء تاء بابه الوجوب .أما المحدثون فتباينت تفسيراتهم ، فوافق بعضهم الأوائل في إبدال الواو والياء تاء، ثم إدغامهما في تاء الافتعال [٢] .

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن قول الأوائل بإبدال الواو أو الياء تاءً تأثراً بتاء الافتعال قولٌ بعيد عن الصحة ؛ لأنه اشترط للإبدال وجود علاقة صوتية بين الصوتين المتجاورين، تتحقق بأمرين: قرابة المخرج ، وأن يكون الصوتان من مجموعة واحدة، أما صامتان، أو صائتان . ولا توجد علاقة صوتية بين الواو والياء مع التاء توجب الإبدال، فالتاء حرف صامت، والواو والياء صوتان انتقاليان، وهما (نصف حركة)، والتاء لثوي، والياء غاري، والواو طبقي، والتاء انفجاري مهموس، والواو والياء انطلاقيان مجهوران[٣]. وقد وجّه ما حدث بـ((استثقال الواو والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما، وتعويض موقعهما بتكرار التاء، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال، لا غير))[٤] .

وذهب الدكتور حسام النعيمي إلى أن الإبدال ههنا ليس في قرب المخرج وحده، فلو كان كذلك لكان إبدال الواو فاء أولى من إبدالها تاء، وهو يرى أن الأوائل أرادوا التاء دون غيره من الحروف؛ لأنه أقربها طلباً للانسجام مع تاء الافْتعال، محققاً معها الادغام، وهذا ما يبرر قلب الياء تاء دون حملها على الواو[٥].

وتعلل الدكتورة صباح عبد الله لهذا القلب فتقول: ((ولعل السبب في قلبهما (الواو والياء) تاءً إذا وقعتا فاء الافتعال ؛ لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة في الصفة))[٦].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٨٦٩ .
(٢) ينظر : شذا العرف في فن الصرف : ٢١٧ ، و التطبيق الصرفي(د. عبده الراجحي) : ١٧٧– ١٧٨، والمغني الجديد في علم الصرف : ١٣٢– ١٣٣ ، والمستقصى في علم التصريف : ١٠٦٨/٢ .
(٣) ينظر : المنهج الصوتي : ٢١٠–٢١١ ، والكراهة اللغوية عند الرضي الاستراباذيّ (أطروحة دكتوراه) : ١٤٧ .
(٤) المنهج الصوتي : ٢١١ .
(٥) ينظر : الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جني : ٣٥١ .
(٦) الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق : ١٠٥ .

ويذهب الدكتور فوزي الشايب إلى أن ما حصل هو إحدى طرائق العربية للتخلص من المزدوجات الهابطة ((قوامها المخالفة بين عنصري المزدوج والتعويض عن المحذوف بمد الساكن التالي لها ...اِتّعد اِتّبس بوزن "اِتّعل" والأصل في ذلك هو اِوْتعد واِيْتبس بوزن "اِفتعل" إلّا أنَّ بناءهما على هذا الوزن ينشأ معه مزدوج مرفوض هو في الواوي و في اليائي، فتخالف العربية بينهما عن طريق التخلص من شبه الحركة اِيْتبس وتعوض عنها بمد التاء– تاء الافتعال –))[1]. وقد مثّل هذا التطور بخطوات ، وهي كالآتي :

اِوْتعد --- ايتعد --- اتّعد .

ايْتبس--- اتّبس [2] .

ويمكن تمثيله بصورة مقطعية :

اِوْتعد = ء ـِ و× / ت ـَ / ع ـَ / د ـَ . يحذف شبه الحركة (الواو) ويمدّ النطق بالصائت

اِيتعد = ء ـِـ / ت ـَ / ع ـَ / د ـَ . القصير– الكسرة – .

اتّعد = ء ـِ ت / ت ـَ / ع ـَ / د ـَ . يحذف جزء من الصائت الطويل ويُعوَّض عنه بنبر الصائت(التاء) .

اِيْتبس = ء ـِي / ت ـَ / ب ـَ / س ـَ .

اتّبس = ء ـِ ت/ ت ـَ / ب ـَ / س ـَ .

لكن يلحظ أنه في الفعل المثال الواوي قد مرّ التحول عنده بخطوتين : حذف شبه الحركة (الواو) ومد الصوت بالصائت القصير، ثمّ حذفه وعُوِّض عنه بمدّ النطق بالتاء . وهذا لا يوافق ما ذكره في وصف هذا التحول . ثمّ ذكر الاحتمال الثاني– قلب الواو والياء تبعاً لحركة السابق لهما – وأشار إلى طريقة للتخلص من هذه المزدوجات((قوامها المخالفة بين عنصري المزدوج بحذف العنصر الصوامت فيه وتنمية الحركة، فيقولون

---

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية : ٤٢١.

(٢) ينظر : المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

في "افتعل"من الوعد ايتعد ويفتعل ياتعد الياءي ايتبس: ويفتعل منه هو ياتبس))[١].

وافق الدكتور عبد الحق أحمد الدكتور النعيمي في أن هذا القلب يقع تحت تأثير تاء الافتعال ، وعبّر عنه بـ(التماثل الصوتي الرجعي)[٢]، وهذا ما صرّح به السيرافي لما مرّ بنا بقوله ((لمشاكلة تاء الافتعال))[٣]

وأقرّ الدكتور جواد كاظم عناد بثقل هذه المزدوجات الهابطة، وزاد عليها ثقل المثلثين الحركيين (ى ـَ و) و (ى ـَ ي)[٤] ، ووجّه التخلص من هذا الثقل بـ ((إسقاط العنصر الثاني من المزدوج أو المثلث، وتعويض الساقط بنبر التاء حفاظاً على هيأة البنية))[٥] . ويمثل مقطعياً هكذا :

اِوْتَعَدَ = ء ـَ وx/ ت ـَ / ع ـَ/ د ـَ يحذف نصف الصامت (الواو) وينبر

اتَّعَدَ = ء ـَ ت / ت ـَ /ع ـ َ/ د ـَ التاء تعويضاً .

---

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ٤٢١-٤٢٢ .

(٢) ينظر : الإعلال في كتاب سيبويه : ٤٧٨ .

(٣) شرح السيرافي :٥/٢٢٤ .

(٤) ينظر المزدوج في العربية : ١١٧ – ١١٨ .

(٥) المرجع نفسه : ١١٨.

رابعاً : <u>حركة فاء الصيغة عند إدغام تاء (افْتَعَل) في مثلها</u> :

أشار سيبويه إلى جواز الإدغام والإظهار في تاء صيغة (افْتَعَل) إذا كانت عين الصيغة تاء أيضاً ؛ لاجتماع مثلين، نحو اقْتَتَل[١] . وجاء في إدغامهما احتمالان :

الأول : قِتَّلُوا – بكسر القاف– وذلك بحذف حركة أول المثلين–تاء افتعل– فيلتقي ساكنان –الفاء والتاء– فتُكسَر الفاء ؛ لأن الكسر أصل تحريك التقاء الساكنين، فيُستَغنى عن همزة الوصل، وتُدغَم التاءين ، قال سيبويه: ((وقد أدغم بعض العرب فأسكن لمَّا كان الحرفان في كلمة واحدة، ولم يكونا منفصلين، وذلك قولك : يَقِتِّلُوْن، وقد قِتِّلُوا، وكسروا القاف لأنَّهما التقيا))[٢] .

والآخر : قَتَّلُوا –بفتح القاف–، وذلك بنقل حركة أول المثلين إلى فاء الكلمة، فتُحَرَّك الفاء، فتسقط همزة الوصل للاستغناء عنها، ثم تدغم، قال سيبويه: ((وقد قال آخرون : قَتَّلُوا ، ألقوا حركة المتحرك على الساكن. وجاز في قاف اقْتَتَلوا الوجهان ...وتحذف ألف الوصل حيث حركت القاف كما حذفت الألف في رُدَّ حيث حركت الراء...))[٣] .

وأشار ابن جني إلى وجهين آخرين للإدغام هما: إتباع حركة التاء لكسرة القاف، والآخر الإدغام من دون إسقاط همزة الوصل إذ قال : ((... فإنه يدغم أيضاً نحو(اقتتل)، فيقول: قَتَّل. ومنهم من يقول: قِتَّل، ومنهم من يقول: قِتِّل. ومنهم من يقول : اِقَتَّل، فيثبتُ همزة الوصل مع حركة القاف، لمَّا كانت الحركة عارضة للنقل أو (لالتقاء) الساكنين))[٤]. والحقيقة أنّ في قوله(... فيثبت همزة الوصل مع حركة القاف لما كانت الحركة عارضة) أنَّه أثبتَ عارضين هما ألف الوصل والحركة العارضة .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٤٤٣/٤ .
(٢) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .
(٤) الخصائص : ٩٤/٣ .

وقلّل ابن عصفور ورود الإتباع إذ قال: ((...والثالث وهو–أقلها –أن تكسر التاء في هذه اللغة الثانية إتباعاً للكسرة التي قبلها، فنقول : " قِتِّلوا " بكسر القاف والتاء))[٢]. والظاهر من النص أنه أراد بقوله: (إتباعاً للكسرة التي قبلها) حركة همزة الوصل؛ لأنها مكسورة .

وذكر شراح الشافية احتمالين للإدغام في (اقتتل)، وافقوا فيهما سيبويه، ولم يرجِّحوا بين الاحتمالين، فقال الجاربردي: ((وإذا أدغمت فَلَكَ فيه وجهان، إن شئت أسكنتَ التاء الأولى وأدغمتها في الثانية بعد أن تنقل حركتها إلى القاف، فإذا تحرَّكتِ القاف سقطت همزة الوصل ؛للإستغناء عنها ، فتقول: قَتَّل –بفتح القاف– ...وإن شئت حذفت حركة التاء الأولى من غير نقلها إلى ما قبلها، ثم كُسِرَت القاف لالتقاء الساكنين، فيُستغنى عن همزة الوصل، وتقول : قِتَّل –بكسر القاف وفتح التاء–))[٣] يفهم من هذا أن حركة القاف مرة تكون منقولة، وأخرى تكون متحركة على الأصل .

وقال ركن الدين: ((اعلم أن افتعل إذا كان بعد تائها تاء نحو "اقتتل" جاز البيان وجاز الإدغام؛ وذلك بأن تسكن الأولى وتدغم في الثانية؛ فمنهم من يسكن التاء الأولى ويحذف حركتها، فيلتقي ساكنان: القاف والتاء الأولى، فتكسر القاف وتحذف همزة الوصل استغناءً عنها، فيقول: قِتّل بكسر القاف. ومنهم من ينقل حركة التاء الأولى إلى القاف ويحذف همزة الوصل استغناء عنها فيقول: قَتّل بفتح القاف، وقِتّل بكسر القاف))[٣].

وعدّ اليزدي الإدغام في (اقتتل) من الجائز الحسن، وأشار إلى وجهي الإدغام فيه فقال: ((فمن الجائز الحسن قولهم: قَتَّل في اقْتَتَل، أُدغمت في العين حيث جانستها إما بنقل حركتها إلى الفاء، فيحصل الغنية عن همزة الوصل؛ فتقول: قَتَّل بفتح الفاء ...وإما بعدم نقل الحركة، فتكسر الفاء لالتقاء الساكنين؛ لاقتضاء الإدغام

---

(١) الممتع في التصريف: ٦٣٩/٢ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٣٥١/١-٣٥٢ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٩٥٧/٢ .

ذلك ، فتقول: قِتَّل بكسر القاف وفتح التاء))[١]

وذهب الساكناني مذهب سابقيه في جواز الإدغام بوجهين، الأول قال فيه: ((وتُدغم تاء نحو : اقتتل في الثانية بوجهين: أحدهما: بنقل حركته إلى ما قبله، ثم اُستُغنيَ عن همزة الوصل، ثم أُدغم، فيقال: قَتَّل بفتح القاف. فإن قلت هلا يصح الإتيان بهمزة الوصل لعروض حركة الفاء؟ قلت: لا يصحّ ذلك؛ لأن المنقول إليه من تتمة كلمة المنقول عنه؛ فلذلك أُجريت مجرى الأصلية))[٢]، والآخر((أن تّدغَم بإسكان أولهما؛ ثم التقى الساكنان ؛ فحُرِّك أولهما بالكسرة؛ فاستُغنيَ عن همزة الوصل –أيضاً– فيُقال: قِتَّل بكسر القاف))[٣] يفهم مما سبق أن الساكناني منع الإتيان بهمزة الوصل بعد تحريك فاء الصيغة؛ لأن النقل في الحركة قد حصل في كلمة واحدة .

والمحدثون يتفقون مع المتقدمين في جواز الإدغام في تاء(افْتَعَل)عندما تكون عينه تاء، فذكر عبده الراجحي صورة واحدة للإدغام هنا فقال: ((وفي هذه الصورة لا يكون الإدغام واجباً وإنما هو جائز، بل إن الإدغام فيه قليل، وعند الإدغام نقول: قَتَّل...))[٤] . وأشار إلى أنه مع الإدغام قد يختلط وزن (افتعل) بوزن (فَعَّلَ)، ولكن فرَّق اللغويون بينهما في المضارع ، فمضارع (افتعل) يُفتح فيه حرف المضارعة فيه، أما مضارع (فَعّل) فيكون مضموم حرف المضارعة [٥] .

وذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى جواز الفكِّ والإدغام فيه، فيقال في (اقتتل): قَتَّل– يَقَتَّل[٦]، ويرى الدكتور حسام النعيمي ((أن الأمر يتعلق بالصوت أكثر من تعلقه بتلازم الحرفين أو افتراقهما))[٧]، ويرى أيضاً ((أنّ ترك الإدغام في إذا كانت العين تاء يمكن أن يقال في تعليله إنه كان للمحافظة على الصيغة كي

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٥٩٤/٢ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٩٤٣–٩٤٤ .
(٣) نفسه : ٩٤٤ .
(٤) التطبيق الصرفي : ٢٠٩ .
(٥) ينظر: نفسه : ٢٠٩ .
(٦) ينظر: المنهج الصوتي : ٢٠٦ .
(٧) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٣٤٥.

يبقى المعنى المراد من الصيغة واضحاً في ذهن السامع))[1] .

وترى الباحثة أن القول بنقل حركة التاء الأولى إلى فاء الكلمة هو أيسر من القول بالتقاء الساكنين؛لأن نقل الحركة أسهل من حذفها، وهذا يفضي إلى تجاور صامتين هما: فاء البنية وتاء الصيغة، ثم يستدعي التحريك على الأصل في التقاء الساكنين –الكسرة– .

وملحظ آخر: هو أن تحريك أول الساكنين بالكسر ليس بابه الأصل بل الغالب، قال الدكتور صباح عطيوي: ((بيد أنّ هذا المصوِّت المجتلب كان في غالب الأمر كسرة عند العرب، لذا شاع لديهم كُسِرَ لالتقاء الساكنين))[2]

---

(١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٣٤٥.

(٣) التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : ١٢٨ .

المبحث الثاني

ثلاثة احتمالات من دون ترجيح

أولاً : أبنية الفعل الرباعي المزيد :

احتملت أوزان الفعل الرباعي المزيد احتمالات ثلاثة :

الاحتمال الأول : تَفَعْلَلَ، وهو مزيد بحرف ، نحو تَدَحْرَجَ ، **والاحتمال الثاني : افْعَنْلَلَ**، وهو مزيد بحرفين، نحو : احْرَنْجَمَ ، **والاحتمال الثالث : افْعَلَلّ**، وهو مزيد بحرفين، نحو: اقْشَعَرّ، قال سيبويه : ((وتدخل (التاءُ)على دَحْرَجَ وما كان مثله من بنات الأربعة فيجري مجرى تَفَاعَل وتَفَعَّل، فأُلحق هذا ببنات الثلاثة كما لحق فَعَّلَ ببنات الأربعة. وذلك نحو: تَدَحْرَج لأَنه في معنى الانفعال فأجرى مجراه ...وتلحق (النونُ) ثالثة ويَسكن أَولُ الحرف فيَلزمه ألفُ الوصل في الابتداء... وذلك نحو: احْرَنْجَمَ... وتَلحق آخِرَه الزيادةُ من موضع غير حروف الزوائد، فيلزم التضعيف، ويَسكن أوّلُ حرف منه فيلزم ألفُ الوصل في الابتداء...وذلك نحو: اقْشَعْرَرتُ، واطْمَأْنَنْتُ))[1].

وبمثل هذا قال النحويون، فالمبرد مثلا قال: ((فأمّا الأفعال فتلحقها الزيادة، فيكون الفعل على (تَفَعْلَل)، وهو الفعل الذي يقع على (فَعْلَل)، وذلك؛ نحو: تدحرج وتَسَرْهف؛ لأَنَّ التقدير: دحرجته فتدحرج...وتلحق النونُ الأفعالَ ثالثةً، وتُسكَّن أوائلُها، وتلحقها ألفُ الوصل، فيكون على(افْعَنْلَلَ) وذلك نحو: احرنجم ، واخْرنطم...وتلحق بنات الأربعة الزيادةُ آخراً، ويُسكَّن أَوَلُهَا فتلحقها ألف الوصل ، فيكون بناء الفِعلِ على افْعَلَّلتْ وافْعَلَّلَ، إلَّا أنَّ الإدغام يُدركه؛ وذلك نحو: اقشعررت، واقشعرّ. وكان أصلُه اقْشَعْرَرَ))[2] .

وزاد ابن القطاع(ت٥١٥هـ) على أبنية الفعل الرباعي المزيد البناء (افْعَلّل)؛ إذ قال: ((والمزيد منه يجيء على (تَفَعْلَلَ)...ويجيء على(افْعَنْلَلَ) نحو احرنجم...وعلى(افْعَلّلَ) نحو اقشعرّ...وعلى(افْعَلَّلَ) نحو اخْرَمَّسَ))[3].

وعدّ الزمخشري أبنية الفعل الرباعي المزيد بناءين فقط، هما: (افْعَنْلَل)، و(افْعَلَلَّ)[4]. وتبعه في ذلك ابن يعيش[5].

---

(١) كتاب سيبويه : ٤/٢٩٩-٣٠٠.

(٢) المقتضب : ٢/١٠٦-١٠٧ .

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر :٣٣٩ .

(٤) ينظر : المفصل :٣٧٥ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٧/١٦٢ .

وأنكر أبو حيان أن يكون البناء (افعلّل) من أبنية الفعل الرباعي المزيد، وعدّه من المزيد الثلاثي غير الملحق، وغير المماثل[١] ، وأشار إلى مجيء بناء فعلٍ سداسي شاذّ على غير وزن السداسي، وليس أوله همزة وصل ولا تاء، وهو (جَحْلَنْجَعَ)[٢].

وذهب شرّاح الشافية مذهب سيبويه ومن تابعه إلى قياسية الاحتمالات الثلاثة من دون ترجيح أحدها على الآخر، إذ قال الجاربردي: ((ولم يأتِ من مزيد الرباعي إلا ثلاثة: تَدَحْرَجَ، يقال: دَحْرَجْتَهُ فَتَدَحْرَج، واحْرَنْجَمَ، يقال: حَرْجَمْتُ الإبلَ فاحْرَنْجَمَتْ، أي رددتها فارتدّ بعضها إلى بعض، واقْشَعَرّ، وأصله: قَشَعَرَ، يقال : اقشعرّ جلد الرجل إذا أخذته قشعريرة))[٣] .

واستدلّ ركن الدين على زيادة الهمزة واللام الثانية في(افْعَلَلّ) بحمله على زيادتهما في(افْعَلّ)، فقال: ((وللرباعي المزيد فيه ثلاث أبنية: أحدها: تَفَعْلَل نحو "تدحرج". والثاني: افْعَنْلَل نحو "احْرَنْجَمَ" يقال: حرجمت الإبل فاحرنجمت، إذا رددتها فارتد بعضها إلى بعض فاجتمعت. والثالث: افْعَلَلّ نحو "اقْشَعَرّ"، لأن الهمزة والراء الثانية زائدتان مثل "أحمر"))[٤].

وقال اليزدي: ((الرباعي المزيد فيه ثلاثة أبواب، ولم يبنوا أكثر منه استثقالاً له، واستغناءً بها عن غيره، كما لم يبنوا لأصلها إلّا بناء واحداً، كما ذكر. والثلاثة أحدها تَفَعْلَلَ، وهو لمطاوعة فَعْلَلَ، تقول: دحرجته

فتدحرج...وثانيها وثالثها: افْعَنْلَلَ، وافْعَلَلَّ، كقولك : احْرَنْجَمَ، واقْشَعَرَّ))[٥]. ويظهر من نص اليزدي علّة حصر هذه الاحتمالات ثلاثة فقط ترجع إلى ثقل الرباعي المزيد، لكثرة حروفه، وهذا ما نص عليه الأوائل، يقول ابن جني: ((فقد وضح إذاً بما أوردناه وجه خفة الثلاثي من الكلام، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستثقلة غير

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب : ١/ ١٨١ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨١/١ ، والمزهر في علوم اللغة(السيوطي) : ٤٧/٢ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٥٣/١ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢٦٧/١ .
(٥) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٨١/١ .

متمكّنة تمكّن الثلاثي؛ لأنّه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي- على قلة حروفه – فلا محالة أنّه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه... فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه، وطوله، أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه))[١] .

وأشار الساكناني إلى أنّ للرباعي المزيد ثلاثة أبنية، لكنه استشهد باثنين هما(افْعَنْلَل، وافْعَلَلّ) فقال: ((وللرباعي المزيد ثلاثة أبنية. يقال: حَرْجَمْتُهُ فَاحْرَنْجَم أي: رَدَدْتُهُ فَارْتَدَّ، وَاقْشَعَرَّ جلدُه: إذا أَخَذَهُ قَشْعَرِيْرَةٌ))[٢].

ويتفق أكثر المحدثين مع سيبويه في ورود الاحتمالات الثلاثة في أبنية للفعل الرباعي المزيد، وهي: تفعلل، وافْعَنلَلَ، وافْعَلَلَّ[٣] ، ولكنّ الدكتورة خديجة الحديثي ترى أنّ أبنية الرباعي المزيد خمسة، فأشارت إلى زيادة البناءين (افْعَلَّلَ)، و(فَعْلَنْعَلَ)، ونقلت ما قيل فيهما[٤] .

ونقل الدكتور هاشم طه شلاش الأبنية : (تَفَعْلَلَ ، وافْعَنْلَلَ ، وافْعَلَلّ)، وأشار إلى قول بعضهم بزيادة البناء الرابع (افْعَلَّلَ)[٥] .

ويبدو أنّ الزيادة في أبنية الرباعي المزيد ، وعدم قصورها على الأبنية الثلاث إنما جاء للتوسع في اللغة.

---

(١) الخصائص : ٦١/١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ١٥٥ .

(٣) ينظر : شذا العرف في فن الصرف : ٧٤ ، والتطبيق الصرفي : ٤١-٤٢ ، والمنهج الصوتي :٧٤ ، والمغني في تصريف الأفعال :١٢٤ ، ودروس في علم الصرف(أبو أوس الشمسان) : ٩٩-١٠٠ ، والبناء الصرفي في الخطاب المعاصر: ٤٠ ، والمهذب في علم التصريف : ٧٤-٧٥ .

(٤) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٤٠١-٤٠٢.

(٥) ينظر : أوزان الأفعال ومعانيها : ١١٤ .

ثانياً : جمع (فُعْلَة) بالألف والتاء :

إذا جُمِع (فُعْلَة) جمع التصحيح ، وكان صحيح العين غير مشدّد جاز فيه ثلاثة احتمالات، هي:
الأول : فُعُلَات – بضم العين–، والثاني : فُعَلَات – بفتح العين–، والثالث : فُعْلَات– بسكون العين–، قال سيبويه: ((وأما ما كان (فُعْلَةً) فانّك إذا كسّرته على بناء أَدنى العدد ألحقت التاء وحرَّكت العين بضمّة، وذلك قولك: رُكْبَةٌ وركُباتٌ، وغُرْفَةٌ وغُرُفاتٌ، وجُفْرَةٌ وجُفُراتٌ...ومن العرب من يفتح العين إذا جَمَع بالتاء، فيقول: رُكَباتٌ وغُرَفاتٌ. وبناتُ الواو بهذه المنزلة. قالوا : خُطْوَةٌ وخُطُواتٌ وخُطَىً، وعُرْوَةٌ وعُرُواتٌ وعُرَىً. ومِن العرب من يَدع العين من الضمّة في فُعْلةٍ فيقول: عُرْواتٌ وخُطْواتٌ))[1]. والناظر في قول سيبويه يلحظ أموراً، منها: أنّه جوّز الاحتمالات الثلاثة في(فُعْلَة) إذا أُريد جمعه بالألف والتاء، وجعل ضمّ العين بإتباعها حركة الفاء في الجمع أصلاً، والفتح والإسكان فيها–أي العين– لغتين .

ووافق المبرد، وابن السراج، وأبو علي الفارسي، وابن جني، والجوهري، وابن مالك، سيبويه في هذا الحكم[2].

وعلل ابن يعيش اللجوء إلى الإسكان للتخفيف من ثقل الضمتين[3]، وتبعه الرضي في ذلك وذكر أنّ تميماً كانت تسكّن العين استثقالاً للضمتين[4]، وذهب ابن عصفور إلى أن التسكين بقاء على الأصل[5].

وتابع شرّاح الشافية المتقدمين في مجيء هذه الاحتمالات، إذ قال الجاربردي : ((هذا هو مضموم الفاء، فإن كان صحيح العين واللام كحُجْرة تحرّك عينُه ...وتلك الحركة يجوز أنْ تكون فتحة للخفة، وضمة للإتباع لا

---

(١) كتاب سيبويه : ٣/٥٧٩–٥٨٠ .
(٢) ينظر : المقتضب : ٢/١٨٧ ، والأصول في النحو : ٢/٤٤٠ ، والتكملة : ١٥٦، واللمع في العربية : ١/١٨١، والصحاح في اللغة : ١/١٣٩(ركب)، وشرح التسهيل (ابن مالك) : ١/١٠٠ .
(٣) ينظر : شرح المفصل : ٥/٣٠ .
(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : ٢/١١٣ ، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة(غالب فاضل المطلبي): ١٥٤ .
(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١/٨٩ .

كسرة، وهو ظاهر مما مرّ، وتميم تجوّز السكون أيضاً...كأنهم جوزوا السكون فيهما وإن لم يحصل الفرق المذكور؛ لاستثقال الكلمة بكسر الفاء أو ضمها))[١].

ويظهر من هذا النص أمور عدة :

١-جواز تحريك العين، وأوضح علّة مجيء ذلك للفرق بين الاسم والصفة ، فالصفة تبقى على السكون لثقلها، فهي بالخفة أجدر[٢]، يقول ابن جماعة: ((إنما كانت أثقل لمشابهتها الفعل في تحمّل الضمير، والدلالة على الحدث))[٣] .

٢- جاز في تحريك العين في الاسم: الفتح لخفته، والضمّ لإتباع حركة العين للفاء .

٣- امتناع الكسر فيها-أي العين- لاستثقال الكسر بعد ضم؛ وعلل النحاة ذلك لتخالف مخرجيهما، يقول الرضي في البنائين (فُعِل، وفِعُل): ((سقط المثالان؛ لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه))[٤] .

٤- جوّزت تميم إسكان العين ((لاستثقالهم توالي الحركات))[٥] .

وقال ركن الدين: ((وإذا جُمع فُعْلَة - بضم الفاء وسكون العين- جمع التصحيح، فإن كان صحيحا جمع على فُعُلات -بفتح العين على الأصل، وضم العين للاتباع -نحو حُجُرات- بفتح الجيم وضمها- في جمع حُجْرة ... وقد يُسكّن في لغة بني تميم العين ...وفي جمع "فُعْلَة" - فيقال في "جمع" كِسْرَة وحُجْرَة: كِسْرات وحُجْرَات -بسكون السين والجيم))[٦].

والملاحظ في هذا النص أنّ ركن الدين قد عدّ الفتح أصلاً في تحريك العين، على حين جعل الأوائل الإتباع هو الأصل .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٣٤/١ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٣/١ .
(٣) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي : ١٣٣/١.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣٠/١ .
(٥) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ١٤٩ .
(٦) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٤٣٤/١-٤٣٥ .

ولم يستثقل اليزدي اجتماع الضمتين، فسوّغ مجيء الإتباع طلباً للتناسب في حركة الحرفين؛ ذلك أنّ خفة التماثل تغلب ثقل الضمة، فقال: ((أي: المضموم الفاء يفتح عينه ويضم ، والعلة ما مرت، وذلك كقولك في حُجْرَة : حُجُرَات بضم العين وفتحها. فإن قلت :الإتباع في صورة الضم ليس إلا وجود ضمتين، وهو ثقيل ، فلا فائدة في الإتباع. قلت: خصوصية الضمة ملغاة فيه؛ إذ المطلوب التناسب، وهو لا يختص بصورة دون أخرى، وإن سُلّم ثقل الضمة فخفة الإتباع تغلبها، فيبقى تقوية الجمع))[١]. وذكر الاحتمال الثالث قائلاً بأنّ((لغة تميم أن يسكن العين في فُعْلَة ...ولم يفعلوا هذا في الفتح؛ لأن الفتح أخف، فوافقوا فيه اللغة الكثرى))[٢].

ولم يأت الساكناني بجديد عما جاء به اليزدي ؛ إذ قال: ((...فإن كان سالماً كحُجْرَةٍ جاز فيه الحُجُرَاْتُ- بالضم والفتح- ، أما الأول فللإتباع، وأما الثاني فللخفة . ولا يجوز الكسر لعدم المقتضي...وقد يسكن العين – أيضاً-...كالكِسْرَات، والحُجْرَات، في لغة تميم رعاية لأصل السلامة ، هذا مع كراهة الكسرتين، والضمتين))[٣].يلحظ من النص توضيح الساكناني في علّة إسكان العين في لغة تميم تعود إلى مراعاتهم لاستمرار حكم جمع السلامة-أي سلامة بناء المفرد- ، فضلاً على الكراهة الحاصلة من اجتماع الكسرتين، أو الضمتين . وبهذه الكراهة وافق الساكناني المتقدمين، قال سيبويه: ((وإذا تتابعت الضمَّتان فإن هؤلاء يخفِّفون أيضاً، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين ، وإنَّما الضمَّتان من الواوين... وكذلك الكسرتان تُكرهان عند هؤلاء كما تُكره الياءان في مواضع))[٤] .

أما المحدثون فقد عدّ برجشتراسر الجمع في مثل: سِدْرَات ، وظُلَمات ، وما شاكلها، بالألف والتاء فقط، وأن الفتحة زائدة ،هو من زَعْم النحويين القدماء، وهو يرى من مقابلته اللغات السامية الغربية ضدّ ذلك، فالفتحة

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١/ ٢٠٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٠٨/١ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٣٩١/٣٩٠ .

(٤) كتاب سيبويه : ١١٤/٤-١١٥ .

هي المؤدية لمعنى الجمع، ثم زيدت فيه الألف والتاء[١]. وعلل ذلك بقوله: ((فإدخال الفتحة بين الحرفين الأخيرين من وزن (فعل) و (فِعَلة) هو ما سماه النحويون تكسيرا ، وهي عبارة جيدة مصيبة، فإنا نرى كثيراً ما يحرّك في جمع التكسير، حرف ساكن في المفرد، أو يسكن متحرك... وكل هذا من تضاد الصيغتين، يعبر به عن تضاد المعنيين، معنى المفرد والجمع))[٢] .

ومِن المحدثين مَن لم يكتفِ بمجيء التخفيف لعلة كراهة تتابع الضمتين ، ومنهم الدكتور غالب فاضل المطلبي ، إذ يرى ((أنّ هذه ليست بالعلة الوحيدة للتخفيف عند تميم ذلك أن مسألة التخفيف ليست إلّا أحد وجوه ظاهرة كبيرة في لهجة تميم تلك الظاهرة هي النظام المقطعي، كما أنه يؤدي دوراً بارزاً في سرعة النطق التي كانت إحدى صفات لهجة تميم))[٣] . ويقصد بظاهرة النظام المقطعي هو ميل لهجة تميم إلى المقاطع المغلقة ، إذ كرهوا توالي أكثر من مقطعين مفتوحين في الكلمة [٤] .

ووافق الدكتور أحمد عفيفي الأوائل في جواز ورود الاحتمالات . فعلل جواز الإتباع لما فيه من التخفيف ، لكنه يرى أن التسكين أخف منه إذ قال: ((وإذا كان الإتباع فيه شيء من التخفيف ؛ لأن اللسان يعمل من جهة واحدة فإن التسكين أخف من الإتباع ؛ ولهذا جاز كلاهما . أما الفتح فإنه يجوز لخفته))[٥]، ولذا عدّ إسكان العين هو الأصل ، إذ قال : ((فإذا كانت الفاء مكسورة مثل : هِنْد وكِسْرَة ، أو مضمومة مثل: غُرْفَة وخُطْوَة ، جاز في العين الإسكان والإتباع والفتح ، أما الإسكان فهو الأصل ، وأما الإتباع ففيه نوع من التخفيف والتسهيل يجيء من تماثل الحرفين في الحركة، وأما الفتح فإنه لمحض التخفيف))[٦] .

---

(١) ينظر : التطور النحوي للغة العربية : ١٠٩.
(٢) المرجع نفسه : ١٠٩.
(٣) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ١٥٦ .
(٤) ينظر : المرجع نفسه : ٢٠٩ .
(٥) ظاهرة التخفيف في النحو العربي : ١٥٨ .
(٦) المرجع نفسه : ١٥٩ .

وفرّق الدكتور كمال بشر بين مستويين للسكون هما: الأول : صوتي، فليس للسكون تحقق نطقي أو تأثير سمعي، والآخر: وظيفي (مقطعي) ، وفيه يتمتع السكون بقيمة وظيفية شأنه شأن الحركات[١] .

ووافق الدكتور عبد اللطيف الخطيب الدكتور عفيفي في جعل السكون أصلاً، وعدّ الفتح خروجاً عن القياس، واستدلّ على ضعفها–أي الفتح– من القراءات القرآنية ، فهي قراءة شاذة، على حين تتبع القراءتين الأولى والثانية فوجدهما سبعيتين[٢] .

وذكر الدكتور محمد عكاشة ورود الجمع (فِعِلات)–بكسر العين والفاء– بقلة . وهذا فيه نظر؛ لعدم الإشارة إلى مثل هذا الاحتمال عند المتقدمين والمحدثين، فضلاً على عدم وجود المقتضى لحدوث الكسرتين في (فُعْلَة)[٣] .

---

(١) ينظر : دراسات في علم اللغة : ١٧٥ –١٨٠ .

(٢) ينظر : المستقصى في علم التصريف : ٧٦٣ –٧٦٤.

(٣) ينظر: البناء الصرفي في الخطاب المعاصر : ١٠٥ .

ثالثاً : تخفيف الهمزة في (مُسْتَهْزِئُون) :

إذا كانت الهمزة مفردة متحركة بضمة مكسور ما قبلها جاء في تخفيفها ثلاثة احتمالات :

الأول : تسهيل الهمزة بين بين . قال سيبويه : ((وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمّة أو كسرة فإنَّك تصيِّرها بَيْنَ بَيْنَ ... وهو قول العرب وقول الخليل))[١]. وعلل التخفيف هنا بقوله: ((...فإنما جُعلتْ هذه الحروف بَيْنَ بَيْنَ ولم تُجعَل ألفاتٍ ولا ياءاتٍ ولا واواتٍ؛ لأنَّ أصلَها الهَمْز، فكرهوا أن يخففوا على غير ذلك فتحوَّلُ عن بابها، فجعلوها بَيْنَ بَيْنَ ليُعلموا أنَّ أصلها عندهم الهَمْز))[٢].

وشرح السيرافي قول سيبويه (بين بين) بـ ((أن تجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة))[٣] . أي من مخرجين صامتين الأول : مخرج الهمزة ، والآخر : الحرف الذي منه حركة الهمزة .

والثاني : تسهيل الهمزة بين بين غير المشهور–البعيد–، ونُسب هذا الاحتمال إلى أبي الحسن شريح[٤] .

ويكون بتسهيل نحو: (يستهزئون)، بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها–وهو الياء– . وهذا النظر يمتد إلى خارج الهمزة نفسها، ليلحظ حركة ما قبلها في تخلّق الصامت.

والثالث : إبدال الهمزة ياء محضة ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش الأوسط، قال المبرد: ((وكان الأخفش يقول: إذا انضمّت الهمزة وقبلها كسرة قلبتها ياءً، لأنَّه ليس في الكلام واو قبلها كسرة ، فكان يقول في يَستهزئون –إذا خففت الهمزة – يَستهزيون))[٥]. وردّ هذا الرأي بقوله: ((وليس على هذا القول أَحد من النحويين. وذلك لأَنَّهم لم يجعلوها واواً خالصة؛ إنَّما هي مخفَّفة))[٦] .

---

(١) كتاب سيبويه : ٣ /٥٤٢ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح السيرافي : ٤/٢٧٥ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١/٢٧١ .
(٥) المقتضب : ١/ ٢٩٤ .
(٦) المقتضب : ١/ ٢٩٤ .

واتفق شرّاح الشافية مع المتقدمين في مجيء الاحتمالات الثلاثة ، مع أنّ المشهور هو الاحتمال الأول، فقال الجاربردي: ((ثم اختلفوا في صورتين منها، وهي المضمومة التي قبلها كسرة نحو: مستهزِئون،والكسرة التي قبلها ضمة نحو: سُئِل، فبعضهم يجعلها بين بين المشهور، أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فيكون (مستهزؤن) بين الهمزة والواو،...وقيل: بين بين الشاذ، فيكون مستهزؤن بين الهمزة والياء،.. والأول هو المشهور، وبعضهم يجعلها في نحو مستهزؤن ياء محضة))[1] .

وأوضح ركن الدين كيفية جعل الهمزة بين بين المشهور، وبين بين البعيد ، فقال : ((والهمزة المضمومة إن كان قبلها كسرة نحو: مستهزئون،...ففيها الخلاف؛ فالمشهور أن تجعل بين بين المشهور، وهو أن يجعل الهمزة بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها؛ فتكون همزة " مستهزئون " بين الهمزة والواو...وقيل: يجعل الهمزة بين بين البعيد؛ أعني بين بين الشاذ، وهو أن يجعل الهمزة بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها، فتكون همزة : مستهزئون بين الهمزة والياء...وبعضهم يقلب الهمزة في نحو: مستهزئون ياء محضة))[2]ويبدو أن مصطلح (بين بين البعيد) قوامه أنّه تمَّ الاعتداد بحركة ما قبلها، فخرج النظر من الهمزة نفسها إلى ما قبلها .

وذكر اليزدي الاحتمالات الثلاثة، وأشار إلى استعمال العرب الاحتمال الثاني–جعل الهمزة بين بين غير المشهور– لكن بقلة، فقال: ((أي: المضمومة المكسور ما قبلها، والمكسورة المضموم ما قبلها التخفيف فيهما جعلُها بين بين المشهور، فيكون في الأولى بينها وبين الواو، وفي الثانية بينها وبين الياء؛ إذ ذلك مقتضى حرف حركتها، وقيل: تجعل بين بين الغير المشهور، فتجعل في الأولى بينها وبين الياء...عكس المشهور، إذ لك مقتضى حركة ما قبلها، وهذا مرجوح قليل))[3] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١/ ٢٥٦–٢٥٧ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٦٩٦ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٤٣٣/٢ .

وذكر رأي الأخفش الأوسط وشبهته فيه؛ فقال: ((والأخفش يقلبها في الأولى ياء محضة، وفي الثانية واواً صرفة، وشُبهتُه أن المجعولة بين بين مقرّبة من الساكن، وكون الواو ساكنة مكسوراً ما قبلها والياء ساكنة مضموماً ما قبلها متعذّر، كما أن كون الألف غير مفتوح ما قبلها متعذر، فثبت أن الواجب أن تقلبا حرف حركة ما قبلها))[١]، وأجاب عن هذه الشبهة بوجهين[٢]، هما :

١-الفرق بين المقيس-الواو والياء-والمقيس عليه-الألف-، فغير الفتح في ما قبل الألف محال، على حين أنّ الكسر والضم فيما قبل الواو والياء مستثقل .

٢-إن الذي يفرّ منه الهمزة المضمومة المكسور ماقبلها- والذي فُرَّ إليه-الياء المضمومة المكسور ما قبلها كلاهما في غاية الاستثقال ؛ ولذلك رُفضا .

وقال الساكناني : ((تخفف الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها كـ(مُسْتَهْزِئُوْنَ)، والهمزة المكسورة المضموم ما قبلها كـ(سُئِلَ) بالمشهور عند الخليل، وسيبويه-؛ لأنه الأصل تغليباً لحركة نفسها على حركة ما قبلها))[٣] ، وأشار إلى مذهب الأخفش الأوسط؛ فقال: ((ذهب الأخفش إلى جواز الإبدال أيضاً))[٤] ، وذكر أنّه ((ذهب طائفة إلى تخفيفها بغير المشهور تغليباً لحركة السابق؛ لأن التخفيف فرع التحقيق، وغير المشهور فرع المشهور؛ فاختص بذلك للمشاكلة بينهما في الفرعية))[٥] .

ولم يتّفقْ الدكتور إبراهيم أنيس مع المتقدمين في تسهيل الهمزة بجعلها(بين بين) فقال: ((هذا هو تعبير القدماء من القرّاء عن تلك الحالة الغامضة لنطق الهمزة .فقد قالوا إن تسهيل الهمزة المتحركة بأن ينطق بها، لا محققة ، ولا حرف لين خالص بل بيْن بيْن))[٦] . وهو يرى أنّه ليس من اليسير الجزم بوصف التكييف الصوتي

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٤٣٣/٢ .
(٢) المصدر نفسه : ٤٣٣/٢-٤٣٤ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) :٧٣٣ .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) المصدر نفسه : ٧٣٣-٧٣٤ .
(٦) الأصوات اللغوية : ٧٨ .

لهذه الحالة وصفاً علمياً مؤكداً[١] . وفسّر هذا التخفيف بأنه ((عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركةً حركةً وراءها. فالذي نسمعه حينئذٍ لا يمتّ إلى الهمزة بصلة بل هو صوت لين قصير يُسمّى عادةً حركة الهمزة ، من فتحة أو ضمّة أو كسرة . ويترتّب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين...ويغلب في معظم اللغات أن تؤدي مثل هذه الحالة إلى صوت لين انتقاليّ ، ينشأ من الحركتين أو صوتي اللين القصيرين))[٢] .

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن (بين بين) لا يعني تحققاً للهمزة ، بل هو تتابع حركتين ، شكلتا نوعاً من المزدوج خفيف الانزلاق[٣] ، يمكن توصيفه هكذا : / زِـ ـُـُ / ، فيكون الانزلاق بين حركتين إحداهما قصيرة والأخرى طويلة .

وقال الدكتور فوزي الشايب إنّ ((في مثل هذه الحالة يحدث انزلاق حركي بين حركة الصامت السابق للهمزة، وحركة الهمزة نفسها بعد سقوط الهمزة ، ومن ثم يتشكل شبه حركة، واواً أو ياء حسب تتابع الحركات))[٤] . ويرى أن الياء تتخلَّق من تتابع أي حركة مع الكسرة، سواء كانت الكسرة سابقة أو متأخرة، فيحدث بعد إسقاط الهمزة انزلاق حركي بين الكسرة والضمة فتنشأ الياء[٥] . ويمكن تمثيل الصورة المقطعية بالآتي :

مستهزِئُون = مـُس/تـَـه/زِـ/ء ×ـــُـُن/ . إسقاط الهمزة ، فتلتقي الكسرة بالضمة الطويلة .

مستهزِيون = مـُس/تـَـه/زِـ/يـُـُن/ . تكوّن الياء .

ويجد الدكتور جواد كاظم عناد أن في الصورة السابقة خلافاً لما عُرف عن تأليف المزدوج ؛ ذلك ((...أن الذي حدث تكوّن الياء مع بقاء عنصري المزدوج المفترض قمتين في الموضعين أنفسهما...))[٦]

---

(١) الأصوات اللغوية : ٧٨.

(٢) المرجع نفسه : ٧٨-٧٩ .

(٣) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : ١٧٣ .

(٤) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية : ٤٥٩ .

(٥) ينظر : المرجع نفسه : ٤٥٩-٤٦٠ .

(٦) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ١٠٠ .

فـ((الياء في" مستهزيون" شكلت قاعدة مقطع صاعد" يـُـُـ" بمعزل عن الكسرة التي يُفترض أن هذه الياء تكونت من موضع النطق بها ثم انتقلت بسرعة إلى موضع الضمة الطويلة "ـُـُـ"))[1] . لذا أوجد حلاً لهذا ، بأخذ اسم الفاعل من الفعل استهزأَ، فيكون (مستهزئ)، من دون اسناده إلى علامة الجمع(ون)، فإنه إذا أريد تخفيف الهمزة فيه يكون بأمرين هما: سقوط الهمزة ، وإشباع المصوِّت الذي يسبقها ، فيتكوّن كسرة طويلة هكذا :

مـُس/تـَـه/زِـــ . ثم عند إسناد (مستهزي) إلى (ون) ، هكذا: ==/زِـــِ/ـُـُـن/ . والواضح حدوث مقطعاً مبدوءاً بمصوِّت ، وهذا مخالف للنظام المقطعي المألوف، والحل لهذا المأزق هو انشطار الكسرة الطويلة في(زِـــِ) إلى شطرين ، الشطر الأول بقي في مقطعه، والآخَر انتقل إلى المقطع التالي، وبهذا توفرت شروط تكون المزدوج الصاعد ، فحدث الانزلاق ، مما أدّى إلى تكوّن المصوِّت –الياء– .

مستهزئون : مـُس/تـَـه/زِـــِ/ـُـُـن/ . انشطار الكسرة الطويلة ،وانتقال أحد شطريه إلى المقطع التالي .

: = = / زِـــِ/ـِ ـُـُـ ن/ . حدوث انزلاق بين الكسرة القصيرة والضمة الطويلة.

مستهزيون : ==/ زِـــِ/ يـُـُـ ن/ [2] .

---

(١) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ١٠١ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه، والصفحة نفسها .

رابعاً : حقيقة الألف :

تأتي الألف على ثلاثة احتمالات :

الأول : أصلية ، في الاسم غير المتمكن والحروف ، **والثاني : زائدة** ، في الاسم المتمكن والفعل ، **والثالث : بدلاً من واو أو ياء** ، في الاسم المتمكن والفعل ، قال سيبويه: ((والألف وهي تُزاد ثانيةً في فَاعِلٍ ونحوِه. وثالثةً في عِمادٍ ونحوِه.ورابعةً...وخامسةً...))[١] . وقال أيضاً : ((والألف تكون بدلاً من الياء والواو...))[٢] .

وبمثل ذلك قال المبرد، جاء في المقتضب: ((فأما الألف فإنها لا تكون أصلاً في اسم ولا فعل، إنما تكون زائدة ، أو بدلا))[٣] ، ووافقها على هذا الرأي ابن جني ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور[٤] .

وقال الجاربردي : ((ولأنها لو وقعت أصلاً لم يخلُ إما أن تقع مبدلة في محل آخر أو لا ، فإن وقعت في محل آخر مبدلة أدّى إلى اللبس بين الأصلية والمنقلبة ، وذلك مخلّ بمعرفة الأوزان . وإن لم تقع مبدلة من الواو والياء أصلاً أدّى ذلك إلى وقوع الواو والياء المتحركتين في كل موضع كان أصلهما فيه التحرك وهو مستثقل هذا مع وقوع حروف العلة كثيراً في الكلمات ولما ذكرنا في أول ذي الزيادة ، فثبت أنها لا تكون أصلاً في الاسم المتمكن والفعل))[٥]. يظهر من هذا النص إثبات عدم أصالة الألف في الاسم المتمكن والفعل لعلّة اللبس بين الألف الأصلية والمبدلة ، فضلاً على أنّه لولا إبدال الواو والياء المتحركتين ألفاً لحدث الاستثقال .

ويرى أن الألف في الحروف والأسماء المبنية والاعجمية أصلية لعدم اشتقاقها ، فقال: ((وأما الحروف فالألف فيها أصل؛ لأنّ الحروف غير مشتقة ولا متصرفة، فلا يُعرَف لها أصل غير الظاهر، فلا يُعدَل عنه

---

(١) كتاب سيبويه : ٤/٢٣٥-٢٣٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٤/٢٣٨ .

(٣) المقتضب : ١/١٩٤ .

(٤) ينظر : المنصف : ١/١١٨ ، والمفصل :٥٢١ ، وشرح المفصل :١٠/٥٤ ، والشافية : ٦٧ ، والممتع في التصريف : ١/٢٧٩ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١ / ٢٦٨ .

من غير دليل ، فلا يقال ألف (ما) و(لا) زائدة ؛ لعدم اشتقاق تُفقَدُ فيه ألفهما ، ولا يقال إنها بدل لأنها ضرب من التصرف ولا تصرّف للحروف ، وكذلك الأسماء المبنية والأعجمية لعدم اشتقاقهما))[١] .

وعلّل ركن الدين امتناع كون الألف أصلية في الاسم المتمكن لامتناع كونها للإلحاق فقال: ((لأنهم لما لم يضعوا الألف للإلحاق بالأصل ، فلأن لم يضعوها أصلاً كان أولى))[٢]. ونصّ على أنّها تأتي أصلية في غير المتمكن، فقال: ((وإنما قال: "في متمكن"؛ لأنهم وضعوها أصلا في غير متمكن نحو: ما، وإذا، ومتى))[٣].

وعلل عدم أصالتها في الفعل بقوله: ((لأن أصل الفعل هو الثلاثي وحروفه كلها متحركة في الماضي؛ وحينئذ لا يمكن جعل الألف أصلاً في الفعل الثلاثي ؛ لامتناع قبول الألف الحركة . وأما الألف في نحو ضارب وأحمر، فليست بأصل ؛ للعلم بزيادتها بأصله. وإن لم يعلم وجوه زيادتها –إن أمكن– حمل على كونها زائدة ؛ لأن الحمل على الغالب أظهر. وإذا كان كذلك ، فإن لم تكن زائدة فلا بد من أن تكون منقلبة عن واو أو ياء))[٤] يظهر من قوله : (لامتناع قبول الألف الحركة) نظرة المتقدمين إلى الألف على أنَّها ساكن .

أما اليزدي فقد استدلّ على عدم أصالة الألف في الاسم المتمكن عن طريق التصغير والجمع إذ قال: ((وإذا كانت منقلبة لم تكن أصلاً ، وهذا في الاسم المتمكن والفعل . وأما في المتمكن فلأنه لو كانت فيه أصلاً لأدّى إلى تحركها في التصغير والتكسير، وذلك ممتنع ، فيكون ملزوم الممتنع أيضاً ممتنعاً))[٥] . ويرى أن الألف المنقلبة بدلاً وليست مبدلة إذ قال: ((فإن قلت الإبدال سائغ . قلتُ : أقول بموجبه ، وتكون الألف بدلاً لا مبدلة...لأن غيرها أقوى فيكون مبدلاً ،وتكون هي بدلاً))[٦] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١ /٢٦٨-٢٦٩ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢ / ٧٢٠ .
(٣) المصدر نفسه : ٢ /٧٢١ .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢ /٤٥٦.
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

ووافق اليزدي ركن الدين في امتناع قبول الألف الحركة، فقال: ((وأما في الفعل فلأن غير المعتل متحرك كل أجزائه غالباً، فيتعين الحمل عليه، فيمتنع الألف لامتناع التحرك فيها ، فتتحقق البدلية))[١] .

وتابع اليزدي الجاربردي في أصالة الألف في الحروف والأسماء غير المتمكنة لعلّة جمودها وعدم اشتقاقها، إذ قال: ((فأما في الاسم غير المتمكن، وفي غير الاسم والفعل، فلا تكون منقلبة، وذلك كألف ذا، وإذا، وما ، ويا ، وغير ذلك . ولما لم يكن للإعلال مدخل في الحرف والاسم غير المتمكن؛ لكونهما جامدين، لم تكن ألفاتهما إلا أصلية))[٢] .

وفصّل الساكناني الكلام قائلاً: ((إن الكلم إما اسم، أو فعل، أو حرف، والأول إما متمكن، أو غير متمكن، والألف إما أصلية، أو منقلبة ، أو زائدة : أما ألأصلية ففي الحروف –بالاتفاق–، وفي الأسماء المبنية كـ(إذَا)، و(مَتَى) على الأصح))[٣] .

وأبان أقسام المنقلبة، فقال: ((وأما المنقلبة ففي الاسم، والفعل، ثم إما: من الواو كقال، أو من الياء كباع، أو من الهمزة كَرَاسٍ، وسَالَ، أو من التنوين كـ(زَيْدَا) في الوقف، أو من المضاعف كقوله تعالى ﴿مَنْ دَسَّاها ﴾[٤] في وجه ؛ إذ الأصل : دَسَّسَها فقلبت ألفاً))[٥]. والمتأمل في هذا النص يجد أنّه عدّ الهمزة المخففة ألفاً، وكذلك الأمر في التنوين . ويلاحظ أنّه عدّ الألف ناتجة عن المضاعف، وهذا ما يسمى عند المحدثين بالمخالفة .

والمحدثون جميعاً يتفقون على أنّ الألف أي حركة طويلة، فعدّوه من الصوائت ، قال الدكتور كمال بشر: ((أن ما يسمى" ألف المد" في التراث التقليدي ليس إلا حركة ، هي الفتحة الطويلة))[٦] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢/ ٤٥٧ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٧٥٢–٧٦٣ .
(٤) سورة الشمس، الآية : ١٠ .
(٥) المصدر نفسه : ٧٥٣ .
(٦) دراسات في علم اللغة : ١٣٤ .

وقال الدكتور عبد الغفار هلال: ((فالحركات أو الصوائت هي الألف والواو والياء–إذا كانت مداً))[١] .

ويرى الدكتور جواد كاظم عناد أنّ((هذا الذي ذهب إليه المتقدمون لا يجد له مكاناً في الدرس اللغوي الحديث ، إذ نسبت هذه الأصوات إلى المصوتات))[٢] .

لكن على الرغم من الاختلاف بين النظرتين في تفسيرهم للألف ، يلحظ من بعض نصوص المتقدمين أنهم عرفوا العلاقة بين الفتحة والألف ، وأشاروا إلى ذلك، فقد قال سيبويه : ((وإنما الحركات من الألف والواو والياء))[٣] ، وقال ابن جني: ((إن الألف فتحة مشبعة))[٤] ، ولكن بقيت هذه المعلومة نظرية، ولم تدخل في حيز التطبيق .

وقال الدكتور إبراهيم أنيس : ((...نرى أن بعض القدماء قد أحس كما يحس المحدثون بأن الفرق بين الفتحة وما يسمّى بالألف اللينة لا يعدو أن يكون فرقاً في الكمية... فما يسمّى بالألف اللينة هي في الحقيقة فتحة طويلة))[٥] .

---

(١) القراءات واللهجات : ٨٩ .

(٢) تجاور الصوامت : ٣٦ .

(٣) كتاب سيبويه : ٢٤٢/٤ .

(٤) سرّ صناعة الإعراب : ١ / ٢٧ .

(٥) الأصوات اللغوية : ٣٩–٤٠.

المبحث الثالث

أربعة احتمالات فأكثر

من دون ترجيح

أولاً : <u>تعدّد جمع ما كان اسماً صحيحاً بزنة (فِعْل) جمع تكسير :</u>

تطَّرد الأبنية (أَفْعَال، وفُعُول ، وفِعَال) جمعاً لاسمٍ صحيحٍ على (فِعْل) ، قال سيبويه: ((وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعْلاً) فإنه إذا كُسّر على ما يكون لأدنى العدد كُسّر على (أفْعالٍ)، ويجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسّر على (فُعولٍ وفِعالٍ) والفُعولُ فيه أكثر. فمن ذلك قولهم: حِمْلٌ وأحْمالٌ وحُمُولٌ))[١] .

وقد جاء في جمعه أيضاً خمسة احتمالات أخرى، هي :

١- فِعَلَة ٢- أَفْعُل ٣- فُعْلان ٤- فِعْلان ٥- فعيل .

قال سيبويه: ((وقد يكسَّر على (فِعَلةٍ) نحو: قِرْدٍ وقِرَدَةٍ ... وربمَّا بُني فِعْلٌ على (أَفْعُلٍ) من أبنية ادنى العدد، وذلك قولهم: ذِئْبٌ وأَذْؤُبٌ... وقالوا في الذِّئب : ذُؤْبانٌ... وقالوا رئدٌ ورِئْدَانٌ... وقالوا: ضِرْسٌ وضَرِيْسٌ))[٢] . ووافق أكثر النحويين سيبويه في مجيء هذه الاحتمالات عدا الاحتمال(فَعِيْل)[٣] ، فلم يُشِرْ إليه سوى ابن السراج ، وابن عصفور، والرضي الاستراباذي[٤] .

وعدّ المبرد جمع (فِعْلٍ) على (أَفْعُلٍ، و فُعْلان، وفِعَلَة) خارجاً عن بابه[٥] ، وتابعه ابن يعيش في أنّ (أَفْعُل)((قليل يسمع ولا يقاس عليه))[٦] ، على حين عدّه ابن عصفور شاذاً[٧]، ووافقه في ذلك ابن مالك[٨].

وجمع ابن الحاجب أقوال المتقدمين كلّه ، فذكر في جمع (فِعْل) سبعة أوزان، اثنان منها غالبان هما (أفعال وفُعُول)،وخمسة أخرى تمثل احتمالات، هي[٩] :

---

(١) كتاب سيبويه : ٣/٥٧٤-٥٧٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٣/٥٧٥-٥٧٦ .

(٣) ينظر : المقتضب :٢/ ١٩٥، والأصول : ٢/٤٣٢-٤٣٣ ، والجمل في النحو(الزجاجي) : ٣٧٠ والتكملة : ١٥٣، ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٥/١٩ .

(٤) ينظر : الأصول : ٢/ ٤٣٢، والمقرّب : ٤٨٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢/٩٣ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٢/١٩٥ .

(٦) شرح المفصل : ٥/١٩ .

(٧) ينظر : المقرّب : ٤٨٨ .

(٨) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٨١٧.

(٩) ينظر : الشافية : ٣٦ .

١- **فِعَال** ٢- **أَفْعُل** ٣- **فِعلان** ٤- **فُعْلان** ٥- **فِعَلَة** .

وتابع شرّاح الشافية ابن الحاجب في هذه الاحتمالات الخمسة، فقال الجاربردي : ((يريد أن فِعْلاً قد يُجمع على هذه الأوزان الخمسة أيضاً ، فيقال قِدَاح في قِدْح ...وأرجُل في رِجْل ، وصِنْوان في صِنْو ،إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد، وكل واحدة صِنْو ، والاثنتان صنوانِ- بكسر النون- والجمع صِنْوانُ- برفع النون- ، وذُؤْبان في ذِئْبٍ ، وقِرَدَة في قِرْدٍ))[١] .

ونبّه ركن الدين على مجيء هذه الاحتمالات في الاسم الصحيح إذ قال: ((باب فِعْل صحيح –بكسر الفاء وسكون العين- يجمع في القلة على أَفْعال، وفي الكثرة على فُعُول كثيرا، نحو: "جمع" حِمْل على أَحْمال وحُمُول . وقد جاء جمعه على فِعَال وأَفْعُل وفِعْلان وفُعْلان وفِعَلَة، نحو قِدْح وقِدَاح ورِجْل وأَرْجُل وصِنْو لنخل وصِنْوان وذِئْب وذُؤْبان وقِرْد وقِرَدَة))[٢] .

وقال اليزدي : ((الفِعْل بكسر الفاء وسكون العين جمعه إن كان القلةَ: أَفعَال كحِمْل وأَحْمال، وإن كان الكثرةٌ فالغالب: فُعُول، كحُمُول، وقد جاء على فِعَالٍ كقِدَاحٍ في قِدْح، وهو السَّهم قبل أن يُراشَ ويركبَ نصله، وعلى أَفْعُل كأرْجُل في رِجْلٍ، وعلى فِعْلان، بكسر الفاء، كصِنْوانٍ في صِنْوس، وهو أحد النابِتَيْنِ أو أكثر من أصل واحد من النخل، وعلى فُعْلانٍ بضمها، كذُؤْبانٍ في ذِئبٍ، وعلى فِعَلَةٍ كقِرَدَةٍ، موازنُ غِرَدَةٍ، في قِرْدٍ))[٣]، واعترض على ما أورده الجاربردي في (صِنْوان) فقال: ((وقال شارح: "الاثنان صِنْوانِ بكسر النون، والجمع صِنْوانٌ برفع النون"))[٤] وردّ عليه بـ((أنّ الرفع والتنوين قد يزولان، وأنّ النون قد تكون مجرورة بلا تنوين فيتشابه التثنية والجمع، ولا بأس بذلك، ولا يصلح ما قاله للفرق))[٥].أشار اليزدي هنا إلى موضع تشابه المثنى

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٢٩/١.
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٤٢١/١ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١ /١٩٧ .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

والجمع المكسّر؛ وذلك في حالة الجر، فنون الجمع تُجَر بالكسرة، وقد يُحذف تنوينها عند الإضافة .

وشرح الساكناني قائلاً: ((يُجمع نحو: حمل –بكسر الفاء– في القلة على أحمال، وفي الكثرة، على حُمُول غالباً...وجاء جمعه على هذه الأوزان الخمسة كثيراً))[١] .

وقال في(صِنْوان): ((ويقال للتثنية: صنوان–أيضاً–، والفرق بينهما أن الإعراب في الجمع بتمام الحركة اللفظية، أو التقديرية في الإضافة إلى المتكلم وعدمها، دون التثنية فإنه بالحرف .أو نقول: إن النون لازم الكسر فيها، دون الجمع. أو نقول: إنّها واجب الثبوت في الجمع عند الإضافة دونها فيها فإنها تحذف متحتماً))[٢] . والمتأمل في هذا النص يجد أنّ الساكناني قد حدد الفرق بين التثنية والجمع في (صِنْوان) بطرائق منها :

١– الإعراب، فالجمع يعرب بالحركات ، سواء كانت الحركة لفظية–أي ظاهرة–، أو تقديرية–عند الإضافة إلى ياء المتكلم–؛ لأن النون تُكسَر لمجانسة الياء، والمثنى يعرب بالحرف–بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً–.

٢– لزوم كسر نون المثنى ، وعد لزومه في الجمع .

٣– تُحذف النون في المثنى عند الإضافة ، وثبوتها في الجمع عند الإضافة .

واعترض على ما رآه الجاربردي في صِنْوان، فقال: ((هذا فاسد من وجهين: أحدهما: أن الرفع غير لازم. وثانيهما: أن الحركة بالنسبة إلى الحرف لا تسمى بأسماء الإعراب حتى يقال: إنه مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، بل تسمى بألقاب المبنيات فيقال: إنه مضموم، أو مفتوح، او مكسور؛ فإذاً هو غلط من جهة الاصطلاح))[٣] .

وقد ذهبت الدكتورة خديجة الحديثي إلى قياسية الأبنية (أَفْعَال، وفُعُول)[٤]، على حين عدّت البنائين

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب(الساكناني) : ٣٦٧–٣٦٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٦٨ .

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٩٧,٢٩٨، ٢٩٩ .

(أَفْعُل، وفِعَلَة) سماعيين[١] .

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين إنَّما جاء جمعاً في (فِعْل) من الأبنية: (فِعَال، و فُعُول، وفِعَلَة، وأَفْعَال) قياساً مطّرداً[٢]، على حين عدّ البناء(فِعْلان) سماعياً في مثل المفرد (فِعْل)[٣].

وأرجع الدكتور حسين عباس الرفايعة جمع (فِعْل)على (أَفْعُل) إلى أسباب، هي : الشذوذ ، أو لتحقيق أمن اللبس ، أو لكثرة الاستعمال له[٤] ، وعدّ البناء (فِعَال) جمعاً مطرداً في (فِعْل) اسماً[٥] ، على حين علل مجيء الجمع (فِعَلَة) فيه لتحقيق أمن اللبس[٦] ، ويرى أنّ العرب قد جنحت بـ(فِعْل) نحو (فُعْلان) لتحقيق أمن اللبس بين الحقيقة والمجاز[٧] .

ويبدو مما سبق ذكره من احتمالات كثيرة ، اختلاف الشّراح مع المتقدمين، وتعدّد أوزان جموع التكسير في جمع الاسم (فِعْل)، وأرى أنَّ هذا كله راجع إلى تعدد الاستعمالات في الجموع فـ((الجمع لم يتبع نسقا معينا، وإنما هو استعمال الناس وما درجت عليه ألسنتهم))[٨] .

---

(١) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣١٦ ، و٣١٩ .
(٢) ينظر : المنهج الصوتي : ١٣٥،و ١٣٦ ، و١٣٧ ، و١٣٩ .
(٣) ينظر : المرجع نفسه : ١٤١ .
(٤) ينظر : ظاهرة الشذوذ في العربية : ٩٦-٩٨ .
(٥) ينظر : المرجع نفسه : ١٣٦ .
(٦) ينظر : المرجع نفسه : ١٤٦-١٤٨ .
(٧) ينظر : المرجع نفسه : ١٦٠ .
(٨) دراسات في اللغة : ٨٣-٨٤ .

ثانياً : تعدّد جمع الصفة التي بزنة (فَعِل) جمع تكسير :

جاء في المدونة الصرفية أن القياس في جمع ما كان نعتاً ثلاثياً مجردا أن يُجمع جمعاً صحيحاً[١] . وقد جاء التكسير فيه على (أفعَال) ، قال سيبويه: ((وقد كسّروا أحرفاً منه على أفْعالٍ كما كسّروا فُعلاً وفِعْلاً .قالوا نَجُدٌ وأنْجَادٍ...(وفَعِلٌ) بهذه المنزلة وعلى هذا التفسير ، وذلك قولهم :قومٌ فَزِعُونَ...وقالوا: نَكِدٌ وأنكادٌ، كما قالوا: أبطالٌ وأجْلافٌ وأنجادٌ، فشبَّهوا هذا بالأسماء لأنّه بزنتها وعلى بنائها))[٢] .

ويرى ابن يعيش أن جمع الصفات الثلاثية في الكلام ((بالواو والنون والألف والتاء لا غير، إلا أن تعلَم مذهب العرب في تكسيرها، فلا يعدل عنه، وقالوا: وَجِع وقوم وِجَاع، كأنهم حملوه على حَسَن وحِسَان...وقالوا وَجِع وَوَجْعَى جاءوا به على فَعْلى كما قالوا هلكى وزمنى؛ لأنها بلايا وآفات، فأجروها مجرى قتلى...وقالوا أيضاً وَجَاعَى))[٣]. ويظهر من النص أنّ احتمالات جمع التكسير لـ(فَعِل)، وهي : (**فِعَال، وفَعْلَى ، وفَعَالَى**).

وأُحتمل في جمع (فَعِل) الصفة عند ابن الحاجب أربعة احتمالات : وهي :

١- **أفْعَال** ٢- **فِعَال** ٣- **فُعُل** ٤- **فَعَالى** ، إذ قال : ((ونحو: نَكِدٍ على، أنكادٍ، وَوِجاع، وخُشُن ، وجاء وَجَاعَى، وحباطى، وحذارى))[٤] .

وأشار ابن عصفور إلى أنه جاء في جمع (فَعِل) على أفعال، وفِعال، وفَعَالَى[٥] ، وعدّ ابن مالك الجمع (فُعُل) مما يُحفّظ في(فَعِل)[٦] .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٦٣٠/٣-٦٣١ ، والأصول في النحو : ٣/ ١٥ ، والمفصل : ٢٣٨ ، والمقرّب(ابن عصفور) : ٤٩٥.
(٢) كتاب سيبويه : ٦٣٠/٣-٦٣١ .
(٣) شرح المفصل : ٢٦/٥ .
(٤) الشافية : ٣٨ .
(٥) ينظر : المقرّب : ٤٩٥ .
(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٨٣٤/٤ .

وكان الجاربردي متابعاً لابن الحاجب؛ فرأى أنّ الصفة (فَعِل) تُجْمَع على أربعة أوزان، هي: أفعال، وفِعال، وفُعُل، وفَعالَى، قال: ((فإن كان الفاء مفتوحاً فالعين إما مفتوح ...أو مكسور كَنَكِد –أي عسر– ذكر لجمعه الغالب ثلاثة أمثلة، وأشار إلى أنه جاء على فَعَالَى–أيضاً– كحباطى في حَبِطٍ– وهو المنتفخ البطن))[١] يظهر من هذا النص إشارة الجاربردي إلى أن الغالب في جمعها ثلاثة أوزان هي: (أفعال ، وفعال ، وفُعُل)، وقد يجيء على (فَعَالَى) .

وقال ركن الدين : ((ويجمع" فَعِل"– بفتح الفاء وكسر العين– على "أَفعال" نحو: نَكِد وأنكاد...وعلى "فِعَال" –بكسر الفاء– نحو: وِجاع، جمع وَجِع ...وعلى" فُعُل" بضم الفاء والعين نحو: خُشُن...وقد جاء جمعه على " فَعَالى"– بفتح الفاء–نحو: وجاعى... وحباطى... وحَذَارَى...))[٢] .

ووافق اليزدي الجاربردي في مجيء البناء (فَعَالَى) في(فَعِل) قليلاً، فقال: ((مكسور العين مع الفتح جمعه على أفعال، كقولهم: أَنْكاد في نَكِدٍ ، ورجل نَكِدٌ: أي عسير، وعلى فِعَالٍ كوِجَاعٍ في وَجِع، وعلى فُعُل كخُشُن بضمهما في خَشِنٍ، وجاء على فَعَالَى قليلاً، وذلك كوَجَاعَى وحَبَاطى وحَذَارى...))[٣] .

وتابع الساكناني الجاربردي واليزدي في مجيء الاحتمالات الأربعة، بأغلبية ثلاثة منها،إذ قال:((...كَنَكِد–وهو العَسِرُ–يُكَسَّرُ على هؤلاء الأوزان الثلاثة المذكورة في المتن غالباً... ويُكسَّر هذا النوع على (فَعَالَى) –أيضاً– كوَجَاعَى، وحَبَاطَى))[٤] . وذكر أنّه ((ذهب أكثر المتقدمين، والمتأخرين إلى أنه مُغَيَّرٌ من باب(مساجد) ؛ إذ الأصل فيه: وَجَاعِي ، وحَبَاطِي كمساجد من غير لفظه ، ثم قُلبت الكسرة فتحة، والياء ألفاً؛ فإذاً منع صرفه للصيغة، لا لألف التأنيث . والظاهر هو الأصح))[٥] الظاهر من النص أنه احتملت الزنة

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٣٨/١ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٤٤٤/١ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢١٢/١ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٤٠٨ .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(فَعَالَى) أن تكون مغيَّرة من (فَعَالِي). وهذا فيه نظر؛ فلكلّ بناء أمثلته المختلفة زيادة على أنّ الفارق بين الصيغتين الحرف الأخير.

وخالف المحدثون المتقدمين في البناء(فَعَالَى) ، فذهب الدكتور عبد اللطيف الخطيب إلى شذوذ (فَعَالَى) في (فَعِل)[1]، ووافقه في هذا الحكم الدكتور حسين عباس الرفايعة، إذ رأى أنّ (فَعَالى) في (فَعِل) من المسموع الشاذ[2] .

وهذا يدل على أنَّ ما وقع من احتمال رابعٍ عند شرّاح شافية ابن الحاجب (فَعَالَى) هو من باب الشاذ عند المحدثين . وهذا ما لم ينص عليه الشراح .

---

(١) ينظر : المستقصى في علم التصريف : ٨١٧/٢ .

(٢) ينظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : ١٦٩ .

ثالثاً : <u>التعدّد في جمع الاسم الثلاثي المزيد بواو ثالثة :</u>

جاء في ما كان ثلاثياً مزيداً بواو ثالثة خمسة احتمالات في جمعه، هي: **أَفْعِلَة ، وأفعال للقلّة، وفِعلان، وفُعُل ، وفَعائل للكثرة** . قال سيبويه: ((وأمّا ما كان (فَعُولاً) فهو بمنزلة فَعِيلٍ إذا أردت بناء أدنى العدد...وذلك: قَعُودٌ وأَقْعِدَةٌ ،وعَمُود وأعْمِدةٌ، وخَرُوفٌ وأخْرِفةٌ . فإن أردت بناء أكثر العدد كسّرته على (فِعْلانٍ)، وذلك: خِرفان وقعدان، وعتود وعدّان، خالفت فعيلاً كما خالفتها فُعال في أول الحرف . وقالوا :عَمُودٌ وَعُمُدٌ...وقالوا قَدَائِمُ كما قالوا شَمَائِلُ...وقد كسّروا شيئاً منه من بنات الواو على أفْعَالٍ، قالوا: أفْلَاءٌ وأعْداءٌ))[١]. ووافقه أبو علي الفارسي، وابن يعيش ، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك في مجيء هذه الاحتمالات[٢] .

وذكر المبرد ثلاثة احتمالات في جمعه، هي : (أَفْعِلة ، وفِعْلان، وفُعُل) ، ويرى أنه إذا جاء جمع على غير المنهاج فعلى تسمية الجمع ، ومنه قولهم: عمود وعمَد [٣] .

وأشار ابن السراج إلى ثلاثة احتمالات أيضاً هي: (أَفْعِلَة، وفُعُل، وأَفْعَال)[٤] .

أمّا الشراح فقد وافقوا سيبويه ومتابعيه، فذكروا الاحتمالات الخمسة في جمع فَعُول، **وهي: أَفْعِلة، وفُعُل، وفِعْلان، وأفْعَال، وفَعَائل**، إذ قال الجاربردي: ((ويُجمع غالباً على أعمدة، وعُمُد، وجاء ثلاثة أمثلة أخرى، كقعدان، في قعود– وهو الإبل الذي يركب في كل حاجة– وأفلاء في فلوّ–بتشديد الواو–وهو ولد الفرس الذي يفتلى–أي يعظم–، وذنائب في ذَنُوب –وهو الدلو))[٥]. ويلحظ من النص أمران، الأول: أنّ الغالب في جمع (فَعُول) عند الجاربردي بناءان، هما: (أَفْعِلَة ، وفُعُل)، والآخر: أنّه لم ينصّ على الأبنية الخاصة بجمع القلة

---

(١) كتاب سيبويه : ٣/٦٠٧-٦٠٨ .

(٢) ينظر : التكملة : ١٦٦، وشرح المفصل(ابن يعيش) : ٥/ ٤٢ ، والشافية : ٣٩ ، والمقرب : ٤٩٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٤/ ١٨٢١ ، ١٨٢٣ ، ١٨٣٣، ١٨٥٨ ، ١٨٦٦ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٢/ ٢١٠-٢١١ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٣/٨-٩ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١/١٤٠ .

أو الكثرة .

وقال ركن الدين: ((وإن كانت تلك الزيادة واوا جمع ذلك الاسم الذي فيه الواو على "أَفْعِلَة" و"فُعُل" غالبا، نحو جمع عَمود على أَعْمِدَة وعُمُد. وجاء جمعه على "فِعْلان" نحو: قِعْدان، جمع قَعُود–وهي الناقة التي يقعدها الراعي في كل حاجاته . وعلى "أفعال"، نحو: أَفْلاء في جمع: فَلُوّ– وهو ولد الجمل الذي يفطم، وعلى "فعائل "، نحو ذَنَائب جمع ذَنوب– وهو الدلو الملأى "ماء" والفرس الطويل الذَّنَب، والنَّصِيب))[1] . فالغالب في جمعه أن يكون على (أَفْعِلَة)، و(فُعُل)، وهذا مما اتفق فيه مع الجاربردي .

وقال اليزدي: ((هذا ما مدته الواو ففَعُول جمعه على أَفْعِلَة، كقولك في عمود: أعمدة، وعلى فُعُل بضمهما كعُمُدٍ فيه، وجاء على فِعْلان كقَعُود وقِعْدَان، وعلى أَفْعَال كفَلُوٍّ وأَفْلاء، وعلى فَعَائل كذَنُوب وَذَنائب))[2].

وذكر الساكناني أن (فَعُولاً) تُجمع في القلة على (أَفْعِلَة) لا غير، وفي الكثرة على (فُعُل)، وقد اهتم بهذين البناءين دون غيرهما، وأشار إلى بقية الأبنية، وكأنه أراد أن يهتم بالقلة والكثرة أكثر من اهتمامه بالأبنية الأخرى، إذ قال: ((ويُكَسَّرُ نحو: عَمُوْدٍ في القلة على أَعْمِدَةٍ، لا غير وفي الكثرة على عُمُدٍ بالضمتين، والإسكانُ لغة فيه ... ويُكَسَّر هذا النوع على هؤلاء الأوزان الثلاثة))[3] . ثم زاد أنّه ((ذهب بعض الفضلاء إلى أن الـ(أَفْعَالَ) من هذا النوع يختص بالمعتل اللام كالأَعْدَاءِ))[4]. ويبدو من نصِّ الساكناني الأمور الآتية :

١– إنّه نبّه على لغة إسكان العين في البناء(فُعُل)، وهذا وارد في كتب النحويين، قال سيبويه: ((وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، فكما تكره الواوان

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/٤٤٨–٤٤٩.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١/٢١٥ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٤٢١ .

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

تكره الضمتان؛ لأن الضمة من الواو وذلك قولك: الرُسْل...تُريد الرُسُل)[١] ، وأشار ابن يعيش إلى أنه جيء بالتسكين للتخفيف، وأنه لهجة بني تميم[٢] .

وعُلّل هذا التخفيف صوتياً في ضوء نظرية المقطع، إذ يؤدي توالي ضمتين إلى اجتماع ((ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة، وهذا يعني أن هذه اللهجات لا تستسيغ اجتماع ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة معاً فتتحيّل على ذلك بأن تحولها إلى مقطعين الاول منهما مقطع طويل مغلق، والثاني مقطع قصير مفتوح في أغلب الأحوال))[٣] .

٢-إن البناء (أفْعَال) مختص بالمعتل اللام ، وهذا صحيح لكراهة مجيء (فُعُل، وفِعلان)، قال سيبويه: ((وقد كسّروا شيئاً من بنات الواو على أفعال، قالوا: أفلاء، وأعداء، والواحد فَلُوٌّ وعَدُوٌّ. وكرهوا فُعُلاً كما كرهوا في فُعال، وكرهوا فِعلاناً للكسرة التي قبل الواو وإن كان بينهما حرف ساكن لأنه ليس حاجزاً حصيناً))[٤] .

وتذهب الدكتورة خديجة الحديثي مذهب الأوائل في أبنية الجمع في الاسم (فَعُول) فترى أن الأبنية (أفعال، وفِعلان، وفُعُل) جموع قياسية فيه ، وأن فعائل تكون مقيسة في (فَعُول) وصفاً، ولم تذكر اسميته[٥] .

وذكر الدكتور شاهين أن البناء (أَفْعِلَة) جمع مطّرد في ما كان مفرده اسماً رباعياً تحرَّكت فيه عينه بحركة طويلة نحو: عمود[٦] ، وأشار إلى أن البناء(فِعلان) سماعي فيه[٧] ، واطّراد (فعائل) في ما كان مفرده رباعياً مؤنثاً ثالثه حركة طويلة ، سواء أكان مختوماً بالتاء ، أم لا [٨] .

وذهب الدكتور فتحي الدَّجني إلى قياسية (أَفْعِلَة) ، واطّراد (فُعُل، وفَعَائل) ، وشذوذ (فِعْلان) في

---

(١) كتاب سيبويه : ١١٤/٤ .
(٢) ينظر : شرح المفصل : ٤٢/٥ ، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ١٥٦ .
(٣) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية : ١٧٥ .
(٤) كتاب سيبويه : ٣/ ٦٠٨ .
(٥) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٩٧ -٣٠٣ .
(٦) ينظر : المنهج الصوتي : ١٣٩ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٤١.
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٢ .

(فَعُول)، وهذا مما تفرد به الدَّجني[١] .

وتذهب الباحثة إلى انّ التعدد في صيغ الجمع لمفرد واحد دليل على ((أن العربية خصت صيغة جمع بمفرد معين في الدلالة على مادة من المواد ، كما خصت جمعاً آخر بالمفرد نفسه في الدلالة على مادة من أخرى))[٢] .

---

(١) ينظر : في الصرف العربي نشأةً ودراسةً : ٢٤٨ ،٢٥٢، ٢٥٩,٢٦١، ٢٦٢ .

(٢) دراسات في اللغة : ٩١ .

رابعاً : إلحاق التاء في الرباعي المجموع جمع مكسّر:

تُلحَق التاء في الاسم الرباعي ، ويكون إلحاقها لأسباب، قال سيبويه: ((زعم الخليل أَنَّهم يُلحِقون جمعَه الهاء إلَّا قليلا . وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل . وذلك : مَوْزَجٌ ومَوازِجةٌ...وقد قالوا: جَوارِبُ وكَيالِجُ... وقد أدخلوا الهاء أيضاً فقالوا كَيالجةٌ . ونظيره في العربية صَيْقَلٌ وصَياقِلةٌ... وقشعم وقشاعمة، فقد جاء إذا أُعرب كمَلَكٍ ومَلائِكةٍ... وقالوا: أَناسِيَةٌ لجمع إنْسانٍ. وكذلك إذا كسّرت الاسم وأنت تريد آلَ فُلانٍ، أو جماعة الحَيّ أو بني فلان. وذلك قولك: المَسامِعة، والمنَاذِرة...وقالوا: البَرابِرة والسَيابِجة، فاجتَمع فيها الأعجميّة وأنَّها من الإضافة))[١]. والظاهر من هذا النص أن التاء يحتمل في إلحاقها أربعة احتمالات، هي:

الأول : تلحق الاسم الأعجمي الرباعي المجموع جمعاً مكسّراً ، نحو موزج: موازجة .

الثاني : تُلحَق للتعويض عن المحذوف ، نحو أَناسية ، فقد قيل أنّ التاء عوض من إحدى ياءي (أناسيّ)[٢] .

الثالث : ما كان جمعاً مكسّراً للاسم المنسوب، نحو: المسامعة والمناذرة، فمفرده: مسمعي، ومنذري .

الرابع : الاسم الجامع للعجمة والنسبة، نحو السيابجة ، والبرابرة؛ فالتاء عوض عن ياء النسب في مفرده .

وجعل ابن السراج، وأبو علي الفارسي إلحاق التاء في ثلاثة مواضع هي: الاسماء المكسرة في الأعجمية، والمنسوبة، والجامعة للعجمة والنسبة[٣] .

ويرى ابن يعيش أن دخول التاء في الأعجمي إنما يكون لتأكيد تأنيث الجمع؛ للإيذان بالعجمة فيه . واحتمل لزيادتها في المنسوب احتمالين أحدهما : لتأكيد تأنيث الجمع، والآخر: أن تكون بدلاً من ياء النسب[٤] .

واختلف الشارحون فيما بينهم في عدد الاحتمالات، فاحتمل الجاربردي لزيادة التاء موضعين، هما: ما

---

(١) كتاب سيبويه : ٣/٦٢٠-٦٢١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه (في الهامش) : ٣/٦٢٠ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٣/٣٥ ، والتكملة : ١٨٠ .

(٤) ينظر: شرح المفصل : ٥/٦٩ .

كان جمعاً للرباعي الأعجمي أو المنسوب فقال: ((...فإن كان أعجمياً كجورب أو منسوباً كأشعثيّ يلحق في آخره التاء؛ لأنّ الأعجمي فرع العربي، فزيد فيه إمارة الفرعية، وهو التاء، ليدل على عجمته، وياء النسب كال تاء من حيث إنّهما يجيئان للفرق بين المفرد والجنس، كتمرة وتمر، وزنجي وزنج ، فناسب أن يقوم التاء مقام التاء في الجمع))[1]. ويفهم من هذا النص أنّ زيادة التاء في الأعجمي كان دلالة على فرعيته على الرباعي العربي، أما زيادتها في المنسوب فذلك لمناسبتها ياء النسبة في أنّ كليهما يفرّق بين الإفراد والجمعية، وبين المذكر والمؤنث .

وذكر ركن الدين أربعة مواضع لزيادة التاء وهي: في الرباعي الأعجمي، والمنسوب المجموع، و التعويض، وتأكيد الجمع ، فقال : ((الرباعي وكل ما هو على زنته إذا جمع جمع التكسير وهو أعجمي، نحو: جَوْرَب، أو منسوب إلى حَيّ، نحو: أشْعَثِي –المنسوب إلى أشعث– وهو حيّ– أتى في جمعه بتاء التأنيث، ليدل على أنه أعجمي أو منسوب إلى حي، فيقال في جمع جَوْرَب: جَوَارِبة، وفي أشْعَثِيّ: أشاعِثَة ....وقد يكون للتعويض، نحو: فَرَازِنَة ، ولتأكيد معنى الجمع، نحو: صَيَاقِلَة وقشاعِمَة وحَجَائزة))[2] .

وبلغت الاحتمالات عند اليزدي لزيادة التاء أربعة أيضاً هي: الأعجمي، والمنسوب، والجامع لكليهما، وغير الأعجمي، إذ قال: ((إذا كان الرباعي الذي يرَاد جمعه منسوباً، أو أعجمياً، أو منسوباً وأعجمياً، زيدت في آخره تاء التأنيث تقويةً لمعنى الجمعية...فالأول: نحو قولك في جمع الأشعثي والمِسْمَعِيّ: الأشاعثة والمسامِعَة . والثاني: كما تقول في مَوْزَجٍ وجَوْرَبٍ : مَوازجة وجَوارِبة. والثالث: كقولهم في جمع البربري: البرابرة؛ إذ البربري أعجمي ومنسوب. وقد تجيء التاء أيضاً في غير الأعجمي والمنسوب كقولهم في قَشْعَمٍ : قَشاعمة . ومن هذا القبيل قولهم: الملائكة؛ لأنّ مفرده في التقدير: مَلأَكٌ. وقد يجيء الأعجمي بغير التاء. قالوا: جوارب،

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٤٨/١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٤٧٥/١–٤٧٦ .

ولكنه قلَّ))[1]. ويظهر من النص احتمالية زيادة التاء وعدم زيادتها في الجمع الأعجمي .

ووافق الساكناني الجاربردي في أمرين، أحدهما: ذكره الاحتمالين – الأعجمي والمنسوب– والآخر: زيادة التاء في الرباعي الأعجمي إنما كان للدلالة على فرعيته، وزيادتها في المنسوب لتفرقته عن غيره، فقال: ((إذا كُسِّر الرباعي الأعجمي وجب تحليته بتاء التأنيث كالجوارية ، والفرازنة ، والفراعنة ؛ لأنه لما جُمع بالمناسبة وجب تحليتها بأمارة الفرعية، وربما يُكسَّر من غير التحلية بها، وكذلك إذا كُسِّرَ ما على زنته من المنسوب كالأشعثي وجب تحليتها بالتاء–أيضاً– فيقال: أشاعثة، وأفاضلة ؛ ليكون دليلاً على التفرقة بينه وبين غيره))[2]

وذكر الدكتور مصطفى الغلاييني ثلاثة احتمالات لزيادة التاء في بعض أوزان منتهى الجموع هي : الاسم المنسوب غير الثلاثي ، والاسم الذي قبل آخره حرف مدّ زائد ، والأعجمي غير الثلاثي[3] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢٣٢/١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٤٥٢–٤٥٣ .

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية : ٦٣/٢–٦٤ .

خامساً : <u>الوقف في الهمزة المتطرّفة وكان ما قبلها ساكناً :</u>

جاء في الوقف على المهموز المتطرّف الساكن ما قبله لزوم الإشمام، أو رَوْم الحركة ، أو التسكين . ومن ذلك قولهم : هو الخَبْءْ ، والخَبْءَ، والخَبْءْ [١]. وجاء في الوقف عليها عند من يحقّقون الهمزة احتمالات عدّة ، هي :

الأول : إلقاء حركة الهمزة على ما قبلها ، والوقف عليها بالسكون، قال سيبويه : ((واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يُلْقُون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة ، سمعنا ذلك من تميم وأَسَدٍ ، يريدون بذلك بيان الهمزة ، وهو أبين لها إذا وَلِيَتْ صوتاً...وذلك قولهم : هو الوثُؤْ، ومن الوَثِئْ ، ورأيت الوَثَأْ))[٢] .

والثاني : إتباع العين حركة الفاء ،والوقف على الهمزة بالتسكين، فتلازم الكلمة صورة واحدة ،فيقال: الرِّدِئ ، والبُطُؤ رفعاً، ونصباً، وجرّاً ، قال سيبويه : ((وأمّا ناسٌ من بني تميم فيقولون هو الرِّدِئ ، كرهوا الضمَّة بعد الكسرة، لأنه ليس في الكلام فِعُل ، فَتَتَكَّبوا هذا اللفظَ لاستنكار هذا في كلامهم . وقالوا : رأيتُ الرِّدِئْ ، ففعلوا هذا في النصب كما فعلوا في الرفع، أرادوا أن يُسَوُّوا بينهما. وقالوا : مِنَ البُطُؤْ لأنّه ليس في الأسماء فُعِل. وقالوا: رأيتُ البُطُؤْ ، أرادوا أن يسووا بينهما))[٣] .

والثالث : قلب الهمزة حرفاً من جنس حركتها، وبقاء ما قبلها ساكناً في الرفع والجر، وتحريكه بالفتح في حالة النصب، قال سيبويه : ((ومن العرب من يقول : هو الوَثْوْ فيَجعلها واواً حرصاً على البيان . ويقول مِنَ الوَثْيْ فيَجعلها ياءً ، ورأيتُ الوَثَأْ. يسكِّن الثاء في الرفع والجرّ؛ وهو في النصب مثلُ القفا))[٤] .

والرابع : إبدال الهمزة حرف لين بجنس حركتها، مع إلقاء حركتها على ما قبلها، قال أبو علي الفارسي: ((ومنهم من يُبْدلِ الهمزةَ حَرْفَ لِينٍ مع إلقاء حركتها على ما قبلها ، فيقول : هذا الخَبُوْ ، ورأيتُ الخَبَا، ومررتُ

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٧٧/٤ ، والتكملة : ٢٤ .

(٢) كتاب سيبويه : ١٧٧/٤ .

(٣) المصدر نفسه : ١٧٧/٤-١٧٨ .

(٤) المصدر نفسه : ١٧٨/٤ .

بالخَبِي لأنَّ حرف اللين أبْيَنُ من الهمزة))[1] .

أما شرَّاح الشافية فقد اختلفوا في عدد الاحتمالات مع عدم الترجيح فيها، فاحتمل الجاربردي في تخفيف الهمزة في هذ الموضع **احتمالين، الأول: إبدال الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها**، إذ قال: ((فإذا كان آخر الكلمة همزة قبلها فتحة نحو الكَلَأ، وهو العشب، أو سكون، سواء كان قبل الساكن فتحة أو ضمة، أو كسرة نحو الخبء...والبطء...والردء...وإن كان قبلها سكون ينقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، فيقال: هذا الكلُوْ، والخَبُو، والبطُو...ورأيت الكلَا، والخبَا، والبطَا، ومررتُ بالكلِي، والخبِي...))[2]. **والاحتمال الآخَر: الإتباع**، فقال:((ومنهم من يُغيِّر، فيُتبع الضمّ الضمّ، والكسر الكسر، فيقول: هذا الرِّدِي – بكسرتين– ومن البُطُو –بضمتين–))[3]. يلحظ أن الجاربردي لم ينسب أي من الاحتمالات إلى لغة أو لهجة معيَّنة .

وذكر ركن الدين **ثلاثة احتمالات: الأول : الإبدال مع النقل**، إذ قال: ((اعلم ان بعض العرب يقف على الاسم الذي في آخره همزة قبلها فتحة أو ساكن بإبدال الهمزة حرفا من جنس حركة تلك الهمزة،...وإن كان ما قبل ساكنا حرك الساكن بحركة الهمزة قبل الإبدال، فتقول في : الكَلَأ والخَبْء والبُطْء...إذا وقفت عليها حال الرفع" هذا الكَلَوْ والخَبُوْ...وحال النصب: رأيت الكَلَا والخَبَا...وحال الجر: مررت بالكَلِيْ والخَبِي...))[4] **والاحتمال الثاني : الإبدال وعدم النقل رفعاً وجراً، وفتح ما قبل الهمزة نصباً** ، فقال: ((اعلم أنه قد أُورِدَ على المصنف أن لغة هؤلاء الذين نقل عنهم أن يوقف على الهمزة بإبدالها من جنس حركتها من غير تغيير الفتحة التي قبلها ولا السكون الذي قبلها إلا في حال النصب؛ فإنه إذا أبدلت الهمزة ألفاً حال النصب فُتِحَ الساكن الذي قبل الهمزة لتعذّر مجيء الألف بعد الساكن؛ فيقال: هذا الكلَوْ والخَبْوْ...ورأيت الكَلَا والخَبَا))[5]. **والثالث: الاتباع**

---

(١) التكملة : ٢٤ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٨٦/١.
(٣) المصدر نفسه : ١٨٧/١.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٥٥٤/١ .
(٥) المصدر نفسه : ٥٥٥/١ .

إذ قال:((ومن هؤلاء من يقول–وهم ناس من بني تميم– في الردء والبطؤ إذا وقفت عليهما: هذاالرِّدي، ومن البُطُو–بكسر الدال اتباعاً لحركة الراء، وبضم الطاء اتباعا لحركة الباء، ولم يُقَل هذا الرِّدؤْ ومن البُطِئ؛ لعدم مجيء " فِعُل "...و"عدم مجيء " فُعِل" ...في الأسماء في كلامهم))[1] . ويلحظ من نصوص ركن الدين أنّه وافق المتقدمين في احتمالاته الثلاث ، وأنّه نسب الاحتمال الثالث –فقط–إلى ناس من بني تميم .

ووافق اليزدي الجاربردي في الاحتمالين فقال: ((فقد يلقي حركتها على ما قبلها، ثم يبدل حرفاً مناسبة لتلك الحركة،...فيقولون في الخَبْءِ والبُطْءِ والرِّدْءِ : هذا الخَبُو والبُطُو والرِّدُو، ورأيت الخَبَا والبُطَا والرِّدَا، ومررت بالخَبِي...غرضهم في ذلك أيضاّ البيان...ومن العرب من يتبع العين في الحركة العارضة الفاء إذا كان عدم الإتباع مستلزماً لوجود بناء ليس من أبنيتهم، وهذا كما أنهم قالوا في هذا الرِّدُو: هذا الرِّدِي...))[2] .

وأورَدَ الساكناني أربعة احتمالات، هي[3] :

١– حذف الهمزة مع الوقف بالسكون بعده في الأحوال الثلاث كقولك: هذا الخَبْ ، والرِّدْ .

٢– نقل حركتها إلى ما قبلها، ثم وُقف على الهمزة الساكنة كقولك: هذا الخَبُؤْ .

٣– نقل حركتها إلى ما قبلها مع إبدالها بجنس حركتها . واختاره المصنف هنا .

٤–من العرب من يقول إذا كان الفاء مكسوراً : اتبع العينَ كسرةً كقولك: هذا الرِّدِيْ، وكذلك إذا كان مضموماً كقولك: ومِنَ البُطُوْ؛ لئلا يلزم النقل من الكسر إلى الضمّ وبالعكس .

واعترض على المصنف في كيفية الإبدال في الاحتمال الثالث–الإبدال ونقل الحركة– فقال: ((فيه نظر ظاهر على العاقل، بل الصحيح عندي أن يقال: إنها وقفت عليها بالإسكان مع إبدالها بجنس حركة نفسها التي

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٥٥٦/١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢٩٣/١.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٥٥٦ –٥٥٧ .

كانت، من غير نقل حركتها إلى ما قبلها ؛ فحصل التقاء الساكنين، ثم حُرِّك أولهما بجنس حركة الحرف الموقوف عليه))[١] .

وفي ذكره الاحتمال الأول –حذف الهمزة مع الوقف عليها بالسكون– نظر ؛ لأن هذا التخفيف ورد عند من لا يحققون الهمز من أهل الحجاز، والكلام عن الوقف عند من يحققون الهمز، قال سيبويه في لهجة الحجازيين: ((وإذا كانت الهمزة قبلها ساكنٌ فخفَّفتَ فالحذفُ لازم... وذلك قولهم : هذا الوَثْ، ومن الوَثْ، ورأيتُ الوَثْ والخَبْ، ورأيتُ الخَبْ ؛ وهو الخَبْ ونحو ذلك))[٢] .

ولاحظ الدكتور غالب المطلبي في ميل التميميين إلى الإتباع بـ((أنه لا توجد سوى حركة واحدة في الكلمة هي حركة الفاء ، ذلك أن الهمزة سكنت للوقف عليها، ثم نقلت حركتها الاعرابية الى الساكن الذي قبلها فكان أن تأثرت هذه الحركة الأصلية تأثراً تقدمياً بالحركة التي قبلها ، فصار الاتباع))[٣] .

وقد خالف الدكتور شاهين المتقدمين في تحليلهم إبدال الهمزة ونقل حركتها، فهو يرى أن ما حدث من تغيّر ، ليس نقلاً لحركة الهمزة، بل هو نقل للصامت الذي قبلها إلى المقطع التالي له؛ لأنه بعد إسقاط الهمزة يبقى مقطعها بمصوِّت دون الصامت، وهو مخالف للبنية المقطعية، فيكون التغير هكذا [٤]:

الخَبْؤ : ءَ ل/ خَ ب/ ءُ/ . إسقاط الهمزة .

الخَبُوْ : = / خَ /ب ُ /

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٥٥٧ .

(٢) كتاب سيبويه : ١٧٩/٤ .

(٣) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ١٢٥ .

(٤) ينظر : القراءات القرآنية : ١٩١ ، والأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي في شرحه على شافية ابن الحاجب(مصطفى عبد كاظم) : ٣٣٠–٣٣١.

الفصل الثالث

التفرّد في الاحتمال عند الشرّاح في الترجيح

التفرّد في الاحتمال عند الشراح في الترجيح

لا بدّ لي أن أبيّن أنّ المقصود بالتفرّد في هذا الفصل هو تفرّد شارحٍ معيّن بترجيح عن بقية الشّرّاح ، ولا أقصد به التفرّد على مستوى المدوّنة الصرفية بكاملها ، فلربما يكون ترجيح الشارح يمتدّ إلى رأي سابق له، أو نظرة صرفية قال بها الأوائل ، ولكن شكّلت تفرّداً بالنسبة للشراح المعنيين بالدراسة ، فهو قيد تجد الباحثة لا محيص عنه .

وعند العمل في البحث لوحظ الاختلاف بين الشراح في عدد المواضع التي تفرّد بها كل شارح منهم، فكان أقل الشراح تفرّداً ركن الدين الاستراباذي، فالجاربردي، ثم الخضر اليزدي. وتميّز الساكناني بكثرة تفرده عنهم، فكان الغالب في شرحه التفرد عن بقية الشراح .

وبعد البحث وجدتُ أنّ بعض المواضع قد تفرّد فيها الشرّاح بذكر احتمال وترجيح لم يذكرهما العلماء السابقون، وربما هذا دليل على التطور والنضج الفكري عند الشراح، وذلك بعد تدقيقهم وإمعانهم في المدونة الصرفية ، مما آثر عندهم التفرد في آرائهم وأحكامهم .

أولاً : تفرّد الجاربردي :

١- خلفاء جمع خليف :

يطّرد الجمع (فُعَلاء) في ما كان مفرده صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعِل صحيح اللام غير مضعّف على زنة (فَعِيْل)[١]، أمّا مؤنثها فيُجمَع على(فعائل)[٢] . واحتُمل في مفرد الجمع (خُلَفَاء) احتمالان، هما :

الأول : (**خَلِيْفَة**)، قال سيبويه: ((وقالوا : خليفة وخلائف فجاءوا بها على الأصل، وقالوا: خلفاء من أجل أنه لا يقع إلّا على مذكر ، فحملوه على المعنى، وصاروا كأنهم جمعوا خليف حيث علموا أنّ الهاء لا تثبت في تكسير))[٣] ويظهر من نص سيبويه : أنّ جمع خليفة على(خلائف) جيء به مراعاة للأصل، وأنّ جمع خليفة على(خلفاء) فيه مراعاة لمعنى المذكر، ويقتضي الجمع على خلفاء أن يكون المفرد خليف، وتسقط الهاء في جمع التكسير، وأيّد ابن السراج ، والأشموني هذا الرأي[٤].

فربما المقصود بالحمل على المعنىأنّ خليفة مؤنث لفظي، أمّا من حيث المعنى فهو مذكر، فحُمل على معناه لا لفظه .

وذهب الزمخشري إلى أنّ (فُعَلاء) يأتي جمعاً لـ(فَعِيْلة) التي بمعنى مفعول؛ إذ قال في باب جمع الرباعي وثالثه مدة : ((وأما فعيل بمعنى مفعول فبابه أن يكسر على فعلى كجرحى وقتلى... ولمؤنثها ثلاثة أمثلة : فِعَال ، فَعَائل ، فُعَلاء . وذلك نحو : صباح وصبائح وعجائز وخلفاء))[٥] .

والآخر : **(خَلِيْف)**، قال الفارسي : ((وقالوا خُلَفاءُ فجاءوا بالجمع على خَليف وفي التنزيل ﴿ وَيجْعَلُكُم

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٨٦١/٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٤٤٤/٣ .
(٢) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٦٢٢/٢ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣٠٣ .
(٣) كتاب سيبويه : ٣٣٦/٣ .
(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١٨/٣ ، والتكملة : ١٨٥ ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك : ٦٩٠/٣ .
(٥) المفصل : ٢٤١ .

خُلَفاءَ الأرضِ﴾[1] فجاء هذا على خليف))[2] .

ويرى العكبري أنّ (خَليفة) قد تجمع على (خُلفاء) وهو للمذكر، واحتمل لذلك وجهين ((أحدهما أنّه لما اختصّ بالمذكَّر كان بمنزلة ما لا تاء فيه ، والثّاني أنّه يُجمع على خليف ثم يقال خُلفاء فعلى هذا هو من الباب))[3] .

ووافق ابن الحاجب الفارسي قائلاً: ((... وجاء خلفاء وجعله جمع خليف أَوْلى))[4] ، وجوّز الرضي أن يكون (خُلَفَاء) جمع (خَلِيْف) إلّا أنّه اشتهر الجمع من دون مفرده[5] .

وتباينت آراء شرّاح الشافية، فتفرّد الجاربردي بترجيح الاحتمال الثاني – خلفاء جمعٌ لخليف– ؛ إذ قال: ((... ثم أشار إلى أنّ الأَوْلى أنْ يكون (خُلَفَاء) جمع (خليف) لا (خليفة) لما ثبت من قولهم: كريم وكُرَمَاء، فيحتمل الخلفاء أن يكون جمعاً لـ(خليف)، فلا يجعل أصلاً في جمع (خليفة) عليها، إذ لا يثبت باب بالاحتمال، بل لا بُدّ من ثبت . قال الواحدي في الوسيط : " أصل الخليفة خليف بغير هاء ؛ لأنّه (فَعِيْل) بمعنى: (فَاعِل)، كالعليم والسميع ، فدخلت (الهاء) للمبالغة بهذا الوصف، كما قالوا : علّامة ، وراوية ألا ترى أنّهم جمعوه على خلفاء كما يجمع فعيل. ومن أنّث لتأنيث اللفظ قال في الجمع خلائف))[6]، وأهم ما يُلحَظ في نص الجاربردي ما يأتي :

١–يحتمل (فُعَلاء) أن يكون جمعاً لـ(فَعِيْل) أو(فَعِيْلَة) ، وعلى هذا رُدّتْ قياسية باب فُعَلاء لفعيلة؛ إذ لا يُجعل الجمع (فُعَلاء) أصلاً وقياساً في جمع (فَعِيْل)؛ لأنّه لا يثبت باب بالاحتمال .

---

(١) سورة النمل ، الآية : ٦٢ ، وتتمة الآية﴿ أمَّن يُجب المضطرَّ إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض أإله مع الله قليلاً ما تذكَّرون﴾ .

(٢) التكملة: ١٨٥ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٨٧/١ .

(٤) الشافية : ٤٠ .

(٥) ينظر شرح شافية ابن الحاجب : ١٥٠/٢ .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٤٢/١ .

٢-يمكن عدّ التاء -فيما نقل- في خليفة للمبالغة حملاً على علّامة وراوية ، وهذا فيه نظر؛ لعدم توافر دلالة المبالغة في (خليفة) ، كما هي في علّامة وراوية .

٣-إذا أُريد جمع المؤنث (خليفة) قيل في جمعه (خلائف) .

ويرى ركن الدين أنّه ((قد جاء جمع فَعِيْلة على فُعَلاء، نحو: خُلَفَاء في جمع خَلِيْفة، فكأنهم جعلوه خليفاً كشريف))[١] يظهر أنّ ركن الدين لا مُشْكل عنده في جمع (فعيلة) على (فُعَلاء) ، وقد ساوى بين ما فيه تاء وما ليس فيه لقوله : (فكأنّهم جعلوه خليفاً) أي خليفة كأنّها خليف .

وذهب اليزدي إلى ترجيح الاحتمال الأول، وقد ساوى بين(فَعِيلة) و (فَعِيل) من جهة استعمالهما للمذكر، وقد يكون (فعيلة) بمعنى (فعيل) ، ويستبعد أن تكون جمعاً لـ (خليف) لمبادرة الذهن إلى خليفة قال : ((والأصح أنه جمع خليفة، ولكن خليفة بمعنى خليفٍ من حيث إنها لا تطلق إلا على مذكر، وجعله جمع خليف فيه تكلف؛ إذ الخليف ليس بمشهور، وأيضاً المبادَر إلى الذهن أن مفرده خليفة))[٢] .

ويرى الساكناني أنّ (فعائل) و(فُعَلاء) يصحّان صيغة جمع للمؤنث (فَعِيْلَة) قال: ((أي والأَوْلَى أنْ يُجعل الخلفاء جمع الخليف؛ لأنّه من جموع المذكر كالكُرَمَاء، والخليفة يُجمَع على خلائف . والصحيح -عندي- ثبوتهما في المؤنث -أيضا-. قيل : إنّ الخليفة وإنْ كانت متحلية بالتاء فمذكر، والتاء للمبالغة كالعلّامة وإنه قد جاء خليفة ، وخليف بالتاء وعدمها[٣] كقول الشاعر :

إنّ مِنَ القومِ موجوداً خليفتهُ وما خليفُ أَبي مُوسَى بموجودِ))[٤]

ويمكن القول إنّ الرأي الأقرب إلى الأخذ به أنْ تُجعل (فَعِيْلة) بمعنى (فَعِيْل) ، فهو من باب نيابة صيغة عن أخرى ، ومن ثمّ يتساوق جمعها على (فُعَلاء) .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٤٥٥/١ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١/ ٢٢١ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٤٣٢ .
(٤) ديوان أوس بن حجر : ٢٥ .

٢- التعدّد في مصدر غَرِيَ :

جاء في مصدر الفعل غَرِيَ احتمالان هما :

الأول : الغَرَاء –بالمدّ– وهو شاذّ عند سيبويه؛ إذ قال: ((وقالوا: غرِيَ يغْرى غَرىً وهو غَرٍ. والغراءُ شاذّ ممدود...وقالوا: رَضِيَ يَرْضى وهو راضٍ وهو الرِّضَا...أما الغَراء فشاذ))[١]،على حين عدّ الفرّاء مصدر غري : غَراء–بالمدّ–؛ إذ قال: ((" والغَرَاء أن تقول: قد غَرِيتُ بِك غَرَاءً ممدود يكتب بالألف))[٢] ، وتبعه في ذلك أبو الطيّب الوشّاء(ت٣٢٥هـ) إذ قال: ((" والغَرَاء "مصدر غَرِيت بالشيء، ممدود)) [٣] .

والآخر: الغرى–بالقصر– ونُسب هذا الرأي إلى الأصمعي(٢١٦هـ)، قال السيرافي: ((فأما الأصمعي فكان يقول: غرى مقصور))[٤] .

وميّز ابن ولّاد(ت٣٣٢هـ) بين مصدرين لِغَرِيَ؛ إذ قال: ((والغِراء الّذي يغرّى به ممدودٌ إذا كسرت أوله فإذا فتحت أوله قَصَرتَ فقلتَ هو غراً وكتابه بالألف لأنّك تقول سَرْجٌ مّغْرُوٌّ وسَهْمٌ مغروّ))[٥] إذن تبع الأصمعي في القصر.

وقال الزمخشري: ((...والغَرَاء في مصدر غري فهو غَرٍ شاذ، هكذا أثبته سيبويه، وعن الفراء مثله، والأصمعي يقصره))[٦] .

وعدّ ابن الحاجب المصدر (غراء) مصدراً سماعياً، إذ قال: ((...أو فَعِل فإن مصدره على فَعَل، فإذا بنيت هذه الصيغة من معتل اللام وجب أنْ يكون: على فَعَل...ثم أورد الغَرَاء على ذلك إذ قياسه غَرىً؛ لأنه من

---

(١) كتاب سيبويه : ٥٣٨/٣ .
(٢) المقصور والممدود : ٤٠ .
(٣) الممدود والمقصور : ٥٠ .
(٤) هامش كتاب سيبويه : ٥٣٨/٣ ، و ينظر: المفصل : ٢٧٣، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٣٩/٦ .
(٥) كتاب المقصور والممدود : ٩٢ .
(٦) المفصل : ٢٧٣ .

غَرِي فهو غرٍ...فمدّه على خلاف القياس والمسموع ما ذكره سيبويه من المدّ))[١] . وذهب ابن يعيش والرضي إلى أنّ القياس مع الأصمعي[٢] .

ووافق الجاربردي ابن الحاجب ، وتفرّد في عدّ (الغَرَاء) –بالمدّ– من السماعي؛ إذ قال: ((وكذا المعتل اللام من كل مصدر ماضيه على فَعِل، والصفة المشبهة منه أفْعَل...فإذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام تتحرك لامه، وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفاً، ثم أورد الفراء اعتراضاً على ذلك إذ قياسه غَرَا؛ لأنّه من غري، أي أولع به فهو غرٍ، مثل صدي فهو صدٍ، على خلاف القياس، والأصمعي يقصر، لكن المسموع فيه المدّ))[٣].

ويظهر من هذا النص الآتي:

١–أنّ القياس في كل فعلٍ ماضٍ معتل اللام كان على زنة (فَعِل)، وصفته المشبهة على(أفْعَل)، أن يكون المصدر منه على (فَعَل)؛ وذلك للإعلال الحاصل في لامه؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها .

٢–أنّ المدّ في (الغَراء) سماعي .

ويُعدّ السماعي من المقيس عليه عند النحويين؛ لأنّ ((المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية...))[٤]، على حين الشاذّ ((هو ما خالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية مسموعة أو مروية))[٥]، وليس كلّ مسموع يقيسون عليه إنّما المطّرد الشائع الغالب.

وذهب ركن الدين إلى أنّ الغَراء شاذّ فقال: ((والغَرَاء –بفتح الغين والمد– للذي يُلْزَق به الشي يكون من السمك، شاذ؛ لأن القياس القصر كما يقول الأصمعي؛ لأنه من غَرِي –بالكسر– فهو غَرٍ كصَدِيَ فهو صدٍ. نقله سيبويه والفراء))[٦] .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ٦٢٣/١ .
(٢) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش) : ٣٩/٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣٢٧/٢ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٩٢/١
(٤) أصول التفكير النحوي : ٩٥ .
(٥) المرجع نفسه : ٩٩ .
(٦) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) :٥٧٠/١–٥٧١ .

ويرى اليزدي أنّ في قول المصنف" الغراء شاذ" ((جواب عن اعتراض مقدَّر كأن قائلاً قال: أليس الغَرَاء مصدر غَرِي فهو غَرٍ ممدوداً، وقد ذكرتم أن مصدر الفعل الذي يكون نعته فَعِلاً مقصورٌ))[١] . وذهب إلى أن المصنف أجاب بجوابين، ((أحدهما الحكم عليه بالشذوذ، والنادر كالعدم. والثاني: منع وروده غير مقصور كما رواه الأصمعي))[٢]. ورجّح الجواب الأول – شذوذ غَرَاء – إذ قال: ((والأول أولى؛ لأن سيبويه والفراء يرويانه ممدوداً، ويحكمان عليه بالشذوذ))[٣] .

ووافق الساكناني ركن الدين واليزدي في شذوذ المصدر(غَراء)؛ إذ قال: ((واعلم أن مصدرَ غَرِيَ بالشيء يَغْرَى –إذا أُولِعَ به–: غَرَاءٌ بالمد في رواية سيبويه، والفراء وهو شاذ . وأما الأصمعي فقد رواه مقصوراً على قياس أخواته))[٤] .

ويذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى عدم تحديد أوزان المصادر حتى ما كان منها كثير الوقوع، ويقرر أنّ كل أوزانه سماعية في الحقيقة[٥]، ووافقه الدكتور ديزيره سقال في عدّ مصادر الأفعال الثلاثية سماعية صحيحة[٦] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٣٠٣/١ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٥٧٢ .
(٥) ينظر : المنهج الصوتي : ١٠٩ .
(٦) ينظر: الصرف وعلم الأصوات(د. ديزيره سقال) : ١٨٥ .

٣- <u>الاجراء في (كساء ورداء)</u> :

ورد في الدرس الصرفي احتمالان إجرائيان في قلب الواو والياء المتطرفتين بعد ألف زائدة همزة هما :

الأول : إجراء القلب المباشر ، قال سيبويه : ((فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدةً همزت، وذلك نحو: القضاء، والنماء، والشقاء. وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم قالوا: عتيٌّ ومغزيٌّ وعصيٌّ، فجعلوا اللام كأنها ليس بينها وبين العين شيء، فكذلك جعلوها في قضاء ونحوها، كأنه ليس بينها وبين فتحة العين شيء، وألزموها الاعتلال في الألف لأنها بعد الفتحة أشد اعتلالا))[١] الظاهر من قول سيبويه أن القلب في حقيقته متعلق بشرطين هما : زيادة الألف على البنية ، وعدم الاعتداد بها وجعلها غير حاجزة بين اللام والعين. وتبعه في ذلك المبرد، وابن السراج، وابن الحاجب ، وابن مالك [٢] .

والآخر : مرور القلب بمرحلتين هما: قلبها ألفاً، ثم قلب الألف همزة؛ إذ ذهب المازني(ت٢٤٧هـ) إلى أن الإبدال قد مرّ بمرحلتين، بقوله: ((واعلم أنّ الياء والواو إذا وقعت قبلَهما أَلِف زائدة ثالثة فصاعدا وكانتا حَرْفي الإعراب أُبدلتا همزة، وجرى على الهمزة الإعرابُ، كما جرى على سائر الحروف، وذلك نحو:" كِساءٍ وعَطاءٍ ..."لأنهما ينقلبان أَلِفاً إذا كانت قبلهما الفتحة. والفتحة من الألف؛ فإذا جاءت الألف لم يكن من قَلْبهما بد فقُلبتا ألفين وقبلهما ألف فهمزوا الثَّانية؛ لئلا يجتمع ساكنان، ولم يحذفوا فيكون الممدود مقصوراً، وتذهب الياءُ ويلتبس))[٣]. ويُلحظ من هذا النص ملاحظ عدة ، منها: تطرّف الواو والياء، وإجراء الألف مجرى الفتحة، والإتيان بالقلب للتخلص من التقاء الساكنين، واستكراه الحذف؛ لأنّه يؤدي إلى قصر الممدود فيزول الغرض ، وتابعه على ذلك كلّ من ابن يعيش، والرضي[٤] .

ويرى ابن جني أنّ قول النحويين بقلب الواو والياء همزة من دون ذكر قلبها ألفاً هو من باب التجوّز؛

---

(١) كتاب سيبويه : ٤ /٣٨٥ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١/٢٠٠ ، والأصول في النحو : ٣/٢٤٤-٢٤٥ ، والشافية :٧٤ ، وشرح الكافية الشافية: ٤/٢٠٨٢.

(٣) المنصف : ٢/١٣٧ .

(٤) ينظر: شرح الملوكي في التصريف : ٢٧٦ -٢٧٧ ، وشرح المفصل: ١٠ /٩ – ١٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٣ / ١٧٣

ذلك أنّ تلك الألف المنقلبة عن الهمزة هي بدل من الياء أو الواو فلما كانت كذلك جاز أن يقال: إن الهمزة منقلبة عنهما[١] .

وقال ابن عصفور: ((... وذلك أن الأصل : كساو ، ورداي، فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة وليس بينهما وبينها حاجز إلا الألف، وهي حاجز غير حصين لسكونها وزيادتها، والياء والواو في محل التغيير، أعني طرفاً، فقلبتا ألفا، فاجتمع ساكنان: الألف المبدلة من الياء أو الواو مع الألف الزائدة، فقلبت الألف همزة))[٢]. والمتأمل في هذا النص يجد أن ابن عصفور كان تابعاً لسيبويه في علّتي القلب ، وتابعاً لابن جني في طريقة الإبدال .

أمّا شرّاح الشافية فقد تفرَّد من بينهم الجاربردي بترجيح الاحتمال الثاني –قلب الواو والياء ألفاً ثم قلبهما همزة– واحتمل احتمالين في علة قلب الواو والياء المتطرفتين بعد ألف زائدة همزة ،إذ قال: ((فإما أنْ لا يعتدّوا بالألف فصار حرف العلة كأنه وليَ الفتحة ، فقُلبت ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبله ، ونزّلوا الألف منزلة الفتحة ؛ لزيادتها عليها وأنها من جوهرها ومخرجها ، فقلبوا حرف العلة ألفاً كما يقلبونها بعد الفتحة ، فالتقى ألفان فكرهوا حذف أحديهما أو تحريك الأولى لئلا يعود الممدود مقصوراً، فحركوا الأخيرة ؛ لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة))[٣]. والملاحظ أن الجاربردي لم يعتدّ بالألف بجعلها حاجزاً غير حصين فكأن الواو والياء وليتا الفتحة ، فضلاً على أنّه عد الألف بمنزلة الفتحة وأن لهما الجوهر والمخرج نفسه .

وفي قوله : (أو تحريك الأولى ...فحركوا الأخيرة) نظر ؛ لأنه تحدّث عن الألف ومن الثابت أنّ الألف لا تقبل الحركة ، قال الرضي : ((وإنّما لم تحذف الألف الأولى للساكنين))[٤] .

---

(١) ينظر سرّ صناعة الإعراب : ٩٣/١-٩٤ .

(٢) الممتع في التصريف :٣٢٦/١ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٣٠٦ – ٣٠٧ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب :١٠٢/٣ .

وقال ركن الدين: ((قلبت الواو والياء همزة ؛ لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة))[١]. ويظهر من هذا النص أنّ علّة ضعف الطرف علّة مقدمة في وصف هذا التحول عند ركن الدين ، وأن التحول كان مباشراً .

وقد أنكر اليزدي أن يكون القلب في مثل كساء ورداء لأنهما ((أُسكنتا ، ثم قلبتا ألفاً بعد إسكانهما ، ثم لالتقاء الساكنين قلبت الألف همزة))[٢] ، فهو يرى تعسفاً في التقاء الساكنين بلا حاجة ، وقد تحقّق هذا الالتقاء قبل قلبهما ألفاً ، فالقلب لا يكون موجباً للالتقاء[٣] . ويظهر من قوله :(أُسكنتا) أنّه فسّر القلب في حالة الوقف فهو تصور التقاء الساكنين قبل قلبهما ألفاً .

وردّ رأي الجاربردي في علة القلب ألفاً؛ إذ قال: ((كلا الأمرين متكلف ومنتقضٌ؛ أما التكلُّف فلأن الحرف يكون حاجزاً في الحقيقة، ولأن الألف لا يكون كالفتحة في العمل؛ لاستحالة اقتضاء الألف نفسها . وأما الانتقاض فبمثل قاوم يقاوم))[٤] ، وهو يرى أنّ الحقّ قلب الواو والياء همزة من دون تطويل الذي بدوره يستدعي تقدير المستحيل[٥] .

ولله درّ اليزدي في قوله :(... ولأن الألف لا يكون كالفتحة...) في عدم المساواة بين الألف والفتحة من الجانب الصوتي ، وإحساسه الدقيق بالفارق الكمي بينهما ، وعليه لا يمكن عدّ الألف حاجزاً حصيناً في نظره .

ورجّح الساكناني الاحتمال الأول – قلب الواو والياء همزة مباشرة – ، وأفسد رأي الجاربردي القائل بعدم الاعتداد بالألف أو نزول الألف منزلة الفتحة ، وعدّه غلطاً فاحشاً ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب الإعلال في مثل : قاوَلَ وبايَعَ[٦] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢ / ٨٢٨ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب(اليزدي) : ٢ / ٥١٦ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) المصدر نفسه : ٢/٥١٦-٥١٧ .
(٥) المصدر نفسه : ٢/٥١٧ .
(٦) ينظر شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٨٣٩-٨٤٠ .

أمّا المحدثون فقد تباينت آقوالهم، فذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى القول بأنّه ((يمكن تفسير الهمزة بخاصة الوقف العربي، الذي لا يكون على حركة في مثل كساو، فحذفت الضمة المولدة للواو، بازدواجها مع الفتحة الطويلة، وأقفل المقطع بصوت صامت، هو الهمزة التي تستعمل هنا قفلا مقطعياً، تجنباً للوقف على مقطع مفتوح))[١]. ويُفهم من هذا النص أنّه لا يمكن الوقف على مقطع مفتوح، وأن واو (كساو) ليست صائتاً طويلاً بل هي صائت قصير– ضمة – شكلت مع الصائت الطويل (الألف) قبلها مزدوجاً، فحُذفت الضمة، وأُقفل المقطع ((بإحلال الهمزة محل صوت اللين ، لا على سبيل الإبدال ، بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة ، ولا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة وبين الياء والواو توجب إبدالا ما))[٢] ورأي الدكتور عبد الصبور يتفق مع الأوائل في إجراء الحذف وإحلال صوت آخر محله ، إلّا أنه يختلف عنهم في تسمية التحول تعويضاً مكان الإبدال ، فهو يرى أنّ لا قرابة صوتية بين الهمزة وأحرف اللين توجب الإبدال .

واعترض الدكتور حسام النعيمي على الدكتور شاهين في أمرين، الأول: رفضه فكرة الإبدال، والآخر: عدّه الواو في نحو(كساو) بعد الألف نصف حركة أو شبه صائت[٣].

واحتمل لتحول الواو والياء إلى الهمزة دون غيرها أحد الأمرين : الأول: العلاقة بين الهمزة والواو والياء موجودة في ذهن العربي إذ كان يسهّل الهمزة المضمومة واواً، والهمزة المكسورة ياءً، فحين أراد التخلص من الواو أو الياء هنا جعلها همزة . والآخر: أنّ هذه الكلمات كانت في الأصل مهموزة وسُهّلت ؛ لكثرة الاستعمال، حتى اختفت ، واضمحلت . ورجَّح القول الأول ؛لقلة الكلفة فيه [٤] .

وذهب الدكتور أوس الشمسان إلى اتّباع وسيلتي الحذف والتعويض إذ قال: ((والأولى القول بأنّ العلتين تحذفان في هذا الموضع، وهو التطرف بعد الألف الزائدة وهي في الأصل مهموزة، وتعويضاً عن الحذف

---

(١) المنهج الصوتي : ١٧٧ .

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : ٨١ .

(٣) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٣٥٩–٣٦٠ .

(٤) ينظر : المرجع نفسه : ٣٦١.

زيد في مطل الفتحة الطويلة (الألف) حتى احتيج إلى قفل المقطع الطويل فكانت الهمزة؛ لأنها قطع للنفس))[1].

وقوله : (...وتعويضاً عن المحذوف ...) يُلحظ فيه أن المُعَوِّض جاء في محل المُعَوَّض وهذا يخالف ما يراد بمصطلح التعويض .

ويرى الدكتور عبد القادر عبد الجليل أنّ الداعي لاستبدال الواو والياء همزة والجالب لها هو طبيعة صوت الهمزة نفسها، إذ إنَّها ليست من أصوات المباني، وليس لها تأثير في محتوى الدلالة، إنما وظيفتها النبر القائم على أساس القطع ، ولذا استبدل صوت الواو الذي لا يمتلك نبراً بالهمزة التي تمثل النبر القصدي، زيادة على أنّ للهمزة جانباً صوتياً آخر، وهو أنه يمكن إبراز مهمة التنوين أو التصويت القصير في نهاية المقطع ، يُزاد على ذلك أنّ الواو مع عدم الوقف عليه يتحوَّل صوتياً إلى صائت، فينتج مقطع (ع ع س)، وهذا ليس له تحقُّقٌ في العربية، لذا جيء بصوت الهمزة بديلاً له[2] .

أمّا الدكتور الطيّب البكوش فذهب إلى أن ((القلب في هذه الحالات هو الحلّ الذي تلجأ إليه اللغة عندما يتعذّر الحذف أو الإدغام اللذان يتقيدان بصيغة الكلمة ، فلا يحدثان إلّا عندما لا ينتج عن الصيغة الجديدة لبس ، أمّا القلب فهو يحافظ على الصيغة ولا يدخل عليها إلا تجانسا في الأصوات من شأنه أن يسهل النطق))[3] .

وأوجد الدكتور جواد كاظم عناد عذراً للقدماء في قولهم الإبدال بوجود قرابة صوتية بين أحرف اللين والهمزة، بنفيه وجود هذه القرابة في الواقع ، بل بوجود قرابة أخرى ((يمكن أن تُوصَفَ بأنَّها قرابة ذهنية أو صناعية ، قرابة كان للصناعة النحوية الأثر الكبير في خلقها ، وذلك حين وجد النحويون أنفسهم أمام مادة لغوية لم يفرّقوا في سماعها بين قبيلة وأخرى ، ولا سيما ما يتصل منها بالجانب الصوتي ... ومن ثم يمكن

---

(١) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سرّ صناعة الإعراب : ٤٥ .

(٢) ينظر : علم الصرف الصوتي : ٢٧٠ – ٢٧١ .

(٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ٦٦ .

القول : إن القرابة بين هذه الأصوات التي ارتبطت في أذهان النحويين ، هي وليدة التتابع بين هذه الظواهر ، فلم تكن بها حاجة إلى الاشتراط الذي يقضي بوجود القرابة الصوتية بينهما ، وليس بعيداً أن تكون القرابة الذهنية سبباً في تصور القرابة الصوتية بعد حين))[1] .

وترى الباحثة– بعد كل ما ذُكر – أنّ ما قاله الدكتور جواد هو الأصوب ، فالأمر راجع إلى التتابع بين عدد من الظواهر اللهجية .

---

(١) المزدوج في العربية : ٨٤ – ٨٥ .

٤- أصل اسْتَخَذَ :

احتمل سيبويه في أصل (استخذ) احتمالين هما :

الأول : أصل (اسْتَخَذَ) : (اتَّخَذَ) –بزنة افْتَعَلَ–أُبدلت السين من التاء الأولى–فاء الكلمة–قال سيبويه: ((وقال بعضهم: اسْتَخَذَ فلانٌ أرْضاً، يريد اتَّخذ أرضاً، كأنَّهم أبدلوا السين مكان التاء كما في اتّخذَ، كما أبدلوا حيث كثُرتْ في كلامهم وكانتا تاءين، فأبدلوا السين مكانها كما أُبدلت التاء مكانها في سِتٍّ . وإنما فُعِل هذا كراهية التضعيف))[١]. والمتأمل في هذا النص يجد أنّ استبدال السين بالتاء كثير في الكلام؛ لكراهة التضعيف .

والآخر: أصل (اسْتَخَذَ): (اسْتَتْخَذَ) –على زنة اسْتَفْعَلَ من الفعل (تخذ)–وحُذفت التاء الثانية للتضعيف، قال سيبويه: ((وفيها قولٌ آخَر أن يكون اسْتَفْعَلَ، فحَذف التاء للتضعيف من اسْتَتْخَذَ كما حذفوا لام ظَلْتُ))[٢] وعلى هذا القول لا يكون هناك إبدال، بل حذف للتخفيف من ثقل التضعيف .

وذكر العلماء هذين الاحتمالين من دون ترجيح أحدهما على الآخر[٣]، وعلل ابن السراج الإبدال في الاحتمال الأول؛ لكراهية التقاء المطبقين[٤]، وجوّز ابن جني هذا الإبدال؛ لأنّ التاء والسين صوتان مهموسان[٥]، ووافقهما ابن يعيش في هذا الإبدال ؛ لاشتراك التاء والسين في الهمس وتقارب المخرج ، ويرى أن الحذف تمّ في الاحتمال الثاني–أصل استخذ: استتخذ– في التاء الثانية الساكنة؛ لأنّ حذف التاء الأولى يؤدي إلى اجتماع ساكنين، وذلك يؤدي إلى تغيير ثانٍ[٦] .

وعلل الرضي إجراء الحذف في التاء الثانية ؛ لأن التكرير من الحرف الثاني [٧] ، ويرى ((أن العادة

---

(١) كتاب سيبويه : ٤٨٣/٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٨٤/٤ .

(٣) ينظر: الأصول: ٤٣٣/٣ ، وسرَ صناعة الإعراب : ١٩٧/١–١٩٨، والمفصل:٥٧٧، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ١٥٤/١٠ ، والممتع في المتصرف : ٢٢٢/١–٢٢٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٢٩٤/٣ .

(٤) ينظر: الأصول: ٤٣٣/٣ .

(٥) ينظر: سرَ صناعة الإعراب : ١٩٧/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل : ١٥٤/١٠ .

(٧) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢٩٤/٣ .

الفرارُ من المتقاربين إلى الإدغام ، والأمر ههنا بالعكس، ولا نظير له))[1] .

وتفرّد الجاربردي بذهابه إلى ترجيح الاحتمال الأول؛ إذ قال: ((قيل أصله استتخذ وهو استفعل من تخذ يتخذ، حذفوا إحدى التاءين، وهو أشذ من يتسع ويتقي بتخفيف التاء منهما؛ لأنّ الحذف منهما كان للحمل على يسع ويقي وهنا لا وجود له، والظاهر أنّه ليس أصله استتخذ؛ لأنّهم لا يقولون استتخذ، ولو كان منه لجاء الأصل؛ إذ لا مانع يمنع من وجوده ، وأيضاً إنه بمعنى اتّخذ ولو كان استفعل لاختلف معناه، ولذلك قال بعضهم أصله اتّخذ أُبدل السين من التاء كما أبدل التاء من السين في قول الشاعر

يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات

أي شرار الناس وعلى هذا أيضاً هو أشذ من يتسع ويتقي))[2] . والمتأمل في هذا النص يجد أموراً عدّة، منها أسباب تفرده في الترجيح وهي :

١-ورود الاحتمالين في أصل (استخذ) -الإبدال والحذف .

٢-عدم تحديد أي التاءين التي يصيبها الحذف .

٣-أنّ الحذف في (استخذ) أشذّ من الحذف في (يتسع ويتقي)؛ لأن الحذف فيهما كان حملاً على (يسع ويقي) ، على حين لا يوجد نظير لـ(استخذ) كي يُحمَل عليه .

٤-قرار الجاربردي عدم وجود الأصل (استتخذ) ؛ لعدم القول به، ولو كان له وجود لجاء ووجد .

٥-دلالة المعنى في (استخذ) هي(اتّخذ) ، ولو كان وزن (استخذ) استفعل لاختلف معناهما .

٦-الإقرار بقول البعض بأنّ أصل (استخذ): (اتَّخذ) -بالإبدال-إذ جاء شاهد على جواز إبدال التاء من السين.

وذهب ركن الدين إلى أنه : ((وقد جاء: استَخِذْ، في: استَتْخِذْ، بمعنى: اتَخِذْ بحذف التاء الثانية . وقال بعضهم: أبدلت السين من التاء الأولى من : اتخِذْ، فقيل: اسْتَخِذْ، وهو أشذ من يَتَقِي ويَتَسِع. وقال بعضهم :

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٩٤/٣ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٣٥٩/١-٣٦٠ ، والبيت لم أعثر على اسم الشاعر أو الديوان في كتب الأدب.

استخذ : استفعل، مخفف من استتخذ . وقد استغني بمخففه عنه، وحينئذ لا تكون سينه بدلا من التاء))[1]ويظهر من هذا النص اضطراب قول ركن الدين؛ إذ ذكر ثلاثة احتمالات هي : الأول : أصل (استخذ): (استتخذ) وحذف التاء الثانية، والثاني: أصلها (اتّخذ) وأُبدلت السين من التاء الأولى، والثالث: (استخذ): (استفعل) مخفف من (استتخذ) . والملاحظ أن الاحتمالين الأول والأخير متشابهان؛ فالحذف والتخفيف واحد فيهما ، وهو حذف التاء .

وأشار اليزدي إلى الاحتمالين في (استخذ)، ونقل رأي ابن الحاجب، وهو أنه اختار الاحتمال الأول – أصله اتَخذ– لعدم مجيء الأصل (استتخذ) –اسْتَفْعَلَ–، وأيضاً لأن (استخذ) بمعنى اتّخذ، فلو كان استخذ استفعل لاختلف معناه[2] .

وأجاب عن هذا الرأي بقوله: ((ولك أن تجيب عن لزوم مجيء الأصل بأن الغنية بالمخفف عن الأصل حاصلة ، وليس كل أصل مستعملاً . وعن لزوم اختلاف المعنى بأن من الجائز ورود باب بمعنى باب آخر ... وعلى الراجح عند المصنف يجب إبدال السين من التاء ...وكان الأوفق ...أن يختار القول الثاني))[3]. فالظاهر من هذا النص أنه رجّح الاحتمال الثاني–استتخذ أصل استخذ– لأن المخفف–استخذ– يغني عن المضعّف–استتخذ–، وليس لازماً أن يكون المخفف والمضعف يحملان نفس المعنى .

ورجّح الساكناني الاحتمال الثاني موافقاً فيه اليزدي، فقال: ((واعلم أنّه في الأصل: اسْتَتْخَذَ؛ لأنه من الـ(اسْتِفْعَالِ) فحُذفت التاء الثانية تخفيفاً فصار: اسْتَخَذَ يَسْتَخِذُ. ذهب طائفة إلى أن السين بدل من التاء ، والأصل فيه: اتّخذ فقلبت التاء الثانية سيناً))[4] .

واعترض على ما ذكره الجاربردي فقال: ((قال الشارحون: " والظاهر أنه ليس أصله: استتخذ؛ لأنهم لا

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/٩٦٩–٩٧٠ .
(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢/٦٠٤–٦٠٥ .
(٣) المصدر نفسه : ٢/٦٠٥ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٩٥٧–٩٥٨ .

يقولون: استتخذ". وهذا فاسد ؛ لأن المزيدات قياسية ، ليست مما يتوقف على السماع . أو نقول : عدم سماعه لا يوجب عدم وقوعه ؛ إذ ربما يكون واقعاً ولم يبلغ إليه))[1] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٩٥٧-٩٥٨ .

ثانياً : تفرّد ركن الدين :

١- التاء عوضاً في مصدر الفعل الثلاثي المزيد :

ذكر في المتن علماء العربية القدماء أنّ القياس المطّرد في صياغة المصدر الموازن للإفعال أو الاستفعال من الفعل الأجوف-معتل العين- نحو: أقام واستجار، أن يكون بنقل حركة الواو والياء إلى الصحيح الساكن قبلهما، فالمصدر منهما يكون على إقامة واستجارة ؛ ذلك أنه يلتقي في المصدر ألفان هما: ألف الفعل، وألف المصدر، فيحذف أحدهما، ويُعَوَّض عن المحذوف بالتاء[١] . واختلف العلماء في حكم التعويض بالتاء، فورد فيه احتمالان هما :

الأول : جواز التعويض وعدمه مطلقاً ، قال سيبويه في (هذا باب ما لحقته هاءُ التأْنيث عوَضاً لما ذهب): ((وذلك قولك : أقمته إقامة، واستعنته استعانة ؛ وأرَيتُه إرَاءَة، وإن شئت لم تعوِّض وتركت الحروف على الأصل. قال الله عزّ وجلّ : ﴿لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ﴾[٢] ... وقالوا: أريته إراءً، مثل أقمته إقاماً لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوّضوا))[٣] ، وأيّده في هذا الجواز ابن السراج ، والزمخشري[٤].

والآخر: التزام التعويض بالتاء وعدم إسقاطها إلّا عند الإضافة فإنّه جاز التعويض، قال الفراء: ((وأمّا قوله (وإِقَامِ الصلاةِ) فإن المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت : أفْعلت كقيلك: أقمت وأجَرْت وأجبْت يقال فيه كُلُّه: إقامةً وإجارةً وإجابةً لا يسقط منه الهاء. وإنما أدخلت لأنّ الحرف قد سقطت منه العين... فجعلوا فيهِ الهاء كأنها تكثير للحرف...وإنما اسْتجيز سقوط الهاء من قوله(وإِقامِ الصَّلاة) لإضافتهم إيّاه))[٥] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢٢٧/١ ، والمنصف : ٢٩١/١-٢٩٢ ، والمفصل :٢٨٠، وشرح المفصل (ابن يعيش) :٥٨/٦ ، والممتع : ٤٩٠/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١٦٥/١ .

(٢) سورة النور ، والآية : ٣٧ .

(٣) كتاب سيبويه : ٨٣/٤ .

(٤) ينظر: الأصول : ١٣٢/٣ ، والمفصل : ٢٨٠ .

(٥) معاني القرآن(الفراء) : ٢٥٤/٢ .

وذهب الجاربردي مذهب الفراء في جواز التعويض في (أَفْعَل)عند الإضافة؛ إذ قال: ((...فعوضوا التاء، ويجوز ترك التعويض في أفعل عند الإضافة قال الله تعالى ﴿ وإقام الصلاة ﴾ كأنهم جعلوا المضاف إليه عوضاً عنه))[1] .

وتفرّد ركن الدين بالتزام الحذف والتعويض لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه فقال: ((اعلم أن "فعّل" إذا كان ناقصا، نحو "عَزَّى" حذف من مصدره إحدى الياءين؛ أي: الأصلية أو الزائدة؛ أعني ياء التفعيل للتخفيف، وعوض عن تاء التأنيث منها وأن " أَفْعَلَ" و" استَفْعل " إذا كان أجوف نحو: أجازَ واستجاز، تقول في مصدرهما إجازة واستجازة؛ أصلها: اجوازا واستجوازا؛ نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفاً فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، ثم عوضت تاء التأنيث عن المحذوف. وإنما التزموا الحذف في المواضع الثلاثة لئلا يلزم الجمع بين العوض–وهو التاء– والمعوض عنه))[2] . ويفهم من النص أمور ، منها :

١– التعويض بتاء التأنيث عن المحذوف ؛ وعلّة الحذف التقاء الساكنين .

٢– وجوب التعويض بالتاء وعدم تركها في المصادر الثلاثة (تفعيل، وإفعال، واستفعال) المعتلة .

٣– التزام الحذف في المواضع الثلاثة دليل على وجوب التعويض فيها جميعاً، والعلّة عدم الجمع بين العوض والمعوّض عنه ، وبهذا خالف الأوائل حينما أقروا وجوب الالتزام بالتعويض في مصدر(فعّل)، وجوازه في الإفعال والاستفعال. قال سيبويه: ((وذلك قولك: أقمته إقامة، واستعنته استعانة ؛ وإن شئت لم تعوِّض وتركت الحروف على الأصل... وأما عَزَّيْتُ تَعْزِيَةً ونحوُها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه))[3] .

وسلّم اليزدي بجواز الحذف والتعويض في إجازة فقال: إنّ((الحكم بالتزامهم الحذف والتعويض في تَعْزِيَة واستجازة مسلّم ...ولكن الحكم بالتزامهم التعويض في إجازة غير مسلّم ؛ لأنه يجوز ترك التعويض في مصدر

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٦٥ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢٩٩/١ .

(٣) كتاب سيبويه : ٨٣/٤ .

أَفْعَلَ، تقول: أَرَيْتُه إراءً، قال الله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ . فإن قلتَ: يحمل المذكور على الشاذّ، فلا يسوغ القياس عليه. قلتُ: الحمل على السائغ أولى؛ كيلا يلزمَ ورود القرآن على اللغة النادرة، وأيضاً نصَّ النحاة على جواز تركه فلا يُخالَف النص، وعلى هذا ذهب الفراء إلى أن جواز ترك التعويض مشروط بالإضافة ليكون المضاف إليه ساداً مسدّ التاء، وعند سيبويه الجواز مطلقاً ثابت))[١] .

ووافق الساكناني الجاربردي في ترجيح الاحتمال الثاني–جواز سقوط التاء عند الإضافة–إذ قال عن زيادة التاء: ((إنها عوض من حيث إنها لم يؤت بها إلا بعد الإعلال، ولا يمكن الجمع فيهما، وإذا أضيف يجوز تركها كقوله: ﴿ إِقَام الصَّلَاةِ وإِيتَاء الزَّكَاة﴾ ، وإثباتها كإعارة البيتِ))[٢] .

أما توصيف المحدثين لهذه التاء فقد ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى إضافتها بوصفها ((لاحقة لهذا النوع من المصادر، فقيل: (استقامة، واستبانة)، وبهذه الإضافة تحقق نوع من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل))[٣] .

وعدّ الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز التعويض بالتاء من الشائع؛ إذ قال: ((ويشيع هذا التعويض فيما عينه واوٌ أوْ ياء من المصادر، ومما عينه واو إقامة، استقامة، إجازة ، استجازة...))[٤]، ويرى ((أنَّ كون التاء محذوفة –إن لم يُجوَّز أن يكون (إقام) مصدراً – للمزاوجة أولى من جعل المضاف إليه عِوَضاً، فالتاء حُذِفت لمزاوجة (إيتاء)))[٥] ، وعزّز رأيه بأدلة منها أنّ باب المزاوجة واسعٌ في العربية[٦] .

ويرى الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود أنّ زيادة التاء في آخر هذه المصادر((تمييزاً للفعل

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١٠٥/١ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ١٩٧ .
(٣) المنهج الصوتي : ١٩٥ .
(٤) ظاهرة التعويض في العربية : ٢٤ .
(٥) المرجع نفسه : ٣٨ .
(٦) ينظر: المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

عن الاسم))[١] .

وترى الدكتورة خديجة الحمداني أنّ((لغة التعويض هي الأفصح في الكلام...أما اللغة الأخرى فهي مسموعة))[٢] ، وعدّ الدكتور عادل نذير التاء جزء من الصيغة [٣] .

وأرجع الدكتور جواد كاظم عناد التغيير الحاصل في (إقوام) إلى كراهة المزدوج (وَـــ) فخُفف بإسقاط الجزء الأول من(وَـــ) ترتّب على هذا الإسقاط مقطعاً ابتدأ بحركة(ـــَ)، وهذا لا يكون في العربية، فنُقلت قاعدة المقطع السابق إلى المقطع التالي من أجل تقويم المقطع، ثم عُوّض الجزء الساقط بالتاء، فكان التغيير كالآتي:

إقوام = ء ـِ ق / وَـــ م/ .

إقامة =ء ـِ / قـً / مـَ ة / . تعويض الجزء الساقط بالتاء[٤] .

وعدّها الدكتور صباح عطيوي زائدة إذ قال: ((الحقُّ أنَّ زيادة التاء هذه خارجة عن التغيير الحاصل داخل بنية هذه المصادر، إذ نراها قد زيدت في نهاية المصدر، فهي بعيدة عن الأحداث الصرفيَّة والصوتيَّة المُتحقِّقة داخل البنية، ولعل هذا يفسر تجويز سيبويه عدم إضافة هذه التاء))[٥] .

---

(١) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية : ٢٨٥ .

(٢) المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب : ١٢٦ .

(٣) ينظر : التعليل الصوتي عند العرب : ٢٧٢ .

(٤) ينظر : المزدوج في العربية : ١١٢-١١٣ .

(٥) التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: ٢٥٣ .

٢- (ايمُن) بين الإفراد والجمع:

أُحتُمل في (ايمُن) احتمالان، هما :

الأول : إن (ايمن) اسم مفرد مشتق من اليمن، موضوع للقسم، وهمزته همزة وصل ، وهذا مذهب البصريين[١]، قال سيبويه: ((ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أَيْم ، وأَيْمُنُ، لمَّا كانت في اسم لا يتمكَّن تمكنَ الأسماء التي فيها ألفُ الوصل نحو ابْنٍ واسْم وامرئٍ ، وإنَّما هي في اسم لا يُستعمل إلَّا في موضع واحد...والدليلُ على أنها موصولة قولهم : لَيْمُنُ اللهِ ، ولَيْمُ اللهِ))[٢] .

والآخر : (أيمُن) جمع يمين ، وهمزته همزة قطع، وهذا مذهب الكوفيين[٣] ، قال ابن جني: (("وايْمٌ" محذوفة من" أيْمُنٍ" ؛ لأنها كَثُرَتْ في القَسَم وعُرف موضعها وحذفت همزتها، وهي جمع يمين))[٤] .

وذكر الجاربردي الاحتمالين ، وأبان حجج كل احتمال قائلاً: ((ذهب البصريون إلى أنه مفرد على وزن افْعُل؛ إذ قد جاء عليه المفرد مثل آجُر، وآنُك–وهو الأسرب– وفي الحديث الشريف " من استمع إلى قينة صب في أذنيه الآنك" . والمفرد هو الأصل؛ ولأن العرب تصرّفت فيه وغيّرته تغيّراً لم يجيء مثله في الجمع، فقالوا: ايمُن، وايم، وام ، بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة، والأصل الكسر؛ لأنها همزة وصل، وإلا لما سقط في الدرج، وهو عند سيبويه من اليمن بمعنى البركة...وذهب الكوفيون إلى أنّه جمع يمين؛ لأنه لم يجيء على زنته واحد، وآجر وآنك أعجميان، وأيضاً ليس جعله أفعُلاً أولى من فيعُل، فهمزته همزة قطع ، وإنما سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال))[٥] .

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة ٥٩) :١/ ٣٤٣، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٣٥/٨ ، والمساعد:٦١٣/٢.

(٢) كتاب سيبويه : ١٤٨/٤ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة ٥٩):٣٤٣/١ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٣٥/٨ .

(٤) المنصف : ٦١/١ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٦٤/١-١٦٥ .

وتفرّد ركن الدين بجعل (ايمن) مشتقاً من اليمين بقوله: ((ثم إذا كان أول الكلمة ساكناً، وذلك السكون في الأسماء والأفعال والحروف ...فإن كان في الأسماء فهو إما سماعي أو قياسي. والسماعي في عشرة أسماء لا غير... وكذا في " ايْمِ الله" و" ايْمُنِ الله"؛ لأنهما من اليمين–والياء ساكنة–))[١] .

وذهب اليزدي إلى ترجيح الاحتمال الأول–إفراد أيمن–لكون المفرد أسبق من الجمع فقال : ((اعلم أن ايمن عند سيبويه من اليمن، فإذا قال المقسم: أَيْمُنُ الله فكأنه قال: بركةُ اسمِ اللهِ قسمي؛ مفرد على أَفْعُل، كآجُرٍ وآنُكٍ، وهو الأُسْرُبُ...والكوفيون على أنها جمع يمين لعدم أَفْعُل في الإفراد . وآجر وآنك أعجميان ، وهمزتها في الأصل للقطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. ولا يقاوم شيء مما ذكر كونَ المفرد أسبق، فيحمل عليه حيث لا تحقُّق للجمعية))[٢] .

وذكر الساكناني الاحتمالين ولم يرجح أحدهما ، مشيراً إلى ترجيح المصنّف للاحتمال الأول_إفراد ايمن– فقال: ((واعلم أن الـ(ايْمُنَ) مفرد عند البصريين، والهمزة فيه همزة وصل . ذهب الكوفيون إلى أنه جمع اليمين ، أو اليُمْنِ –وهو البركة–والمختار عند المصنف هو الأول))[٣] .

وذكر الدكتور محمد الأنطاكي (ايمن) ضمن الكلمات الساكنات الأوائل سماعاً[٤] ، وذهب الدكتور كمال بشر إلى أنه يمكن حسبان الهمزة في (ال) و(ايمن) همزتي قطع لا وصل، ويرى أنها–أعني الهمزة– فيهما صوت صامت أتبع بحركة محددة[٥] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/٥١٢–٥١٣ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١/٢٦٣–٢٦٤ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٤٩٧ .
(٤) ينظر : المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها : ١/٥٧ .
(٥) ينظر: دراسات في علم اللغة : ١٣٣ .

٣- نون بَرْناساء * :

احتملت النون في (بَرْنَاسَاء) احتمالين هما :

الأول : أصالتها ، وهذا رأي سيبويه إذ قال في" باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل ": ((ويكون على فَعْلالاءَ، وهو قليل، قالوا : بَرْناساء، وهو اسم))[١]. إذاً حكم بالأصل الرباعي لـ(برناساء) مع أصالة النون. وذهب مع هذا الرأي كل من ابن السراج ، وابن سيده ، وابن عصفور، وأبي حيان، والسيوطي[٢] .

والآخر : زيادتها ، قال ابن الحاجب في شافيته: ((فإن خرجتا معا فزائد أيضا كنون نرجس ، وحنطأو...إلا أن تشذّ الزيادة كميم مرزنجوش ، دون نونها ؛ إذ لم تزد الميم أولا خامسة، ونون برناساء))[٣] أي إنَّه إذا خرجت الزنتان عن الأصول في كلمة فإنه يحكم بزيادة الحرف المتنازع عليه، إلّا أن تشذّ زيادته في ذلك الموضع فيحكم بأصالته كميم (مرزنجوش) .

وتابع ابن مالك ابن الحاجب في القول بزيادة النون إذ قال: ((وبـ(فَعْنَالَاء) إلى (بَرْنَاساء)...وبخُلُوِّ (البَراساء) من النُّون عُلِمَتْ زيادتها في البرنساء والبرناساء))[٤]. ونلحظ في استدلال ابن مالك على زيادة النون في (برناساء) خلو الأصل (براساء) منها .

ويرى الرضي أنّ الوزنين (فعْنَالَاء وفعْلَالَاء) غريبان؛ فعدم النظير لا يُرجَّح في أبنية المزيد فيه قال:((أي:أن وزنه فعْنَالَاء وإن كان غريبا غرابة فعْلَالَاء ؛ إذ عدم النظير لا يرجح في المزيد فيه بالتقديرين))[٥].

---

* البرنساء : الناس ، ينظر: جمهرة اللغة:٣١٦/١ .

(١) كتاب سيبويه :٤/ ٢٩٥ .

(٢) ينظر: الأصول في النحو : ٣ /٢١٨-٢١٩ ، والمخصص :٤ / ٢١ ، والممتع في التصريف :١/ ١٦٢، وارتشاف الضرب :١/ ١٣٩ ، والمزهر في اللغة :١/ ٢٠٧.

(٣) الشافية : ٥٦ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ١/ ١٧٥٥.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٣٦٣/٢ .

واحتمل شارحو الشافية في نون (برناساء) احتمالين بحسب تفسيرهم لقول ابن الحاجب: ((فإن خرجتا معاً فزائد... إلا أن تشذّ الزيادة كميم مرزنجوش، دون نونها إذ لم تزد الميم أولاً خامسة ، ونون برناساء))[١] .

الأول : أصالة النون: قال الجاربردي : ((ونون برناساء عطف على قوله" كميم مرزنجوش" أي إلّا أنْ تشذّ الزيادة كميم مرزنجوش وكنون برناساء، فإنه يحكم بأصالتها ووزنه فعْلَلَاء، صرّح بذلك في شرح الهادي، وأيضا ذكر في المفصل في الرباعي الذي زيد فيه ثلاثة أحرف، فلو كان عطفاً على قوله :" نونها " كما ذكره بعض الشارحين، لكان المعنى أنها زائدة ، فينبغي أن يكون من مزيد الثلاثي، وليس كذلك لما مرّ، ويؤيِّد ما ذكرنا أن النون لا تزاد ثالثة متحركاً كما أشار إليه المصنف بقوله : "وثالثة ساكنة"))[٢] يظهر من هذا النص أنَّ الجاربردي يذهب إلى ترجيح أصالة النون، واستدل على ذلك بأنه لو قيل بزيادة النون لكان من مزيد الثلاثي وهو من مزيد الرباعي، وأيَّد حجته بأن النون لا تزاد ثالثة متحركة؛ لقول المصنف :(وثالثة ساكنة)[٣].

والآخر: زيادة النون ، وتفرَّد ركن الدين من بين الشّرَّاح بالقول بزيادة نون (برناساء)؛ إذ قال: ((فإن خرجت الكلمة بتقدير زيادة الحرف، وبتقدير أصالته عن الأصول إلا أن تشذّ تلك الزيادة؛ أي: إلا أن تكون زيادة ذلك الحرف مستبعدة في ذلك المحل في لغتهم فيحكم حينئذ بأصالته، كميم مَرْزَنْجُوش فإنه حكم بأصالة الميم ...وحكم بزيادة النون لتعذر كونها أصلية لعدم "فعللول"...ونون برناساء معطوف على نونها، أي : دون نون مرزنجوش ودون نون برناساء؛ فإنهما زائدتان ، لما ذكرناه في مرزنجوش))[٤]. ويظهر من هذا النص أمور عدة منها :

١-إذا احتملت الكلمة وزنين بتقدير زيادة الحرف او أصالته، وكان كلا الوزنين خارج عن الأصول؛ فإنّه يحكم

---

(١) الشافية : ٥٦ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١/٢٢١-٢٢٢ ، والمفصل : ٣١٤ .

(٣) الشافية : ٥٧ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢/ ٦١٧-٦١٨ .

يحكم بزيادة الحرف((لكثرة أوزان الزوائد وقلة أوزان الأصول))[١] .

٢-أنّه حكم بزيادة النون في (مرزنجوش)؛ لعدم وجود الوزن (فَعْلَلُول) .

٣- يحكم بزيادة النون في (برناساء) للعلة نفسها في مرزنجوش، وهي عدم كونها أصلية لعدم وجود (فعلالاء).

٤- وعلى زيادة النون يكون وزن (برناساء): فعْنَالَاء، ولما كانت النون زائدة فقد يكون عنده أنّها مشتقة من الثلاثي (برس) .

وقد أشار إلى أنّ الحكم بزيادة النون مذهب ابن الحاجب فقال: ((واعلم أنّه ذكر المصنف في الشرح أن نون كنأبيل ... وبرناساء زائدة كنون نرجس))[٢] .

وأيّد الخضر اليزدي رأي الجاربردي في ترجيح أصالة النون؛ لأن الأصل وجود الأصل، ورفض رأي ركن الدين-زيادة النون-لأن الزيادة لا تثبت إلا بثبت، فقال: ((قوله :" ونون برناساء " هذا عطف على قوله : "دون نونها" أي : مما نونه زائدة كنون مرزنجوش قولهم : برناساء ، ومعناه الناس، فإنه إما يكون فَعْنَالاءً، وإما أن يكون فَعْلالاء، وكلتاهما خارجتان، فالوجه الحمل على الأولى؛ لما مر، هكذا ذكر بعض الشارحين، ولكنه عند سيبويه الثانية ...فأصوله عنده ما سوى الألفين، فهو رباعي، وعند المصنف تكون النون أيضاً زائدة، والحقّ مذهب سيبويه؛ لأنّ الأصل وجود الأصل، فالزيادة لا تثبت إلا بثبت))[٣]. يفهم من قوله ترجيح احتمال أصالة النون؛ لأن الأصل لا يحتاج إلى إثبات على حين أنّ الزائد بحاجة إلى ثبت .

ويذهب اليزدي إلى أن المرجِّح للوزن (فَعْلَالَاء): ((هو أنَّ الألف الممدودة زائدة ، وهو ظاهر، فهو إمّا فَعْنال أو فَعْلال، الأول معدوم، فتعين الثاني))[٤] ، فقد حكم بعلة عدم النظير؛ لانعدام البناء (فَعْنَال).

ويرى أنّ قول الجاربردي: إن(النون لا تزاد ثالثة متحركة) من الوهم ((لأن النون الثالثة المتحركة غير

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٦١٣/٢ .
(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٦١٥ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :٣٤٧/١.
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

شاذة . قالوا قَلْنَسَ ... ولأن كون النون الثالثة الساكنة كثيراً تزاد لا يستلزم عدم زيادة الثالثة المتحركة مطلقاً))[1].

ووافق الساكناني كل من الجاربردي واليزدي؛ إذ قال :((قوله" ونون برناساء" عطف على قوله" ميم مرزنجوش" أي: يحكم بأصالة (نون) برناساء–لطائفة– لعدم الاشتقاق الدال على زيادتها، وهو ظاهر، وكذا غلبة الزيادة ؛ إذ لم تزد النون ثالثة متحركة، وكذا عدم النظير؛ لأنه من الرباعي المزيد الذي زيد فيه ألفان، وهمزة . وبرنساء كجعفراء لغة فيه))[2] المتأمل في قول الساكناني يجد أنّه حكم بأصالة النون لأدلة هي: عدم الاشتقاق الدال على زيادتها؛ لأنّها مشتقة من (بَرْنَسَ) فالنون أصلية ، وغلبة الزيادة إذ لم يحكم بزيادتها ثالثة لتحركها ، وعدم النظير يقضي بأصالة النون لوجود ثلاثة زوائد– ألفان وهمزة – فلا يمكن زيادة حرف رابع .

نستطيع القول إنّ معظم شرّاح الشافية في النصف الأول من القرن الثامن الهجري يفسرون كلام ابن الحاجب بأصالة النون في (برناساء) على أنّها تمثل لام الصيغة ، ما عدا ركن الدين الذي ذهب إلى زيادتها .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٣٤٨/١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٦٤٠ .

ثالثاً : تفرّد الخضر اليزدي :

١- <u>النسب إلى الاسم المقصور الذي ألفه رابعة وثانيه ساكن</u> :

جاء في النسب إلى ما كانت ألفه رابعة زائدة للتأنيث وثانيه ساكن ثلاثة احتمالات[١] :

الأول : حذف الألف ، وإضافة ياء النسب، فيقال: حُبْلِيّ .

والثاني : قلب الألف واواً ، فيقال: حُبْلَوِيّ .

والثالث : قلب الألف واو، وزيادة الألف قبلها وإضافة ياء النسب ، فيقال: حُبْلاويّ .

وأجاز سيبويه الاحتمالات الثلاثة غير أنّه رجّح الوجه الأول: (حُبْلِيّ) ، قال: ((وذلك نحو حُبْلَى ودِفلى فأحسنُ القول فيه أن تقول: حبلىٌّ ودفلىٌّ؛ لأنها زائدة لم تجئْ لتُلحق بَناتِ الثلاثةِ ببنات الأربعة، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف... ومنهم من يقول: دِفْلَاوِيٌّ، فَيفرقُ بينها وبين التي من نفس الحرف بأن يُلحِق هذه الألف فيجعله كآخر ما لا يكون آخِرُه إلاّ زائداً غير منون، نحو: حمراويٌّ ...فبنوه هذا البناء ليَفرقوا بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف، ومنهم من يقول: حُبلَوِيّ فيجعلها بمنزلة ما هو نفس الحرف. وذلك أنَّهم رأوها زائدة يُبْنى عليها الحرف، ورأوا الحرفَ في العِدّة والحركة والسُّكون كمَلْهىً فشبَّهوها بها))[٢] . والظاهر من النص أنّ سيبويه جوّز في الألف الحذف، أو القلب ، أو زيادة ألف واختار الحذف ؛ لأن الألف ههنا زائدة وليست للإلحاق. ومن اتخذ القلب فقد حملها-أي الألف-على الألف الرابعة المنقلبة؛ لمشابهتها لها في عدد الحروف، وحركاتها، وسكناتها. ومن قلبها وزاد الألف قبلها حملها على الألف الممدودة الزائدة للتأنيث . وهذا الاحتمال -حُبْلِيّ-هو المختار عند أكثر النحويين[٣] .

ولم يرجّح الجاربردي أحد الاحتمالات الثلاثة ، فقال في الألف : ((وإن لم تكن منقلبة ، فأما أن يكون

---

(١) ينظر: المقتضب :١٤٧/٣-١٤٨، والأصول في النحو:٣/ ٧٤، وشرح المفصل(ابن يعيش): ٥/ ١٥٠ .

(٢) كتاب سيبويه : ٣٥٢/٣-٣٥٣ .

(٣) ينظر: المقتضب :١٤٧/٣-١٤٨، والأصول في النحو:٧٤/٣، وشرح كتاب سيبويه(السيرافي) : ١٠٩/٤، وشرح المفصل(ابن يعيش): ٥/ ١٥٠، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ٣١٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣٩/٢ .

الحرف الثاني من الاسم الذي هي فيه ساكناً، أو متحركاً، فإن كان ساكناً كَحُبْلَى، فيجوز فيه الحذف؛ لزيادتها، وقلبها واواً ؛ تشبيهاً لها بملهى ، وقلبها واواً مع زيادة الألف قبلها؛ تشبيهاً لها بالألف الممدودة كصحراويّ))[1] .

وقال ركن الدين: ((ويحذف في النسبة الألف التي هي غير الألف الثالثة أو الرابعة المنقلبة عن واو أو ياء، وتلك الألف إما رابعة غير منقلبة أو خامسة منقلبة أو غير منقلبة ، أو سادسة غير منقلبة تقول في: حُبْلَى "حُبْلِيّ" وألفها رابعة غير منقلبة، وقد جاء في الألف الرابعة غير المنقلبة إذا كان ثاني الاسم ساكنا، نحو "حُبْلَي" وجهان آخران: أحدهما "حُبَلَوِيّ" بقلب الألف واوا كما قلبت في "مَلْهى" تشبيها لها بها؛ لأنّها لا تبلغ مبلغ الاستثقال . وثانيها "حُبْلاوِي" بقلب الألف واوا مع زيادة ألف قبلها))[2]. ويتّضح أنّ وجه الشبه بينها وبين (مَلْهَى) لا يقتصر في كون الألف رابعة فقط ، بل المشابهة في الوزن الصوتي والوزن الإيقاعي، فالوزن الصوتي يتمثل في ((أصوات الكلمة فإن مهمة الوزن أن يقابل بين أصوات الموزون وأصوات الميزان، فأول أصول الكلمة يقابل بالفاء، وثانيها يقابل بالعين ، وثالثها باللام كما أنه يقابل الحركة بحركة مثلها دون أدنى مخالفة))[3]. وكلا اللفظين: حبلى، وملهى على وزن(فَعْلَى)، وأما الإيقاع (فهو مرتبط، بنوع المقطع، وتوزيعه داخل الصيغة الموزونة))[4]، فكلاهما مكون من مقطعين، الأول طويل مغلق، والآخر قصير مفتوح . هكذا :

حُـب / ل ـَـ . مَـل / هـ ـَـ .

ووافق اليزدي سيبويه وتابعيه في ترجيح الاحتمال الأول –حُبْلِي–، وتفرّد عن بقية الشراح بهذا الترجيح ، وعلل إجراء الحذف فيه أنّه إجراء أصلي في حروف الزيادة ؛ فقال:((المختار الحذف؛ لكونه أصلاً في الزائد ، ولكونه فصلاً بين الأصلي والزائد، كما تقول في حُبْلى : حُبْليٌّ ، وفي دنيا : دنيي))[5]، وذكر الاحتمالين

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١/١١٠ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١/٣٨٧ .

(٣) المنهج الصوتي : ٤٩ .

(٤) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١/١٦٩ .

الآخرين فقال: ((والثاني أن تنقلب واواً قياساً على ملهى ومرمى باعتبار ظاهر الأمر؛ أي الحركة والسكون وعدد الحروف ...وذلك كما تقول : حبلوي ودنيوي... والثالث: أن يفصل بين الألف وياءي الإضافة بواو...كقولك حبلاوي ودنياوي))[١]. واحتمل وجهين في الألف الفاصلة بين اللام والواو المنقلبة عن الألف التي بعدها ياء النسب في مثل (حبلاوي)، ((فقيل : هي دخيلة ، والأصل : حبلوي، وقيل: هي التي للتأنيث قبل النسب ، والواو دخيلة . وكلا الأمرين محتمل ، وعلى التقديرين وجه أردئيته ظاهر؛ وهو وجود الدخيل بلا سبب))[٢] . ولعلَّ النوس عند اليزدي واضح في عدّ أي الحرفين دخيل .

ووجّه الساكناني حكم الألف المتطرفة الرابعة الزائدة غير المنقلبة، ومعها الخامسة ، والسادسة بوجوب الحذف فقال: ((... فالحكم في جميعها الحذف ...وقد جاء في ألف التأنيث الرابعة وجهان آخران: أحدهما : القلب كحُبْلَوِيّ. وثانيهما : المد كحبلاوي. ولا يتحقق ذلك إلا فيما كان ثانيه ساكناً وإلا تعين الحذف))[٣] .

أما المحدثون فمنهم من وافق الأوائل في النسب إلى الاسم المقصور وألفه رابعة وثانيه ساكن بجواز الاحتمالات الثلاثة –حذف الألف، أو قلبها واواً، أو زيادة ألف بين اللام والواو–[٤].

ومنهم من ذكر احتمالين فقط – الحذف، والقلب– ، قال الدكتور فتحي عبد الفتاح الدَّجني: ((إذا كانت الألف المقصورة رابعةً في اسم ساكن الثاني، جاز قلبها واواً أو حذفها نحو:...حبلى حُبْلَوِيٌّ أو حُبْلِيٌّ))[٥] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١ / ١٦٩ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٣٢٨ .
(٤) ينظر : شذا العرف في فن الصرف: ١٨٢ ، والصرف الكافي : ٣٥٤، والمهذب في علم التصريف : ٣٤٤–٣٤٥ .
(٥) في الصرف العربي نشأةً ودراسةً : ٣٠٥ .

٢- <u>هَيْهَات</u> :

احتُمل في (هَيْهَات) ثلاثة احتمالات هي :

الأول : هيهاةَ - بفتح التاء- مفردة ، ويوقف عليها بالهاء ، والثاني : هيهاتِ -بكسر التاء- جمع، ويوقف عليها بالتاء .والثالث : أن تكون هيهات اسم فعل ، قال سيبويه: ((وسألته عن هَيْهَاتٍ اسم رجل وهَيْهاةَ ؟ فقال: أمّا من قال: هَيْهاةَ فهي عنده بمنزلة عَلْقاة . والدليل على ذلك أنَّهم يقولون في السكوت: هَيْهاهْ . ومن قال: هَيْهَاتِ فهي عنده كبَيْضاتٍ...فإذا لم يكن هَيْهَاتِ ولا هَيْهَاةَ عَلماً لشيء. فهما على حالهما لا يغيَّران عن الفتح والكسر؛ لأنَّهما بمنزلة ما ذكرنا ممَّا لم يتمكن))[١]. ويفهم من هذا النص أنّه إن فُتح تاء (هيهاة) فهي مفرد، ومن كسرها جعلها جمعاً، ويُستدل على ذلك من الوقف، فالوقف بالهاء في المفرد، والوقف بالتاء في الجمع . وأيّده في هذا أبو علي الفارسي، وابن جني[٢] .

ونسب الزمخشري فتح التاء في (هيهات) إلى لغة أهل الحجاز، وكسرها إلى لغة أسد وتميم، وأن من العرب من يضمها، وجاءت فيها لغات كثيرة [٣] .

وفرّق الخوارزمي بين(هيهات) مفرداً وجمعاً من حيث المعنى بأن((هَيهات إذا كانَ جَمعاً كان أشدَّ إبعاداً من المُفرَدِ لِتناوُلِهِ أنواعَ البُعدِ))[٤] .

واحتمل ابن يعيش في ألف(هيهات) المفردة احتمالين إذ قال: ((فأما الالف فيمن فتح فيحتمل أمرين يجوز أن يكون من باب الجأجأة والصيصية فتكون مبدلة من الياء والأصل هيهية ...ويجوز أن تكون الألف زائدة ويكون من قبيل الفيفاة والأول أوجه))[٥] .

---

(١) كتاب سيبويه : ٣/٢٩١-٢٩٢ .
(٢) ينظر: التكملة : ٢٠ ، وسرّ صناعة الإعراب : ٢/٤٩٩-٥٠٠ .
(٣) ينظر: المفصل : ٢٠١-٢٠٣ ، ولهجة قبيلة أسد : ٢٠٤ .
(٤) شرح المفصل : ٢/٢٥١ .
(٥) شرح المفصل : ٩/٨١ .

ويرى ابن الحاجب أنّ الإفراد والجمعية في (هيهات)((أمرٌ تقديري، إذْ هيهاتَ اسمُ فعلٍ فلا يتحققُ فيهِ أفرادٌ وجمعٌ))[١] .

وقال الجاربردي: ((وقال النحويون إن جعل هيهات جمعاً قدّر أنّ أصله هَيْهَيَات، حذفت ياؤه التي هي اللام، ويوقف عليه بالتاء، ووزنه فَعْلَات والأصل فَعْلَلَات. وإن جعل مفرداً فأصله هَيْهَيَة على فَعْلَلَة من المضاعف كقلقلة ويوقف عليه بالهاء . قال المصنف في شرح المفصل إنّه أمر تقديري إذ هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه إفراد وجمع وإنما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظاً دون إفراد وجمع))[٢]. ويلحظ من هذا النص أن الجاربردي ذكر ثلاثة احتمالات في (هيهات) هي: جمع ، أو مفرد أو اسم فعل، ولم يرجح بين هذه الاحتمالات.

وقال ركن الدين: ((أي: وتشبيه" تاء هيهات" بتاء التأنيث قليل. ولو أشبهت تاء هيهات بتاء التأنيث؛ وذلك بأن تجعل "هيهات" مفردة وأصلها: هَيْهَيَة ، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، تقلب تاؤه هاء في الوقف ...وإن جعلت جمع "هيهية" أصلها: هيهاة فحذفت اللام على غير قياس. ويمكن أن يقال: قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي: هيهات، فوقفت بالتاء لا غير))[٣] .

وتفرد اليزدي عن بقية الشرّاح بأنَّ (هيهات) اسم فعل، وأوضح الاحتمالات الواردة فيها قائلاً: ((اختلفوا في أصل هيهات، فقال بعضهم: أصله هَيْهَيَةٌ قلبت الياء الثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفاً، فصار هيهات، فعلى هذا يكون مفرداً. وقال بعضهم: أصله هَيْهَيَاتٌ حذفت اللام اعتباطاً))[٤] إذن إن جُعل (هيهات) مفرداً ففيه إعلال بالقلب، وإن جُعل جمعاً فالحذف فيه اعتباطاً، أي غير قياسي .

واعترض على ما ذكره ركن الدين من إعلالها بالحذف لالتقاء الساكنين عند الجمع فقال:((وقال شارح:

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ٣١٤/٢ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٧٤/١-١٧٥ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٥٣٨/١-٥٣٩ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢٧٨/١-٢٧٩ .

يمكن أن يقال: قلبت الثانية للمقتضِي، فاجتمعت ألفان، فحذفت اللام لالتقاء الساكنين، ولم تحذف الأخرى للدلالة على الجمع. وهو ممنوع لامتناع الإعلال ههنا؛ لأدائه إلى الالتباس بالمفرد لو أعلَّ، كما في رَمَيَا، فالحذف اعتباطي كما قالوا، وعلى هذا يكون جمعا، فعِلَّةُ تشبيهها بتاء التأنيث يقوي المذهب الثاني، وتعذُّر الحذف الاعتباطي يقوي المذهب الأول))[1]. إذن كان اعتراضه لعدم جواز الإعلال؛ لحدوث اللبس مع المفرد، وأعلن تفرّده بالترجيح فقال:((والحق أن يقال : إنه اسم فعل فلا معنى لتقدير الإفراد والجمعية فيه))[2].

وذكر الساكناني الاحتمالين ، ولم يرجح بينهما ؛ لأن الوقف في (هيهات) معتمد على التقدير؛ إذ قال: ((أي: تشبيه تاء (هيهات) بتاء التأنيث الاسمية في إبدالها هاء في الوقف من القلائل؛ لأنه لم يتحقق مفرديته، أو لم يثبت تصرفه؛ إلحاقاً له بالأصلية كالفوات والموات. ذهب بعضهم إلى إبداله هاء لعدم تحقق الجمعية، وعد توقف الوقف على التصرف. والظاهر أنّ من وقف عليه بالتاء قدَّر جمعيته ، وقال: إنه مخفف هيهيات كدحرجات ؛ لأنه جمع هيهية، والأصل في الوقف على تائه التاء دون الهاء...ومن وقف عليه بالهاء قدَّر أنه مفرد، وقال: أصله هيهية كدحرجة قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها))[3] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢٧٩/١ .

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) :٥٣٠ .

٣- أَوْلَق :

جاء في وزن (أَوْلَق) احتمالان :

الأول : أنّه على وزن (فَوْعَل)، فالهمزة فيه أصلية، ذهب سيبويه: ((وأَمَّا أَوْلَقٌ فالألف من نفس الحرف، يدلُّك عَلَى ذلك قولهم: أُلِقَ الرجُل وإنما أَوْلق فَوْعَلٌ، ولولا هذا الثَّبَتُ لحمل على الأكثر))[١] . ورجَّح هذا الرأي كثير من النحويين[٢]. وكانت حججهم في ترجيحه قولهم: أُلِقَ ، وتصريفه على مألوق[٣] .

وجوّز ابن جني أن يكون وزنه (فَوْعَلاً) باشتقاقه من (وَلَقَ) فيكون –على هذا– أصل (أولق): (وَوْلق) ، وهُمزت أولى الواوين لالتقائهما في أول الكلمة [٤] .

والآخَر : أنّه على وزن (أَفْعَل)، فالهمزة زائدة فيه، وهذا رأي الكسائي، إذ أشار ابن جني إلى أنّ الكسائي قد سُئل عن وزن(أَوْلَق)، فكان جوابه (أَفْعَل)، وكان الاحتجاج باشتقاقه من (وَلَقَ) إذا خَفّ وأسرع[٥] . ورجح هذا الرأي السكاكي، بدليل كثرة الوزن (أَفْعَل) على (فَيْعَل) و(فَوْعَل)[٦] .

وجمع الفارسي والزمخشري بين الاحتمالين، فجوَّزا الوزنين ،–فَوْعَل وأَفْعَل –[٧] .

ولابن الحاجب قولان: الأول: الحكم بزيادة الواو؛ لكثرة (أفعل) في كلام العرب، إذ اعترض على الزمخشري قائلاً: ((وما ذكره في أولق من أنه يحتمل الأمرين غير مستقيم في التحقيق ... وكان الحكم بزيادتها

---

(١) كتاب سيبويه : ٣٠٨/٤ .

(٢) ينظر : المقتضب: ٣٤٣/٣، والأصول في النحو : ٢٣٢/٣ ، والخصائص:٢٩١/٣، ودقائق التصريف:٣٦٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٠٤٩/٤–٢٠٥٠ ، والمبدع : ٧٤ .

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٤٣/٣، والمنصف: ١١٣/١، ودقائق التصريف:٣٦٨، والممتع في التصريف : ٢٣٥/١، وشرح الكافية الشافية : ٢٠٤٩/٤–٢٠٥٠ .

(٤) ينظر: الخصائص: ٢٩٢/٣ .

(٥) ينظر: الخصائص : ٢٩١/٣، والمنصف : ١١٣/١–١١٦، ، والأشباه والنظائر في النحو : ٢٠٢/٥ –٢٠٣ .

(٦) ينظر : مفتاح العلوم: ٢٩ ، والدرس الصرفي في شروح ابن مالك(حيدر حبيب)،(اطروحة) : ١٣٦ .

(٧) ينظر : التكملة: ٢٣٢، والمفصل : ٥٠١ .

أولى من الواو نظراً إلى الأكثر في كلامهم لأن أفعل أكثر من فوعل))[1] .

والآخر: احتمالية الوزنين–فوعل وأفعل– إذ قال: ((فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين كأرطى وأولق حيث قيل بعير آرط وراط ... ورجل مَأْلُوْق ومَوْلُوْق جاز الأمران))[2] .

أمّا الشرّاح فقد ذهب الجاربردي إلى جواز الأخذ بالاحتمالين؛ إذ قال: ((...وهو ما يكون اللفظ فيه راجعاً إلى اشتقاقين لا يكون لأحدهما ترجيح على الآخر فيؤخذ بأيّهما أريد...وكذا أولق –وهو الجنون– يجوز أن يكون فَوْعَلاً؛ لقولهم رجل مَأْلُوق وأن يكون أَفْعَل لقولهم مَوْلُوق))[3] إذن عدم الترجيح بين الاحتمالين يعود إلى وجود أصلين واضحين في الاشتقاق، فلم يكن لأحدهما ترجيح على الآخر .

ووافقه ركن الدين فقال: ((...فإن رجع الاسم إلى اشتقاق من شيء وإلى اشتقاق من شيء آخر، ويكون كل واحد من الاشتقاقين واضحا، جاز الأمران؛ أي: جاز أن يكون مشتقاً من هذا الشيء، وجاز أن يكون مشتقاً من ذلك الشيء ...ويقال: رجل مألوق ومَوْلوق، إذا أخذه الأَوْلق وهو الجنون، فإن قلنا: إن الأولق من: أَلِق الرجل فهو مألوق، كان على وزن فَوْعَل، والواو فيه زائدة؛ لأن تركيب أُلِق ومألوق من همزة ولام وقاف. وإن قلنا : إنه من: وُلق الرجل فهو مولوق، كانت همزة أولق زائدة، وتركيبه من: واو ولام وقاف فيكون أولق على وزن أفعل، فجاز أن يكون أولق أَفعل، وجاز أن يكون فوعلا))[4] .

وذكر اليزدي رأي المصنف في صحَّة الرجوع إلى الاشتقاقين[5] ، واعترض عليه متفرَّداً من بين الشراح بترجيح الاحتمال الثاني –أَفْعَل– لكثرته في الكلام فقال: ((وفي هذا الكلام نظر؛ لأنه يستلزم انتفاء الترجيح بين الأوزان، وهو باطل ؛ لأنّه متفق عليه ؛ بيان ذلك أنّ أَفْعَل أكثرُ في الكلام من فَعْلَى وفَوْعَلٍ ، فالأصح أن يقال

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ٣٧٣/٢ .
(٢) الشافية :٥٤ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٢٠٧/١ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٥٩١/٢–٥٩٢ .
(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٣٢٥/١ .

كلاهما : أَفْعَل))[1] .

ووصف رأي ابن الحاجب بالاضطراب في شرحه المسمى الإيضاح في شرح المفصل؛ لأنه تارة جوز الأمرين، وتارة أخرى اعترض على عدم الترجيح[2]، وأشار إلى أن((ما قاله المصنف من تسويغ الأمرين فالتحقيق فيه يتوقف أنه على تساوي الوزنين في الكثرة والقلة بحيث لا يترجح أحدهما على الآخر، وما ذكره ليس كذلك، فيجيء الترجيح لا محالة))[3]. ويظهر من كلام اليزدي علل ترجيحه وتفرّده في الآتي :

١-وجوب الترجيح؛ لأنّ عدمه يستلزم انتفاء الترجيح بين الأوزان، وهذا باطل .

٢-مجيء الوزن (أَفْعَل) في الكلام أكثر من الوزن (فَوْعَل) .

٣-انتفاء تساوي الوزنين (أَفْعَل) و(فَوْعَل) ، فوجب الترجيح بينهما .

واحتمل الساكناني في أولق الوزنين-أفْعَل وفَوْعَل- لأمرين هما: تعدد الاشتقاق، وغلبة الزيادة؛ إذ قال : ((واعلم أنّه مما فيه اشتقاقان ظاهران؛ لأن الاشتقاق، وغلبة الزيادة يدلان على أنّ الهمزة زائدة، والواو أصلية لاشتقاقه من وَلَقَ يَلِقُ-إذا أسرع- ومنه قول القائل :

جَاءَ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقْ[4]

...فاسم الفاعل منه وَالِقٌ، والمفعول مَوْلُوْقٌ . وكذلك يدلان على أن الهمزة أصلية، والواو زائدة من أُلِقَ-إذا جُنَّ- فاسم الفاعل منه آلِقٌ كآمِرٍ، والمفعول مَأْلُوْقٌ كَمَأْمُوْرٍ))[5] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٣٢٥/١ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٣٢٥/١ -٣٢٦ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٢٦/١ .

(٤) ينظر: الشعر والشعراء: ٥٧٩ ، والتكملة : ٢٣٢ ، والخصائص: ٩/١.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٦١٠ .

٤- أسبقية التحول بين الصائت والصامت :

اتفق العلماء في إبدال الواو في هذا الموضع ياء، قال سيبويه عن وجوب هذا الإبدال في باب (ما كانت الواو والياء فيه لامات) بقوله: ((واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياء وكسر المضموم ، كما كسر الباء في مَبِيْع . وذلك قولك : دَلْوٌ وأدلٍ))[١] إن حمل قلب الواو ياء وكسر ما قبلها على باب (مَبِيْع) لا يخرج عن المجانسة بين الكسرة والياء .

وللعلماء في أي الإعلالين أسبق احتمالان هما :

الأول : إنّ إبدال الواو أسبق من إبدال الضمة ، وهو مذهب سيبويه إذ قال:((اعلم أنهن لامات أشد اعتلالا وأضعف، لأنَّهن حروف إعراب))[٢]. والواضح من هذا النص ((أنَّ الضعف لحق الحرف الأخير لتغيره، والحقيقة أنه تغير بسبب الموقعية-الطرف- التي أوجبت له التغيير، وليس التغيير سبب الضعف))[٣] وأيَّد هذا الرأي المبرد ، وابن السراج ، وأبو علي الفارسي، وابن جني[٤] .

والآخر : إبدال الضمة كسرة أولاً ، وهذا رأي ابن سيده إذ قال : ((ولا يكون في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة فإذا أدى إلى ذلك ضرب من القياس رفض فأبدلت من الضمة الكسرة ومن الواو الياء وذلك قولهم في جمع دلو وجرو ونحو ذلك في أقل العدد أدلٍ و أجرٍ))[٥] ، ومال إلى هذا الرأي الزمخشري[٦] .

---

(١) كتاب سيبويه : ٤ / ٣٨٣ .
(٢) المصدر نفسه : ٤ / ٣٨١ .
(٣) ضعف الطرف وأثره في البنية العربية دراسة صوتية صرفية(د. حيدر حبيب) : ٧ .
(٤) ينظر المقتضب : ٣٢٤/١ ، والأصول في النحو : ٢٥٥/٣-٢٥٦ ، والتكملة : ٢٦٦ ، وسر صناعة الأعراب : ٢ /٨٠٣ ، والمنصف : ١١٧/١-١١٨ .
(٥) المخصص : ٢٣/٤ .
(٦) ينظر : المفصل : ٥٤٠ .

وعلّل العكبري هذا الإبدال بـ : ((أنّ خروجه على الأصل مستثقل لاجتماع الضمة والواو، وكونها طرفاً ، وطريق الإبدال أن أبدلوا من الضمة كسرة فوقعت الواو بعد الكسرة فجذبتها إلى جنسها وهو الياء))[١] . والثقل تحقق بكراهة التتابع (ـُ و) ، ووقوع الواو طرفاً ؛ لأن الطرف محلّ التغيير[٢] .

وقال ابن يعيش: ((ولكنه لما وقعت الواو طرفا بعد ضمة وليس ذلك في الأسماء المتمكنة عدلوا عنه إلى أن أبدلوا من الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء فصار من قبيل المنقوص))[٣] .

وذهب ابن الحاجب في شافيته مذهب سيبويه في طريقة الإعلال ولم يعرض للرأي الآخر[٤]، أمّا شراح الشافية فقد تبع الجاربردي ابن الحاجب إذ قال: ((... قلبت الواو ياء والضمة كسرة ، فيصير من باب قاضٍ، فَيُعَلَّ إعلاله ، ويقال : هذه أدلٍ ، ومررت بأدلٍ ، ورأيت أدلياً))[٥]، وعلّل ذلك بـأنّهم((لو بقّوه على حاله لقالوا : هذه أدلو ومررت بأدلو، فيجتمع الضمة أو الكسرة مع الواو، وأنّه ثقيل، ويضاف الى ذلك ثقل الياء إذا أضفت إلى نفسك فقلت: هذا أدلوي، وثقل الياءين إذا نسبت إليه فقلت: أدلويّ، فغيَّروا احترازاً عن الثقل))[٦] ، وأشار إلى الاحتمال الآخر– قلب الضمة كسرة اولاً– لكنه رجَّح الاحتمال الأول إذ قال: ((ومنهم من يقول : قلبت الضمة كسرة ، فانقلبت الواو ياء في مثل أدلٍ وقلنسٍ، وما ذكرناه أولاً أولى؛ لأنه يلزم أن يكون الحركة تابعة للحرف بخلاف الثاني فإنه يلزم منه أن يكون الحرف تابعا للحركة))[٧] . وهذه النظرة لا تخرج عن دائرة تبعية الحركة للحرف، قال ابن جني: ((فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف، وذلك أنّ الحرف كالمحل للحركة، لأنها كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، فلا يجوز وجودها قبل وجوده))[٨] .

---

(١) اللباب في علل البناء والأعراب : ٣٢٠/٢ .
(٢) ينظر : ضعف الطرف : ٧ .
(٣) شرح المفصل : ٢٢/١٠ .
(٤) ينظر: الشافية : ٧٤ .
(٥) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١/ ٣٠٤ .
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٧) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٨) سرّ صناعة الإعراب : ٢٨/١ .

لكن الغريب فيه قوله: "فيجتمع الضمة أو الكسرة مع الواو ، وأنه ثقيل" أنه ساوى بين تتابعين في الثقل هما : (ـُو) و (ـِو)، والحقيقة أنّ الضمَّ مع الواو هو أثقل التتابعات في العربية ، قال الرضي :((ولا كلام في نحو تخمة وتراث وتهمة لأن قلب الواو تاء ، لأجل انضمامها في أول الكلمة ، فكرهوا الابتداء بحرف ثقيل متحرك بأثقل الحركات))[1]. أما التتابع الآخر (ـِ و) فمستثقل أيضاً غير أنه أقل من ثقل التتابع الأول(ـُ و) قال الرضي :((وإنما جاء القلب في المكسورة أيضا –يعني الواو–لأن الكسرة فيها ثقل أيضاً، وإن كان أقل من ثقل الضمة))[2] .

وأيَّد ركن الدين هذا الرأي؛ إذ قال ((ومنهم من يقول : قلبت الضمة كسرة ثم انقلبت الواو ياء ، ثم أعل إعلال قاض . اعلم أنّ كل واحد من القولين مستلزم للآخر، لكن الأول أشبه لأن جعل تغير الحركة تابعا لتغير الحرف أولى وأشبه من العكس))[3]. ويفهم منه إلى أنه يرى أسبقية الصائت على الصامت .

أما اليزدي فقد خالف المصنف والشارحين ، وتفرّد في اختياره إذ قال: ((وأنا أقول : قلب الضمة كسرة محقَّق ، كما في التمشّي والتّجاري، بدون قلب الحرف، فأما قلب الحرف بدون الحركة في هذه الصورة فمنتفٍ، فقلب الحركة لكونه مطرداً أولى))[4]. والمتأمل في قول اليزدي (بدون قلب الحرف فأما قلب الحرف بدون حركة ...) يجد الآتي :

١–إنَّ الأصلَ في إعلال الحرف بالقلب هو الحركة لا الحرف ،لأن الحركة تقلب من دون الحرف على حين لا يقلب الحرف من دون الحركة .

٢– إنّ التغيير الذي يصيب الصائت أسهل منه في الصوامت لقوله : (...قلب الضمة كسرة محقق...بدون قلب الحرف) .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب : ٢١٦/١ .
(٢) المصدر نفسه : ٧٨/٣–٧٩ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٨٢٢/٢ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢/ ٥١٤ .

وشرح الساكناني قول المصنف من دون تعليق عليه بقوله : ((تقلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء على سبيل الوجوب كما تقلب الضمة في الترامي، والتجاري))[١] .

وعدّ الدكتور عبد الغفار حامد هلال هذا التغيير تصرفاً إعلالياً يرتبط بمبدأ التخفيف، إذ إنَّه من الإيجاز اللفظي الذي يقول به العربي في بعض الحروف والحركات، حتى صارت صورة للذوق الصوتي المقبول، فأصل أدلُ: أدلوٌ، قلبت ضمة العين كسرة ؛ للثقل الناجم عن وجود ضمتين وواو، فالضمة بطبيعتها ثقيلة على الواو ولهذا الثقل أُجري التغيير السابق[٢].

وعلل الدكتور عبد الحقّ أحمد هذا الإعلال بـ((قاعدة المعاقبة ين الواو والياء ، إذ ان تميم تؤثر النطق بالواو ، وقريش تنطق بالياء))[٣] .

وذهب الدكتور جواد كاظم عناد أن ما حصل هو((إسقاط المزدوج برمته، وتعويضه بكسرة طويلة))[٤]، فيكون التشكيل المقطعي هكذا :

أَدْلُو : ء ـَ د / ل ـُ و /ـــــ ء ـَ د / ل ـٍ .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٨٣٦ .
(٢) ينظر : أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي : ٦٣-٦٤ .
(٣) الإعلال في كتاب سيبويه : ٥١٦ .
(٤) المزدوج في العربية : ٩٧ .

رابعاً: تفرّد الساكناني :

١-<u>التعدّد في تصغير (قائم)</u> :

جاءت في المدونة الصرفية مواضع يكون فيها الإبدال لازما، منها :همز عين فاعل من الأجوف، فالإبدال فيه لازم، قال سيبويه: ((اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين. وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعل منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاءٍ وسقاء حيث كانتا معتلتين، وكانتا بعد الألف. وذلك قولهم: خائفٌ وبائعٌ))[١]. وهذا النص يفيد أنَّ إبدال صوتي العلة –الواو والياء–همزة؛ لكراهة صوغ فاعل على الأصل قبل إجراء القلب في الفعل، وعدم جواز إسكان عين فاعل بسبب ألف الصيغة، وكراهة إسكان العين ثم حذفها–لالتقاء الساكنين– فيلتبس بغيره.

وعند تصغير ما كان البدل فيه واجبا ومنها (قائم) ففيه احتمالان هما :

الأول : إثبات البدل فيه ، فيقال : قُوَيْئِم ،– بالهمز– ، قال سيبويه: ((...فمن ذلك قائلٌ وقائمٌ وبائعٌ، تقول: قويئمٌ وبويئعٌ . فليست هذه العينات بمنزلة التي هنّ لامات، لو كانت مثلهن لما أبدلوا، لأنهم لا يبدلون من تلك اللامات إذا لم تكن منتهى الاسم وآخره. ألا تراهم يقولون: شقاوةٌ وغباوةٌ، فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائرٍ وشاءٍ من شأوْتُ. ألا ترى أنك إذا كسّرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة، تقول: قوائم وبوائع وقوائل. وكذلك تثبت في التصغير))[٢]. فسيبويه حكم بعدم الرد إلى الأصل لعدم وقوع الإبدال في الطرف؛ لأنّ الفاء والعين من البنية ليستا محلاً للتغيير، ولأنّه حمل المصغّر عل جمع التكسير، ووافقه كلّ من ابن السرّاج، وابن جني، وابن يعيش، وابن مالك، والرضي[٣] .

---

(١) كتاب سيبويه: ٤/ ٣٤٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ٤٦٣ .

(٣) ينظر :الأصول في النحو:٥٩/٣، والمنصف:٩٢/٢–٩٣ ، وشرح المفصل :١٢٣/٥، وشرح الكافية الشافية :١٩٠٩/٤، وشرح شافية ابن الحاجب :٢١٥/١ .

والآخر : الرد إلى الأصل، وإدغام ياء التصغير في الياء الأصلية – عين البنية – ، فيقال: قُوَيّم، وهذا ما قاله أبو عمر الجرمي، قال ابن جني: ((ألا ترى أن سيبويه يقول في تحقير " قائم ، ونائم: قُوَيْئِمٌ، ونُوَيْئِمٌ " ...يُجْرَى المبدل مُجرَى الأصل. وخالفه أبو عمر في ذلك فقال : أقول :" قُوَيِّم، ونُوَيِّم " فأُزيلُ الهمزةَ لزوال ألف "فاعل" من قبلها))[1]

وقال الجاربردي: ((إن كان لازماً فلا يرد كقائم، فإن علة القلب فيه كونه اسم فاعل من فعل اعتل عينه، وذلك موجود في مكبّره ومصغّره، فيقال: قُوَيْئِم –بالهمزة–))[2]، فقد أوجب الجاربردي الهمز في المصغّر لأمرين، هما : لأن فعله معتل العين، ولتوافر علة القلب في المصغر والمكبر .

ولم يبتعد ركن الدين عن أنَّ علّة التحوّل إلى الهمزة أن التحوّل أصاب الفعل نفسه، فاستمرّ هذا التحول في اسم الفاعل، والتصغير، قال: ((... وهو الذي البدل فيه لازم، لوجود المقتضي للقلب في التصغير أيضا؛ لأن علة قلب الواو والياء همزة في قائم وبائع كونهما اسمي فاعل من المعتل العين وهي موجودة في المصغر كما موجودة في المكبر، فلهذا قيل في تصغير قائم وبائع: قويئم وبييئع))[3] .

وساوى اليزدي بين التصغير والتكبير في الحكم؛ لوجود المقتضي للقلب، وهو وقوع الواو عينا بعد حرف زائد إذ قال:((وهو الذي يكون المقتضي في تكبيره وتحقيره ناهضاً فلا أثر للتحقير؛ إذ المقتضي في اقتضائه لا يتغير بخصوصيّة أحدهما، وذلك كقولك: قائم ، وكان في الأصل قاوِماً، فقلبت الواو همزة ، والمقتضي للقلب كونه اسم فاعل من فعلٍ أجوف، فإذا حقرته قلتَ: قُوَيْئِمٌ؛ ببقاء القلب، فترى أن المقتضي في تصغيره وتكبيره سواء ؛ إذ لا يتغير به عن كونه ما كان))[4].

---

(١) المنصف : ٢ / ٩٢ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) :١/٨٠ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين):١/ ٣٣٠ – ٣٣١ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي):١/١٢٧.

وتفرّد الساكناني في هذا الموضع عن الشارحينَ السابقينَ، ورجَّح الاحتمال الثاني–مذهب الجرمي– إذ قال: ((وذلك نحو قائم أصله: قاوم قلبت الواو همزة لكونه اسم فاعل من فعل معتل ؛ فإذا صغر قلت: قويئم– بالهمزة–إذ العلة بحالها فيهما وهو المقتضي الإبدال. ذهب الجرمي إلى ردها إلى الأصل فيقال :قويّم–بالإدغام؛ إذ المقتضي الإبدال كونها بعد ألف (فاعل) اعتل فعله ؛ فإذا صغر ذهب المقتضي فوجب الردّ، والإدغام . فإن قلت: لو كانت العلة في قلبها ما ذكرتم لوجب أن يقال في جمعه :قوّم بالهمزة–لما تقدم، لكنه يقال قوّم –بالإدغام–. قلت إنه تابع لصيغة المفرد؛ فإذا فات فات الإبدال لفوات المتبوع . فإن قلت: ثبت قوائم–بالهمزة–مع فوات صيغة المفرد. قلت: إنما قلبت همزة لخصوصية كونها واقعة بعد ألف مساجد، لا لأنّه اسم فاعل يعتل فعله . فيه نظر. والصحيح عندي ما ذهب إليه الجرمي))[1] وما نستطيع الوقوف عليه من هذا النص ما يأتي:

١–انتفاء مقتضى القلب في المصغّر، وهو وقوع الواو بعد ألف زائدة ، وفي التصغير لا يتوافر هذا الشرط؛ إذ الأصل (قُوَيْوِم)، فاجتمعت الواو والياء في بنية واحدة، والسابق منهما ساكن، فقلبت الواو ياء، فصارت (قُوَيْيِم)، ثم أُدغمت الياء في الياء فصارت (قُوَيِّم)، فالياء المُدغَمة هي جمع بين ياء أصلية ساكنة – للتصغير – وياء مبدلة من الواو.

٢– لو كان القلب فيه واجباً لقيل في جمعه (قُؤّم)، ولكنّ المسموع في الجمع (قُوَّم)؛ لأنّه قد روعي فيه الأصل (قَوَم) بالتصحيح لا بالإعلال .

٣– ثبات الهمزة في صيغة منتهى الجموع (قَوَائِم)؛ لخصوصية صيغة (فواعل) أو (مفاعل)لا على أنّها اسم فاعل، ويُفهم من هذا أنّ الساكناني يذهب إلى قلب الواو همزة، إذا وقعت بعد ألف فواعل أو مفاعل . ويلحظ أنّ عند تصغيره على (قُوَيِّم) أنّ الواو كان لها وجود تقديري، وأقصد به وجودها على شاكلة الحرف المبدل منها – الياء– فهي لم تقلب همزة، على حين أنّها جاءت معتلة في (قُوَيْئِم) . وهذا يعني أنّ الاجراءات الصرفية في الأول – قُوَيْوِم– أكثر من الآخَر– قُوَيْئِم–؛ لأنّها تقوم على قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء، وهذا يعني أنّ

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب(الساكناني):١/٢٤١–٢٤٢ .

الحرف واحد – الواو الثانية – توالى عليه أكثر من تغيير – الاعلال بالقلب والإدغام – أمّا في(قويئم) فليس فيه إلا قلب الواو همزة .

ويرى الدكتور أحمد حسن كحيل أنّه ((إن كان الباعث على التغيير علّة أوجبت ذلك غير مجرد التخفيف ، فعند التصغير تزول هذه العلة فترجع الكلمة إلى أصلها وذلك مثل ...وقائم وبائع...فإذا صغّرت زالت تلك الأسباب ، فتعود إلى الأصل ، فتقول ... وقويّم وبويّع))[1] .

وأرجّحُ ما تفرّد به الساكناني، وهو التصحيح وعدم الإعلال في تصغير (قائم)، وذلك بالرجوع إلى الأصل؛ لزوال علة القلب، وللتخفيف من ثقل الهمزة .

---

(١) التبيان في تصريف الأسماء : ١٤-١٥ .

٢- الوقف على المقصور المنون :

ذكر اللغويون حكم الوقف على المقصور المنون بالألف مطلقا[١]، وأوردوا ثلاثة احتمالات في تقدير هذه الألف :

الأول : حمل الاسم المقصور المنوّن على الاسم الصحيح، فالصحيح في حال الرفع والجر لا يُبْدَل من تنوينه شيء، وفي النصب يبدل ألفاً ، وكذا ألف المقصور في حال الرفع والجر هو لام الكلمة- حرف الإعراب- ، وفي حال النصب بدل من التنوين ، وحذفت الألف الأصلية لالتقاء الساكنين ، ونُسب هذا المذهب إلى سيبويه [٢]، واختاره ابن السراج [٣].

والثاني : إنها الألف الأصلية- لام الكلمة - في الأحوال الثلاث. وكان من حججهم : إمالة هذه الألف وقفا في الأحوال الثلاث، وكتابتها بالياء، والاعتداد بها روياً . ونُسب هذا الرأي إلى المبرد[٤] ، واختاره السيرافي وابن مالك [٥] . ونسب السيرافي والرضي هذا الرأي إلى سيبويه [٦]، وكان دليلهم قول سيبويه : ((وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تُحذَف في الوقف؛ لأنَّ الفتحة والألف أخفّ عليهم))[٧] .

ويؤخذ على هذا الاحتمال ((أنه استحسن حينئذ حذف التنوين، عن حذف لام الكلمة، مع الكلمة، مع أنه لا يجوز حذف التنوين؛ لأنه أتى به لمعنى، فإذا زال، زال المعنى))[٨] .

---

(١) ينظر : الأصول في النحو:٣٧٨/٢ ، والتكملة :٢٦، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٧٦/٩، وشرح الكافية الشافية : ٤: ١٩٨٢.

(٢) ينظر: المفصل : ٣٤٠، وشرح المفصل (ابن يعيش):٧٦/٩ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٣١٠/٢، وشرح الكافية الشافية : ٤ /١٩٨٣، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٣٠٤/٤ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٢/ ٣٧٨ .

(٤) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش) :٧٦/٩، والإيضاح في شرح المفصل :٢ /٣١٠، وشرح الكافية الشافية :١٩٨٣/٤- ١٩٨٤.

(٥) ينظر: شرح السيرافي : ٦٠/٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١٩٨٤/٤ .

(٦) ينظر: شرح السيرافي : ٦٠/٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٢٨٠/٢ – ٢٨١ .

(٧) كتاب سيبويه : ١٨٧/٤ .

(٨) ظاهرة التنوين في اللغة العربية : ٧٣ .

الثالث : يرى المازني أنها الألف المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث . فالموقوف عليه هو ألف التنوين . وكان توجيهه له أنَّ التنوين تقلب ألفا في حالة الوقف إذا كانت واقعة بعد فتحة، ولا شك في أنّ هذه العلة حاصلة في الحالات الثلاث ، فوجب الإبدال ألفا في الأحوال الثلاثة[١] .

ومن المآخذ على هذا الرأي أنّه ((قد جاء عنهم هذا فتي بالإمالة، ولو كانت بدلاً من التنوين لما ساغت فيه الإمالة إذ لا سبب لها))[٢] .

أما شراح الشافية فيمكن تقسيم ما ذكروه من الاحتمالات على ضربين هما :

الأول : رجح كل من الجاربردي وركن الدين واليزدي الاحتمال الأول، فذكر الجاربردي الاحتمالات السابقة، وأجاب عن رأي المبرد ((بأن الإمالة والكتابة بالياء رأي من ذهب مذهب المبرد فلا ينتهض دليلا على غيرهم))[٣]، وأجاب عن رأي المازني بـ((أنهم يراعون المقدر لا العارض في الأكثر ، ولذلك يضمون الهمزة من (أُغْزِي)؛ لأن أصله :اغْزُوِي، ويكسرون الهمزة من (إرموا) ؛ لأن أصله : ارْمِيُوا، فثبت أنهم يراعون المقدر، ومن المعلوم أن قبل التنوين في(مسمى وبابه) حال الرفع والجر ضمة وكسرة في التقدير ، فوجب اعتبارها وحذف التنوين ، وأما في النصب فأصله: رأيت مسميا، فالوجه قلبها ألفا للفتحة المقدرة لا للفتحة الملفوظة بها))[٤] يظهر من النص أن قوام اعتراض الجاربردي على المازني أنَّه اعتدّ بالحركة العارضة والعارض لا يُعتدّ به ، على حين الثابت – في الأكثر– مراعاة الحركة المقدرة وعدّها حركة أصلية .

واعترض ركن الدين على رأيي المبرد والمازني، فكان اعتراضه على المبرد بإمالتها وكتابتها بالياء، قال: ((ويمكن أن يجاب عن دليل المبرد بأنا لا نسلم أنّ من كان رأيه غير رأي المبرد أمالها وكتبها بالياء، بل أمالها

---

(١) ينظر: التكملة :٢٦، وسر صناعة الإعراب :٦٧٦/٢، وشرح المفصل(الخوارزمي):٢٢٨/٤، وشرح المفصل (ابن يعيش) :٧٦/٩ .

(٢) شرح المفصل (ابن يعيش) : ٩ / ٧٧ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٧٢/١-١٧٣ .

(٤) المصدر نفسه : ١٧٣/١ .

بالياء من كان رأيه رأي المبرد، فلم قلتم أنه ليس كذلك))[1].

أمّا اعتراضه على المازني فقوامه عدم أصالة الفتحة المقتضية لقلب التنوين ألفا ، فكان جوابه ((بأنا لا نسلم أن الفتحة المقتضية لقلب التنوين ألفا موجودة قبل التنوين في الأحوال الثلاث ؛ لأن الفتحة المقتضية له هي الفتحة المقدرة لا الملفوظة العارضة. ولهذا لا اعتبار للحركة والسكون العارضين، بل للحركة والسكون الأصليين كما مر في باب التقاء الساكنين. والمقدّر في مُسَمًّى حالة الرفع هو الضمة؛ لأن أصله مسمّيٌ بضم الياء، وحالة الجر هو الكسر؛ لأن أصله مسمّيٍ-بكسر الياء- وحالة النصب هو الفتح؛ لأن أصله: رأيت مسميا))[2]. ويظهر أنّ ركن الدين فرّق بين قسمين للحركة والسكون، أحدهما: الحركة والسكون العارضين، والآخر: الحركة والسكون الأصليين . وهو لا يسلم أن الفتحة الموجودة قبل الألف هي المقتضية لقلب التنوين ألفاً؛ لأنّ الذي اقتضى قلب التنوين ألفاً هي الفتحة المقدرة على الألف المقصور-لام الكلمة- في حالة النصب، ذلك أن الفتحة المقدرة هي الحركة الأصلية اللازمة، والحركة التي قبل الألف هي حركة عارضة لا ثبات لها، ولا اعتبار لها، كما لا اعتبار لسكون الوقف؛ لأنه عارض لا أصلي ((فالسكون الأصلي: هو السكون الموجود في أصل بنية الكلمة بحيث يبقى ملازماً للحرف))[3].

وقد رجح اليزدي رأي سيبويه؛ لأنّه حمل الفرع على الأصل، وردّ رأي المازني؛ لأنه يلزم ترجيح الفرع على الأصل، وأبطل رأي المبرد؛ لأنه يعطي الفرع حكم غير الأصل بلا مانع؛ إذ قال:((استدل سيبويه على ذلك بأن غير المقصور معلوم قلبُ تنوينه ألفاّ في النصب، وعدم القلب في الرفع والجر، فيجب أن يحمل المشكلُ من المقصور على المعين من غيره ؛ إذ الصحيح أصل والمقصور فرع، وإلا لزم ترجيح الفرع على الأصل إن قيل بما قاله المازني ، أو إعطاء الفرع حكم غير الأصل بلا مانع إن قيل بما قاله المبرد ، وكلا

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب(ركن الدين) : ٥٣٣/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٥٣٤/١ .

(٣) السكون الأصلي والعارض في العربية (د. أحمد كاظم عماش)،(بحث) : ٦٧٢ .

اللازمين باطل، فالملزوم كذلك))[١] . وكانت علّة رفضه حجة المبرد أنّ كل ما احتج به ليس بمتفق عليه، وأنّه يُحتمل إمالة ألف التنوين[٢] . واشترط لقلب التنوين ألفاً أصالة الفتحة والتلفظ بها ، لذا كان جوابه عن حجة المازني((بأنَّ التساوي ممنوع ؛ لأن الفتحة الموقوف عليها القلب يجب أن تكون أصلية، كما يجب ان تكون ملفوظة، وفي صورتي الرفع والجر لا أصالة لها ، وإن كانت ملفوظة؛ لأن قولك: جاء مُعَلَّى أصله أن يقال: مُعَلّيٌ بضم الياء، ومررت بمعلي أصله كسر الياء، فلا أصالة للفتحة؛ لكونها عارضة ؛ بخلاف رأيت مُعَلّى، فإن أصله مُعَلّياً، فالفتحة هنا أصلية، فلذلك جاء القلب))[٣] .

والآخر : تفرّد الساكناني بأنه جمع بين الاحتمالين الثاني والثالث – أي أنَّها لام الكلمة في الأحوال الثلاث، أو اللام المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث– قال :((والصحيح عندي أن يقال: إن المقصور المنصرف إن كان مجردا عن اللام، فكان ألفه مبدلاً من التنوين؛ لأنه واقع بعد الفتحة في الأحوال الثلاث، ومن المعلوم أنه إنما يبدل إلى الألف بعلة وقوعه بعد الفتحة. وإن لم يكن مجردا عن اللام فالألف مبدل من اللام ؛ إذ لا مجال للجمع بينهما))[٤] .

ولعلي لاشتطُّ في القول إذ أذهبُ إلى أنَّ الساكناني ميَّز بين ضربين في الاسم المقصور هما : الأول إن(...كان مجرداً عن اللام...) أراد أن الاسم المقصور إذا حُذفت لامه كانت الألف بدلاً من التنوين لا من لام الكلمة، وعلّة ذلك أن الاسم المقصور لمّا حذفت لامه –الألف– تُرك المصوِّت القصير دالاً عليها –الفتحة– ويُعضِّد ذلك قوله:(...لأنه واقع بعد الفتحة في الأحوال الثلاث...) فالصائت القصير كان دالاً على المحذوف وليست حركة إعرابية، وكل ما حدث صوتياً هو مدّ الصائت القصير –الفتحة– .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢٧٥/١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٣) المصدر نفسه : ٢٧٦/١ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٥٢٤–٥٢٥ .

والآخَر: إذا كانت لامه غير محذوفة فالألف بدل من هذه اللام ويُعضِّد ذلك قوله: (...إذ لا مجال للجمع بينهما...) أي بين الحرف البدل والمُبْدَل منه .

وتباينت آراء المحدثين في حقيقة هذه الألف ، فرجح الدكتور رشيد العبيدي رأي المازني فقال: ((أما المازني فتعليله هنا لغوي بحت، لأنه لما كان ما قبل الحرف الأخير في المقصور مفتوحاً دائماً أبدلوا من التنوين الحاصل في العلة ألفاً، وذلك أسلم، لأنه لا يجلب ثقلاً ولا لبساً))[١] .

وقال الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز : ((يكون الوقف على المنصوب غير المحلى بالألف واللام وغير المضاف بالألف ، وهذه الألف عوض من التنوين))[٢] .

ورجّح الدكتور عوض المرسي جهادي رأي سيبويه، ويرى أن هذا الرأي ((هو الأولى بالقبول، لأنه لم يرد عليه أي مأخذ ، كما ان حمل المقصور على الصحيح، أولى ، جرياً للباب على وتيرة واحدة))[٣] .

---

(١) أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : ١٤٣ .

(٢) ظاهرة التعويض في العربية : ٩٢ .

(٣) ظاهرة التنوين في اللغة العربية : ٧٤ .

٣- تعدّد وزن هَمَرِش* :

ورد في (هَمَرِش) احتمالان:

الأول : (فَعَّلِل) فهو رباعي مضعّف العين ، قال سيبويه : ((ويكون على مثال فَعَّلِلٍ وهو قليل . قالوا : الهَمَرِش))[١] ، وأيّد الصيمري ، وابن عصفور رأي سيبويه[٢] .

والآخر : فَعْلَلِل ، خماسي من غير زيادة أو تضعيف ، ونسب هذا الرأي إلى الأخفش الأوسط ، فهو يرى أنّ أصل (همَرش) : (هَنْمَرِش)، فأُدغم لعدم اللبس، واستدل على رأيه بعدم وجود البناء (فَعَّلِل)[٣] ، وأيّده ابن السراج بقوله: ((فأحسبُ أن أصل هذا الحرف : فَنَعْلَلٌ فأدغمَ))[٤] .

ولسيبويه قول آخر يخالف رأيه في الاحتمال الأول؛ إذ قال : ((وأما الهَمَرِش فإنَّما هي بمنْزلة القَهْبَلِس ، فالأولى نون ، يعني إحدى الميمين، نون ملحقة بقَهْبَلِس ، لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فَعَّلِل))[٥]. ويلحظ أنّه رأي الأخفش نفسه .

ويرى ابن الحاجب أنّ من أدلة معرفة الحرف الزائد هو الغلبة بالزيادة؛ فقال: ((فإن لم تخرجْ فبالغلبةِ، كالتضعيفِ في موضع أو موضعين مع ثلاثةِ أصولٍ للإلحاق وغيره، كقَرْدَدٍ... وهَمَرِشٍ، وعند الأخفش أصله هَنْمَرِشٌ كجَحْمَرِشٍ؛ لعدمِ فَعَّلِلٍ، قال: ولذلك لم يظهروا))[٦].

وأما شرّاح الشافية، فأشار الجاربردي إلى ذهاب الأكثرين لترجيح الاحتمال الأول- فَعّلِل- قال : ((فَكَهَمَّرش –وهو العجوز– فإن الأكثرين ذهبوا إلى أنه فَعَّلِل –بتضعيف العين– حكموا بذلك لكثرة التضعيف،

---

* الهَمَرِش :العجوز المُضْطرِبة الخُلْق ، ينظر: لسان العرب : ٦/ ٣٦٥ (همرش) .

(١) كتاب سيبويه : ٢٩٨/٤ .

(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٨٠٨/٢ ، والممتع في التصريف : ٢٩٨/١ .

(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٨٠٨/٢ ، والممتع في التصريف : ٢٩٦/١-٢٩٧ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ٣٦٤/٢.

(٤) الأصول في النحو : ٢٢١/٣ .

(٥) كتاب سيبويه : ٣٣٠/٤ .

(٦) الشافية : ٥٦ .

وقال الأخفش: أصله هَنْمَرِش كَجَحْمَرِش، بمعناه ووزنه فَعْلَلِل، واستدل على ذلك بعدم النظير. وقوله: "ولذلك لم يظهروا " كأنّه إشارة إلى سؤال، وهو أن يقال: لو كان أصله هنمرشاً لم أدغم ؛لأنه لا يدغم من المتقاربين ما يؤدي إلى اللبس بتركيب آخر، فأجاب بأنّه لا يلبس هنا لعدم فعّلل ، فيعلم أنه فَعْلَلِل))[1].

ولم يرجح ركن الدين أي الاحتمالين، وذكر أنه ((واختُلف في "همرش" على قولين: أحدهما، وهو قول الأكثرين: بتضعيف لعينه–أي: تكرير الميم– فالميم الثانية زائدة . والثاني، وهو قول الأخفش : ليس بتضعيف عينه؛ بل أصله: هَنْمَرِش؛ فقلبت النون ميماً وأدغمت الميم في الميم؛ فلهذا توهم التضعيف وليس بتضعيف، فوزنه فَعْلَلِل كجحمرش، ويؤكد عدم كونه تضعيفاً عدم مجيء فَعّلِل. ولعدم مجيء فعّلل لم يظهروا النون؛ لأنه حينئذ لا يحصل الالتباس؛ لتعيين كونه فَعْلَلِلاً، فلو التبس وجب الإظهار؛ لئلا يلتبس المثالان))[2] .

وعرض اليزدي الاحتمالين وهما أن همّرش((مما اختلف في تضعيفه. مذهب سيبويه والأكثرين أنه فَعَّلِلٌ كررت الميم فهي زائدة...مذهب الأخفش أنه لا تضعيف فيه، ولا زائد، وإنما كان في الأصل هَنْمَرِشٌ، بنون قبل الميم، فقلبت النون ميماً، وأدغمت في الميم الثانية، واحتج على ذلك بعدم مجيء فَعَّلِلٍ، واستدل عليه بأنه لو كان فَعَّلِلٌ موجوداً لكان الواجب إظهار النون، فامتنع حينئذ الإدغام، وذلك لأنه لو ادغم لالتبس المثالان؛ أعني فَعَّلِلاً وفَعْلَلِلاً ، ولما لم يظهروا دلَّ ذلك على عدم مجيء فَعَّلِلٍ))[3] .

ورجّح الاحتمال الأول –فَعَّلِل– لأمرين هما، الأول : أنّ التكرير هو الحقيقي الغالب والحمل على الغالب أولى ، والآخر: إذا تردد في حرف بين كونه أصلياً أو زائداً، فالأصل فيه الحكم بالزيادة[4].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٢٢٢/١–٢٢٣ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٦٢٠/٢ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٣٥٠/١ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وذكر الساكناني الاحتمالين اللذين سبق ذكرهما ، وتفرَد في ترجيحه أنّ (هَمَّرِش) خماسي إذ قال : ((وعندي أنه خماسي كجحمرش، والتضعيف أصلي من غير بدل كَمَدّ ، وَشَدَّ ؛ كان مما عينه ولامه الأولى من جنس واحد))[1]. ويظهر من هذا النص أمران، هما :

١-موافقة الساكناني الأخفش الأوسط في أنّ (همّرش) خماسيٌّ ، لكنه خالفه في عدّه مضعّف من غير إبدال .

٣- أصالة الميمين المدغمتين معاً ، فعين الصيغة ولامها من جنس واحد -وهو الميم- وليس هناك نون مبدلة من الميم .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٦٤٣ .

٤- أصل (آل) :

احتمل أصل لفظة (آل) احتمالين :

الأول : أصل (آل) (أَهْل) ، قلبت الهاء همزة ؛ فصار(أَأْل) ، ثم قلبت الهمزة ألفاً ؛ لاجتماع همزتين، الأولى مفتوحة والثانية ساكنة ، قال ابن جني: ((ومن ذلك قولهم "آل" ...،إنما أصلها أهل ثم أبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير أأل فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفاً كما قالوا آدم وآخَر))[١] .

وكان لمن رجّح هذا الرأي أدلة منها: أنّ (آل) بمعنى (أهل)، ولأنه يُصغَّر على (أُهَيْل)، وثبوت إبدال الهمزة من الهاء في (ماء) فحمل (آل) عليه، وعند إضافة (آل) إلى المضمر يُرد إلى الأصل فيقال : أهلك ، وأهله ، وتخصيص(آل) بالأشرف الأخص، وعموم وشيوع (أهل)[٢].

والآخر: أصل (آل) (أَوَل) ، فألف (آل) مبدلة من واو، ونُسِبَ هذا الرأي إلى الكسائي، ويونس، وابن الباذش(ت٥٤٠هـ) ، وحجتهم أنّهم سمعوا من العرب تصغيرها على (أُوَيْل)[٣] .

وقال الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ): ((الآل : مقلوب من الأهل، ويُصغَّر على أُهَيْل إلا أنَّهُ خُصَّ بالإضافة إلى الأعلام الناطقين دون النكرات، ودون الأزمنة والأمكنة، يقال: آل فلانٍ، ولا يقال آل رجل ولا آل زمان كذا... ولا يقال آل الخياط بل يضاف إلى الأشرف الأفضل...والأهل يضاف إلى الكل، يقال: أهل الله، وأهل الخياط...))[٤] .

ويرى ابن الحاجب أنّ إبدال الهمزة من الواو والياء لازم في (آل) على رأي الكسائي ، وإبدالهما –الواو والياء – من الهاء فيها أيضاً على رأي آخر[٥] .

---

(١) سر صناعة الإعراب : ١٠٠ –١٠١ .
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب : ١٠١–١٠٢ ، و شرح الملوكي : ٢٧٨ –٢٧٩ ، و الممتع في التصريف : ٣٤٨/١–٣٥٠ .
(٣) ينظر: كتاب الإقناع في القراءات السبع : ٢٢٦/١ ، وارتشاف الضرب : ٢٦٣/١–٢٦٤ .
(٤) مفردات ألفاظ القرآن الكريم : ٩٨ (آل) .
(٥) ينظر : الشافية : ٧٧–٧٨ .

ووافق الجاربردي ابن الحاجب في عدم الترجيح قال: ((وآل على رأي فإن أصله عند الكسائي أَوَل لأن تصغيره عند بعضهم أُوَيْل، قلبت الواو ألفاً وعند البصريين هي مبدلة عن الهاء وآل الرجل أهله وعياله))[١] . ويظهر من هذا النص أنّ الجاربردي لم يرجّح أحد الاحتمالين، وأوضح أنّ دليل الكسائي هو التصغير، أما عند البصريين فالدليل معنوي خاص .

ويرى ركن الدين أنّ الكسائي يرى أنّ الألف مُبْدَلَة من الواو، وأصله (أَوَل)، قلبت الواو ألفاً لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلها، فقال: ((والألف تبدل عن أختيها ، أي: من الواو والياء والهمزة والهاء. أما إبدال الألف عن أختيها فلازم في نحو: قال وباع ، ونحو: آل على رأي، فإن أصله عند الكسائي أَول؛ لأن تصغيره عند بعضهم " أويل "، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: آل. وإنما قال: "على رأي"؛ لأن الألف فيه مبدلة عن الهاء عند البصريين . وآل الرجل: أهله وعياله))[٢] .

ولم يخرج اليزدي عن عدم الترجيح في هذا الاشتقاق؛ إذ قال: ((أي: تبدل من أختيها، والإبدال لازم في نحو: قال وباع، ومنه الآل عند الكسائي؛ لأنّ من العرب من يقول في تصغيره : أُوَيْلٌ ، وعند البصريين الأصل الأهل ، فهي مبدلة من الهاء))[٣] .

وتفرّد الساكناني بالترجيح من دون الشراح، إذ قال: ((ذهب الكسائي إلى أن ألفه مبدلة من الواو، وأصله: أَوَلٌ على حدِّ فَرَسٍ قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ... وإبدالها من الهاء قليل في نحو: آل ؛ أصله: أَهْلٌ عند البصريين قلبت الهاء ألفاً تشبيهاً لها بالهمزة الساكنة))[٤] . ويلحظ من هذا النص الآتي :

١-أكّد الساكناني على أنّ إبدال الألف من الهاء قليل .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ٣١٧/١ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٨٥٨/٢ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٥٣٥/٢ -٥٣٦ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني) : ٨٦١ .

٢- فسّر القلب في (أهل) بقلب الهاء ألفاً مباشرة تشبيهاً لها بالهمزة الساكنة .

ونقض الدكتور حسام النعيمي قول ابن جني في أن الألف مبدلة عن همزة عن هاء، ووصفه بأن فيه تكلفاً ظاهراً . وهو يسوّغ استعمال (آل) في كلّ مواضع (أهل) ، ويرى أنّ لا دليل على شرف وخصوص (آل) ، فهي تستعمل في المعنى الخاص والعام ، وكذلك (أهل)، واستدلّ على ذلك بآيٍ من القرآن الكريم [١] .

ويذهب الدكتور أبو أوس الشمسان إلى حذف الهاء، فقال : ((ولعل من الأسهل والأوضح القول بحذف الهاء والتعويض عنها بمطل الفتحة السابقة عليها :

ء ـَ هـ ل---- ء ـَ x ل ---- ء ـَ ـَ ل = ء ال = آل))[٢] .

وتميل الباحثة إلى ترجيح الاحتمال الأول ؛ لما بين الهاء والهمزة من اتحاد في المخرج ، وقرابة المعنى بين اللفظين (آل) و(أهل) .

---

(١) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية : ١١٣ -١١٦ .

(٢) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب : ٤٦ .

الخاتمة

الخاتمة

أوجز في نهاية بحثي أهم النتائج التي توصلت إليها :

١-بيّن البحث أنّ الاحتمال ظاهرة لها حضورها في الدرس الصرفي ، قديمة قدم التأليف العلمي في النحو والصرف، واتّساعها لتشمل معظم الأبواب الصرفية ، وكان لوجودها أسباب منها : تنوّع اللهجات ، وتعدد الدلالات ، واختلاف رؤى العلماء وتعليلاتهم، له الأثر الواضح في تعدد الاحتمالات.

٢- اتّضح من الدراسة أنّ الشرّاح كانوا تابعين للعلماء الأوائل في عرض الاحتمالات ، لكن ليس تبعية تامة، فكانوا في الغالب موافقين لسابقيهم، وفي بعض الأحيان يأتون باحتمالات لم تُذكر سابقاً ، كما في الوقف على المقصور المنوَّن ، ووزن(همَّرِش) عند الساكناني.

٣-على الرغم من تعدد الاحتمالات جاز معها الترجيح فيما بينها ؛ تبعاً لأصول وضوابط وجدت عند المتقدمين، وتبعهم فيها الشراح، يحكمها في الغالب قوة المعنى .

٤- تعددت الاحتمالات مع الترجيح في باب حروف الزيادة على الأكثر، على حين تعددت من دون ترجيح في باب جمع التكسير في الغالب ، وما يثبت ذلك تعدد الاحتمالات في سبروت، ومنجنيق، وضهيأ.... وغيرها كثير.

٥-استشهاد الشراح بأقوال العلماء الأوائل أمثال سيبويه، والفرّاء وغيرهم ؛ لتقوية ترجيحاتهم في تلك الاحتمالات ، فيدعمونها بآراء العلماء، وكانت هذه السمة بارزة بالخصوص عند الجاربردي والخضر اليزدي .

٦- تميّز الجاربردي بكثرة النقل من شرح الهادي والمعاجم اللغوية، فكان يورد أقوالاً للزنجاني-صاحب كتاب الكافي في شرح الهادي- يعتمد عليها في التوضيح .

٧-توافق الجاربردي وركن الدين بنسبة كبيرة في آرائهما الصرفية ، وتعليلاتهم في الترجيح ، نحو وزن (أولق)، و(يا هناه) .

٨-موافقة ركن الدين لابن الحاجب في أغلب أحكامه الصرفية ، وهذا يدل على تأثره الكبير بالمصنف .

٩-لم يكن أسلوب شرّاح الشافية في عرضهم الموضوع واحداً ، فكان أيسرهم الجاربردي وركن الدين ، وتميّز الخضر اليزدي بأسلوب المنطق والفلسفة في عرض آرائه ، فكان كثيراً ما يستخدم ألفاظ دالة على ذلك نحو: الحد ، والعدم ، والحامل ، والمحمول وغيرها، أما الساكناني فكان واضحاً مطولاً في معظم المسائل .

١٠-قد نجد الشارح يرجح احتمالين مختلفين ذاكراً أدلة ذلك الترجيح ، وهذا مما ميّز اليزدي كما في مسألة (ضهيأ ، والزائد في المضعّف) .

١١-تبيّن لي أنّ أكثر الشراح ذكراً لجميع الاحتمالات الصرفية هو الساكناني ، ويبدو ذلك منطقياً، يحكم به تأخره عن بقية الشراح ، وإفادته مما كتبه السابقين عليه .

١٢- كثرة الاعتراضات بين الشراح ، فأبطلوا أقوالاً ، ونفوا بعضاً منها ،وتميز الساكناني بهذه السمة .

١٣- قد نجد بعض الشراح يرجحون ما يرونه أقرب إلى الصحة من الاحتمالات التي يذكرونها ، وهذا ما نجده كثيراً أو يشكل ظاهرة عند الخضر اليزدي ، على حين كان من الشراح من يذكر الاحتمالات من دون أية ترجيح ، وهذا ما نجده عند الجاربردي وركن الدين .

١٤- قد نجد التفرد واضحاً في ذكر الاحتمالات الصرفية عند الساكناني عند موازنته مع بقية الشراح، إذ كان يعنى بذكر احتمالات لم يذكرها بقية الشراح ،على حين قلّ ذلك عند ركن الدين.

١٥- اختلاف المحدثين مع المتقدمين والشراح في رؤيتهم للتحولات الصرفية ، واتفاقهم معهم في البنية النهائية ، وهذا دليل على جمود وثبات البنى الصرفية .

ثبت المصـــادر

والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

- خير ما أبتدئ به القرآن الكريم .
- ائتلاف النُصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، د. أبو أوس إبراهيم الشمسان، مجلس النشر العلمي، الكويت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي(ت٥١٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م .
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ط١، مكتبة النهضة ، بغداد، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي، د. عبد الغفار حامد هلال، دار الطباعة المحمدية، الأزهر، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصّرف والنحو، رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م .
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، د. فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، الأردن، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .
- أدب الكاتب، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، شرحه وكتب هوامشه وقدم له، الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ١٩٧١م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني ، القاهرة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .
- أساس البلاغة، محمود بن عمرو جار الله الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .
- الاستدلال بالظني في العقيدة ، فتحي سليم، ٢٠١١م .
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م .
- الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر.
- الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي في شرحه على شافية ابن الحاجب، مصطفى عبد كاظم الحسناوي، تصدير: د. صباح عباس السالم، ط١، مؤسسة دار الصادق الثقافية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م .

- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، ط١، دار غريب ، القاهرة ٢٠٠٧م .
- الأصول في النحو، ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ١٤١٧-١٩٩٦م .
- إعراب القراءات الشواذ، أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب، بيروت ، لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .
- الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، د. عبد الحق أحمد محمد الحجّي، ط١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني ،العراق، بغداد، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق، د. صباح عبد الله بافضل، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي، د. صباح عطيوي عبود، ط١، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي(ت٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- أوزان الأفعال ومعانيها، هاشم طه شلاش، مكتبة لسان العرب، النجف الأشرف، ١٩٧١.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) مكتبة لسان العرب، المكتبة العصرية، بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابوعمرو عثمان بن عمرو النحوي المعروف بابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ١٩٨٢م .
- بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م .
- البناء الصرفي في الخطاب المعاصر، د. محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .
- تأويل اللفظ والحمل على المعنى، وئام الحيزم، ٢٠٠٩م .
- التبصرة والتذكرة، الصّيمري، عبدالله بن علي(من نحاة القرن الرابع)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، ط٦، مكتبة السعادة ، القاهرة،.
- تجاور الصوامت، قراءة أخرى ، د. جواد كاظم عناد، ط١، دار تموز، دمشق ، ٢٠١١م .
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، تقديم صالح القرمادي، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية، ١٩٩٢م.

- التطبيق الصرفي، د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٣هـ-١٩٧٩م.
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .
- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ)، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث-قراءة في كتاب سيبويه-، د. عادل نذير بيري الحساني ، ط١ مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- التكملة، أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود ، ط١، الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٤م .
- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه: د. عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٣٣٠هـ-١٩١٢م .
- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
- الجمل في النحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق، علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .
- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، د. عبد البديع النيرباني، ط١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سورية ، ٢٠٠٦م .
- حاشية الجاربردي لابن جماعة، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، الصّبان، محمد بن علي (ت١٢٠٦ هـ)، تحقيق: طه عبد الرّؤف سعد، المكتبة التوقيفية .
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م .
- دراسات في علم أصوات العربية، د. داوود عبده، دار جرير للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م .
- دراسات في علم الصرف، د. عبدالله درويش، ط٣، مكتبة الطالب الجامعي، السعودية، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م .

- دراسات في علم اللغة ، د. كمال بشر، دار غريب لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م .
- دراسات في اللغة، د. ابراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦١م .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام النعيمي، دار الرشيد. العراق، ١٩٨٠م .
- دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، الدار العربية للموسوعات. بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- دروس في علم الصرف، لأبو أوس الشمسان، مكتبة الرشد، الرياض، ط٣، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .
- دقائق التصريف، ابن المؤدب(من علماء القرن الرابع الهجري)، القاسم بن محمد، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم الضامن، و د. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه أبو فهر، ومحمد محمد شاكر، ط٣، دار المدني، جدة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .
- ديوان امرؤ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ديوان اوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .
- سر صناعة الأعراب، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: د. حسن هنداوي.
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، السّخاوي (ت٦٤٢هـ) ، تحقيق وتعليق : د. محمد أحمد الدّالي ، وتقديم : د. شاكر الفحّام، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م –
- الشافية في علم التصريف، (ابن الحاجب)، جمال الدين الدويني، تحقيق: د. درويش الجويدي، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،١٤٢٩هـ-٢٠٠٨
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي(ت١٣١٥هـ)، قدم له وعلق عليه: د. محمد بن عبد المعطي، دار الكيان للطباعة للنشر والتوزيع ،١٣١١هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان ، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م .
- شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
- شرح التصريح على التوضيح، خالد عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية ، لبنان، بيروت،١٤٢١هـ-٢٠٠٢م .
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي(ت٤٢١هـ)، علق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي(ت٦٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير مصري،ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .
- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي)، أحمد بن الحسن بن يوسف(ت٧٤٦هـ)، ط٣، عالم الكتب. بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن(الرضي الاستراباذي)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة القلم، دار المجتبى. إيران، ١٣٩٠هـ-٢٠١٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذي (ركن الدين) (ت٧١٤هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .
- شرح شافية ابن الحاجب، محمود بن محمد الآراني(الساكناني)(ت بعد ٧٣٤هـ)، دراسة وتحقيق، عبد الله بن محمد بن مبارك العثيمين، ١٤١٧هـ-١٤١٨هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي(ت بعد ٧٢٠هـ)، تحقيق: د. حسن أحمد الحمدو العثمان، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري، ط١، دار المأمون للتراث. مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨هـ)، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسومة بـ(التخمير)، القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان ، ١٩٩٠م .
- شرح المفصل، ابن يعيش، موفّق الدين يعيش(ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش النحوي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية . حلب، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- الشعر والشعراء، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ .
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري(ت٥٧٣هـ)، تحقيق: حسين بن عبدالله العمري، ومطهر بن علي الأرياني، ود. يوسف محمد عبدالله، ط١، دار الفكر، دمشق، سورية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧ .
- الصحاح في اللغة والعلوم تجديد كتاب صحاح العلامة الجوهري، تقديم: العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف: نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية، بيروت .
- الصرف العربي أحكام ومعانٍ، د. محمد فاضل السامرائي، ط١، دار كثير، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م .
- الصرف الكافي، أيمن امين عبد الغني، مراجعة ا.د. عبده الراجحي، و ا.د. رشدي طعيمة، و ا.د. محمد علي سحلول، و ا.د. ابراهيم ابراهيم بركات، ط٥، دار التوفيقية للتراث، ٢٠١٠م .
- الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية، د. هادي نهر، ط١،عالم الكتب الحديث، الأردن ،١٤٣١هـ-٢٠١٠م .
- الصرف وعلم الأصوات، د. ديزيره سقال، ط١، دار الصدقة العربية، بيروت ، لبنان، ١٩٦٦م .
- ضعف الطرف وأثره في البنية العربية دراسة صوتية- صرفية، د. حيدر حبيب حمزة، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع. العراق .
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .
- ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، د. عوض المرسي جهادي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م .
- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د. حسين عباس الرفايعة، ط١، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م .
- العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي ، هنري فليش ، تعريب وتحقيق وتقديم : د.عبد الصبور شاهين ، ط٢، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٧م .
- علم الأصوات، د. كمال بشر، دار غريب، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م .
- علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، أزمنة، ١٩٩٨م.
- الفروق في اللغة ، أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)،ط٣، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م .
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية ، د. غالب فاضل المطلبي، دائرة الشؤون الثقافية ، العراق، ١٩٨٤م.
- في الصرف العربي نشأة ودراسة، د. فتحي عبد الفتّاح الدّجني، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، د. سعدي أبو حبيب، ط٢، دار الفكر، دمشق،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .
- القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، د. سمير استيتية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٥م .
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٦م .
- القراءات القرانية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي، د. جواد كاظم عناد، ط١، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١١م .
- القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، د. عبد الغفار حامد هلال، ط٣، دار الفكر العربي، مصر، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .
- كتاب الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر، أحمد بن علي الأنصاري ابن الباذش(ت٥٤٠هـ)، حققه وقدم له: د. عبد المجيد قطامش،ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ .
- كتاب العين، الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، تحقيق: د.مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والإعلام ،العراق، دار الرشيد للنشر- سلسلة المعاجم والفهارس، ١٩٨٠م .
- كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب. بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- كتاب المقصور والممدود، لأبي العباس بن ولاد التميمي(ت٣٣٢هـ)، تحقيق: بولسبرونله، مطبعة ليدن، ١٩٩٠م .
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي القاضي التهانوي(ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص إلى العربية: د. عبدالله الخالدي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، رتبه وضبطه وصححه : محمد عبد السلام شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ،٢٠٠٩م .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي(ت١٠٩٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق، عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م .
- لسان العرب ، محمد بن مكرم الأنصاري(ت ٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ .
- اللمع في العربية، عثمان ابن جني، تحقيق: حسين محمد محمد شرف ،ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م .

- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٨م .
- لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩م .
- المبدع الملخّص من الممتع في علم الصّرف، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق، د. مصطفى أحمد خليل النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، والجزيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧ .
- المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، ط١، مكتبة دار الشرق، بيروت، ١٣٩٢هـ١٩٧٢م .
- مختصر الصرف، د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، لبنان، ٢٠١١م .
- المخصص، علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي(ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .
- المذكر والمؤنث، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٦هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، ١٩٧٠م .
- المزدوج في العربية، د. جواد كاظم عناد، ط١، دار تموز. دمشق، ٢٠١١م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم ، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار الفكر، السعودية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- المستقصى في علم التصريف، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، مكبتة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، خديجة الحمداني، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي(ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت .
- معاني القرآن ، يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، وتحقيق الجزء الثالث: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، دار السرور .
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج(٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي،ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط١، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٨٦-١٩٨٧م .

- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين ياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٤هـ- ١٩٩٣م .
- المعجم الأصولي، الشيخ محمد صنقور علي، ط٣، منشورات الطيار،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- المعجم الفلسفي، مراد وهبه، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، وآخرون، عالم الكتب ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .
- معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م .
- معجم مصطلحات أصول الفقه، د. قطب مصطفى سانو، قدم له وراجعه: أ.د. محمد روّاس قلعجي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠م .
- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد النجار، دار الدعوة، القاهرة، ٢٠١٠م .
- المغني الجديد في علم الصرف، د. محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان .
- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكي(ت٦٢٦هـ)، تحقيق: نعيم زرزور،ط٢، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.
- مفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ) ، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط٤، دار القلم، دمشق، ١٤٢٥هـ .
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، جار الله (ت٥٣٨هـ)، قدّم له وبوبه : د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال. بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- المقتضب، أبو العباس المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ط١. القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- المقرّب ، ابن عصفور، تحقيق: عبد الستار الجواري، ود. عبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار المعرفة. بيروت، لبنان،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الممدود والمقصور، لأبي الطيّب الوشاء (ت٣٢٥هـ)، حققه وقدم له وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ١٩٧٩م .
- المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني ، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ط١، إدارة الثقافة العامة، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- المهذب في علم التصريف، د. صلاح مهدي الفرطوسي، ود. هاشم طه شلاش، ط١، مطابع بيروت الحديثة، بيروت ، لبنان، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م .

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، عبد الملك بن محمد الثعالبي(ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: د. مفيد محمد قمحية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .

الرسائل والأطاريح

١-الاحتمال الصرفي في أبنية المصادر والمشتقات في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) ، رسالة ماجستير، تقدمت بها : عفاف هادي شريف، جامعة بابل، كلية التربية الأساسية، ٢٠١٥م .

٢- الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، تقدم بها : جلال الدين يوسف فيصل العيداني، جامعة البصرة، كلية التربية، ١٤٣٣هـ-٢٠١١م .

٣-التوجيه الصرفي في كتب شواذ القراءات حتى نهاية القرن السابع الهجري، رسالة ماجستير، تقدمت بها: ليلى شويج عكش، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٣م .

٤-الخلاف الصرفي في العربية، رسالة ماجستير، تقدم بها : ناصر سعيد ناصر العيشي، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

٥-الدرس الصرفي في شروح ألفية ابن مالك المطبوعة ، أطروحة دكتوراه، تقدم بها : حيدر حبيب حمزة، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .

٦-العارض في العربية ، أطروحة دكتوراه، تقدم بها : محمود فالح ، جامعة القادسية ، كلية الآداب،١٤٣٩هـ-٢٠١٧م .

٧- الكراهة اللغوية عند الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) في شرحيه على الشافية والكافية ،أطروحة دكتوراه، تقدم بها: حيدر نجم عبد زيارة، جامعة القادسية ، كلية الآداب، ١٤٣٨هـ-٢٠١٦م .

البحوث

١- الاحتمال وأثره على الاستدلال: عبد الجليل زهير ضمرة .

٢- دلالة الاحتمال الصرفي ، حسن غازي السعدي، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد(٤) ٢٠١٠م .

٣- السكون الأصلي والعارض في العربية، د. أحمد كاظم عماش، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد(٣٣) . ٢٠١٧م .

٤- ما قيل في كلمة أشياء، د. هاشم طه شلاش، كلية التربية- ابن رشد، مجلة المورد، العدد(٣) ١٩٩٨م.

Abstract

Praise be to Allah. Praise be to God alone. And peace and blessings be upon those who do not have a prophet after him, and on the whole family of his supporters and his companions, a complete and complete peace that begins from the beginning and does not end with the end.

AL-shafiya is considered the most famous of the dictionaries known in the science of drainage, and is classified by Gamal al-Din al-Dweini known as Ibn al-Hajib (D. 646) of the most famous scientists of his time

explanations, accompanied by annotations since its formation, and spread until the late centuries.

For my desire to study the science of morphology, I chose the subject of "The Moral Probability in the Annotations of Ibn al-Hajib, published in the first half of the eighth century AH" for study, after it was presented by Prof. Dr. Haider Habib Hamza.

The number of annotations included in the study was four explanations: Explanation of the Rukn AL-Deen AL-Astrbadi (D.715 H), and explain the AL-Khidher Yazidi (completed 720 H), and explain Al-Sakanani (after 734 AH), and explained Al-Jarbardi (746 H). Their views were arranged in search by foot,

and finally Al-Sakanani; for his death (736 AH).

The message plan was divided into three chapters, preceded by a preface and an introduction, and filled with a conclusion.

The preface is a brief description of the probability phenomenon, in which it worked to define the probability of language and terminology, and to explain the meaning of the possibility of the fundamentalists and philosophers, and then explained the concept of morphological probability in the number of scholars, and finally presented the concept of probability morphological in my view.

and an introduction, and filled with a conclusion.

The preface is a brief description of the probability phenomenon, in which it worked to define the probability of language and terminology, and to explain the meaning of the possibility of the fundamentalists and philosophers, and then explained the concept of morphological probability in the number of scholars, and finally presented the concept of probability morphological in my view.

The first chapter was entitled (the probability of morphology with weighting), in which the descriptive positions included the probability with the weight of the narrator of one of these possibilities, and divided the chapter on three of the following: first: two probability with weighting, and the second: three possibilities with weighting, and the third: four possibilities and more with Weighting. The division of the number of possibilities in the mabahith according to the arrival at the commentator.

The second chapter was entitled (Probability of the literal without weighting), and was assigned to indicate the positions of probability contained in the interlocutor and deprived of weighting, and included three aspects: the first: two possibilities without weighting, and the second: three possibilities without weighting, and the third: four possibilities and more than Without weighting. The division in the mabahith was also according to the number of possibilities in the narrator.

The third chapter, entitled (uniqueness of the possibility in the commentator), and dealt with the places of probability in which one particular explanation of the weight of the rest of the commentators concerned with the study. This chapter has not been divided into a discussion, but it has been divided into matters of morphology. Each of the four questions has a different meaning than the corner of religion.

Then the chapters were sealed, containing the results obtained during the research. The sources of research varied between the books of dictionaries, grammar and grammar, and the old and modern voices. It was the basic source of the researcher, such as the lexicon of the eye, the language, Supplement, and others and some letters and academic papers.

In the order of morphological issues, two approaches have been followed:

- the first - in the first and second chapters - arranged according to the sequence of positions of probability in the doors AL-shafiya- and the other - in the third - the order of the issues according to the chronology of the commentator, as each of the positions of the uniqueness of the individual, Move to the singularity of the next slide The approach adopted in the letter is the presentation of the possibilities that were mentioned in the first, and it was mentioned in AL-shafiya narratives covered in the study, and in some cases I used the words of the modern researchers and their opinions on those issues that are presented in the research.

Most of the time, I have seen the probability of one of the possibilities cited by the scientists, using some of the guiding evidence that scientists have used in the morphological lesson.

This study has been difficult to obtain some of the required vocabulary in some of the mabahith, since it was very difficult to agree or uniqueness;

In conclusion, I thank the professors of the Galilee, Dr. Jawad Kazem Anad, and Dr. Souad Kredi for their congratulations to me on the subject of the letter and my thanks and appreciation to my dear professor Dr. Haider Habib Hamza for his kind thanks to me for conveying the message and good guidance to me and thanks and gratitude to the distinguished professor Dr. Shukran Hamad Shalakha. Awn in reading and correcting, and preferred to the sources of rare value, was Yes appointed.

Finally, I apologize for what appeared in this modest research of weakness and omission, and please do good reading.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
AL-Qadisiyah University
College of Arts
Arabic language Department

The Morphological Probability in Al Shafiaya's Printed Explanations to the Scholars of the First Half of the Eighth Century AH

A thesis Submitted By

Rawaa Abd Al-Baqer Jaber

To College of Arts Council – AL- Qadisiyah University

It Is Fulfillment Requirements to Gat Master's Degree In Arabic Language and Its Literature / Language

Supervised by

Dr.Prof. Shukran Hamad Shalakha

1440 A.H **2019 A.D**